وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــة محمد خيضر ـ بسكـــرة ـ
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية

من إعداد الطالبة:
مستاوي سعدية

تحت إشراف الأستاذة :
د . بن عبد الرزاق حنان

أعضاء لجنة المناقشة :

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
		رئيسا
بن عبد الرزاق حنان		مشرفا و مقرّرا
		مناقشا

السنة الجامعية: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

يصعب تحرير الكلمات في مثل هذه اللحظات، التي تحمل في طياتها ثمرة جهد ومذاق طعم لا يشبه ما مضى من النجاحات ، ولعل لذة النجاح ، هي أعظم لذات الحياة ولكن حريُ بنا ونحن نقطف ثمرة النجاح أن نتقدم بالشكر لكل من ساندنا وشد من أزرنا لبلوغ ما بلغنا ولذا فالشكر بداية لصحاب الفظل والمنة "لله سبحانه وتعالى " الذي أنعم علي الصحة والعافية لبلوغ ما بلغت اليوم.

ثم لصاحبة الفضل العظيم أستاذتي ومؤطرتي الدكتورة " بن عبد الرزاق حنان " المثال الأعلى في الطيبة والأخلاق الكريمة أدامها الله ذخرا لكلية العلوم السياسية .

كما أتوجه بخالص الشكر إلى اللجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل وكل أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية لما حظيت به من حسن اهتمام وتوجيه طوال مدة دراستي في القسم

إلى أستاذي العزيز ومرشدي الدكتور فوزي نور الدين الذي لم يبخل عليا يوما بالمساعدة والمساندة فشكرا لك أستاذي .

كما لا يفوتني أن أشكر طلبة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية خاصة وكافة موظفي مكتبة الكلية، ولمن ساندني وشد من أزري لبلوغ ما بلغته ، وكل من مدني بيد المساعدة سواء بنصيحة أو بانتقاد من قريب أو من بعيد .

شكرا لكم

إهداء

طبيعي أن يكون إهدائي الأول إلى أعز الأحباء ...إلى من علماني أن العلم تاج الأنقياء ...إلى والدي الأعزاء .. أبي الكريم. ... نور حياتي أمي الحنون

إلى من سهرت الليالي إلى من إعتبرتها أمي الثانية إلى مرشدتي وحبيبة قلبي أختي الكبرى فطيلة ....إلى إخوتي سدد الله خطاهم ...وأخواتي وأزواجهن

إلى روح عمي العزيز " صديق السعيد" زارع الابتسامة في شفتي رحمة الله عليك .

إلى أعزائي براعم وكتاكيت المنزل ...أسامة ...محمد ... و عماد الدين .... إيمان ...فريال .... و آية ...

إلى رفيقاتي وزهرات حياتي ...تمأم روحي حميدة ...محبة قلبي حياة....

يدي اليمنى إكرام ...حسيبة..وبسمة... أمال ترخيني...والطيبة أمال بوعيشة ...هدى ..رقية..نبيلة ... حياة العامل .... نسرين...وابنة عمتي زكية صديق .

إلى ربة أخ لم تلده لي أمي أخي وسندي كريم

إلى طلبة دفعة 2017-2018 علاقات دولية وإستراتيجية

إلى أساتذتي الكرام الذين تعلمت منهم الكثير بسكري سرور ..رحال عز الدين ....

أهدي ثمرة جهدي ...مع كل احتراماتي و تقديري ..

مقدمـــــة

عرفت الدراسات الأمنية كغيرها من حقول العلاقات الدولية تطورًا ، خاصة بعد حقبة الحرب الباردة حيث اتسع مفهوم الأمن ليشمل العديد من الأبعاد والمستويات .وهذا راجع إلى توسع دائرة التهديدات التي عرفتها البشرية ؛ حينما برزت تهديدات جديدة غير مباشرة يصعب احتوائها ، كونها تهديدات عالمية تمس الإنسانية جمعاء، وهو ما اصطلح عليه بالتهديدات العابرة للحدود والتي تتطلب بدورها تكاثف الجهود وتسطير العديد من الوسائل والآليات لمجابهتها وطنيا وإقليميا وحتى دوليا ومن بين هذه التهديدات ، التهديد البيئي .

حيث يعتبر الأمن البيئي أحد أبعاد الأمن الجديدة التي تمت معالجتها ضمن منظورات العلاقات الدولية النقدية وضمن الدراسات الأمنية كأحد أهم المتطلبات الانسانية في ظل التهديدات البيئية التي تشهدها الطبيعة من كوارث طبيعية بحتة أو بفعل البشر والتي أصبحت تهدد الكرة الأرضية بأكملها. وقد فرض هذا الأخير نفسه كونه أحد أهم أسباب الصراع في العديد من مناطق العالم تارة والتعاون والتكامل تارة أخرى ودليل ذلك ما تشهده الساحة الدولية من عقد مؤتمرات وندوات واتفاقيات في سبيل إرساء معالم الأمن البيئي العالمي، لأن اختلاله يؤذي الإنسانية جمعاء ولابد من استجابة عالمية واسعة وشاملة لمواجهة الأخطار البيئية .

وعلى هذا النحو، تأتي دراسة الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط كأحد أهم البحار كونه ممر للملاحة البحرية وشريان نابض لاقتصاد العديد من الدول سواء المتوسطية والغير المتوسطية، وقد انعكست هذه المكانة عليه بالسلب من حيث المعاناة البيئية التي يعيشها هذا المسطح المائي اليوم. نتيجة لتزايد وتضاعف خطورة التهديدات التي تتربص به خاصة مع الضغط السكاني والنمو الصناعي الذي تشهده بعض الدول المشاطئة له .

وقد أصبحت المشاكل البيئية التي يعانيها البحر الأبيض المتوسط من أهم القضايا المطروحة في الأجندة السياسية للدول المتوسطية نظرا لتزايد مصادر التهديد وتنوعها ، حيث سطرت لها العديد من الأطر القانونية والمؤسساتية والمالية ، كما وضعت برامج وخطط معلوماتية في إطار التعاون الدولي والإقليمي من أجل تنفيذ الاستراتجيات المتبناة في سبيل تحقيق الأمن البيئي في البحر المتوسط .

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة فيما يلي :

1-على المستوى العلمي :

- تكمن أهمية الموضوع ، كونه دراسة أكاديمية ضمن الدراسات الأمنية التي برزت أهميتها خاصة بعد الحرب الباردة حيث تضاف هذه الدراسة إلى الدراسات الأمنية المتوسطية ، التي تتضمن بعدًا جديدًا ضمن منظورات العلاقات الدولية آلا وهو البعد البيئي ، فقد ركزت على فهم وتحديد درجة تأثير التهديدات البيئية على البحر الأبيض المتوسط كموضوع مستقل .

- نستشف أهمية الموضوع أيضا من خلال طرح أفكار حول عملية المأسسة التي عرفتها الجهود الدولية و الإقليمية من خلال الفواعل الرسمية والغير الرسمية في سبيل إرساء معالم الأمن البيئي .

2-على المستوى العملي :

- ركزت هذه الدراسة على تشخيص وتحديد درجة تأثير التهديدات البيئية على البحر الأبيض المتوسط .

- تناولت الأطر القانونية والخطط والاستراتيجيات التعاونية على ضوء إتفاقية ـ حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للمتوسط ـ التي من شأنها ضمان حماية المتوسط من آثار التدهور البيئي.

- تقييم الجهود المبذولة لإرساء معالم الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط .

أهداف الدراسة :

دراسة " الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط " هي محاولة لتقديم إطار واضح ومعاينة لمختلف التهديدات البيئية مع شرح للرهان البيئي الذي طرحته الدول المتوسطية .عن طريق المساعي والجهود الدولية والإقليمية الدؤوبة لحماية هذا المسطح المائي المهم. لذلك صممت هذه الدراسة بغية تحديد هذا الهدف المحوري ، من خلال تكريس الأهداف الفرعية التالية:

1- محاولة فهم وتبيان مدى تأثير التهديدات البيئية على الأمن في البحر المتوسط .

2- محاولة توجيه دول الضفتين لتبني قواعد قانونية صارمة تقضي بعدم استغلال البحر الأبيض المتوسط للصالح الخاص دون مراعاة الصالح العام الذي يجمع 21 دولة .

3- محاولة تقييم المساعي المبذولة التي جاءت في إطار حماية البيئة البحرية للمتوسط .

4- تفيد الدراسة في تبني حلول أكثر فعالية لتدارك مسألة التدهور البيئي التي يعاني منها البحر المتوسط .

أسباب اختيار الموضوع :

أسباب ذاتية :

– تكمن في زيادة الحصيلة المعرفية في تخصص الدراسات الأمنية، وربطها بالدراسات الأورومتوسطية.

– إعطاء الموضوع طابع تحليلي وإدراجه ضمن العلاقات السياسية الدولية ، مع البعد عن التجريد القانوني البحت .

أسباب موضوعية :

– تقديم إضافة معرفية جديدة تُعنى بالجانب البيئي ؛ الذي يعتبر فرعًا جديدًا ضمن حقل الدراسات الأمنية .

– إن المبرر الأقوى الذي دفع لاختيار موضوع الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط هو قلة البحوث الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع من وجهة نظر سياسية تحليلية، بعيدًا عن الدراسة القانونية البحتة للموضوع .

إشكالية الدراسة :

ترتكز الدراسة بالدرجة الأولى حول إظهار المصادر المهددة للأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط وآليات حمايته وعليه تتجسد الإشكالية التالية :

– ما هي سبل تحقيق الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط في ظل التهديدات البيئية التي تتربص به ؟

وهذه الإشكالية بدورها تقودنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية :

1/ ما هي الدلالات المفاهيمية لكل من : الأمن ، الأمن البيئي ؟

2/ ما هي المشكلات البيئية الرئيسية التي تواجه البحر الأبيض المتوسط ؟

3/ هل ساهمت الجهود الإقليمية والدولية في تحقيق الأمن البيئي في البحر المتوسط ؟

فرضيات الدراسة :

بغية تحديد الملامح الرئيسية للإجابة عن الإشكالية تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية :

تحقيق الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط مرهون بمدى تنفيذ الدول المتوسطية لبنود الاتفاقيات والاستراتيجيات المبذولة .

تتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات التالية :

1/ تعتبر المصادر البحرية الأكثر تهديدا للأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط .

2/ تفعيل الحماية البيئية للبحر المتوسط ترتبط بمدى وعي البلدان المتوسطية بالكارثة البيئية التي تحدق بهذا المسطح المائي .

3/ نجاح البرامج والاستراتيجيات المتبناة في مجابهة التهديدات البيئية في البحر المتوسط مرتبط بمدى تعاون الدول المتوسطية والغير المتوسطية .

الدراسات السابقة :

تحظى الدراسات الأمنية بقسط وافر من الاهتمام خاصة منها تلك التي تعنى بالمنطقة المتوسطية لكن فيما يخص "الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط " لم يلقى الاهتمام الكبير إلا لدى الجهات الرسمية ومراكز البحوث المتخصصة كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، عبر مختلف التقارير والدوريات والمجلات التي يصدرها بمختلف اللغات ، كما يمكن الإشارة إلى دراسات ومقالات تم نشرها عنيت بدراسة أحد جوانب الموضوع ، من أهم تلك الدراسات ما يلي :

– كتاب بعنوان الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط : المتوسطي 2012. ركز على القيمة الإقتصادية التي يحتلها البحر الأبيض المتوسط، مع تقديم إحصائيات والبيانات فيما يخص مختلف القطاعات التي يشغلها هذا المسطح المائي .

– أطروحة الدكتوراه التي قدمت 2010 من طرف الباحث "واعلي جمال " ، بعنوان : الحماية القانونية للبيئة البحرية من أخطار التلوث (دراسة مقارنة) في إطارها تم التعرض للمصادر المهددة للبيئة البحرية عموما وفي البحر الأبيض المتوسط خصوصا، كما تم من خلالها إبراز أهم آليات حماية البيئة البحرية بحيث تعرضت بالدراسة للتعاون الأورومتوسطي والتعاون المغاربي .

– يمكن أيضا الإشارة إلى رسالة ماجستير التي قدمت في 2010 من طرف الباحثة بورحلي كريمة بعنوان: التلوث البحري وتأثيره على البحارة : دراسة ميدانية بميناء الصيد (بوديس) جيجل . تناولت مختلف المصادر المهددة للبحر الأبيض المتوسط ،كما تم في إطارها توضيح الآثار الناجمة عن تلوث البحر والمعيقات التي تقف حاجزا وراء تحقيق الأمن البيئي في هذا المسطح .

وعليه فقد ساهمت المراجعة النقدية والمتفحصة للدراسات السابقة في تحديد وضبط موضوع الدراسة .

المقاربة المنهجية :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجين رئيسين هما :

منهج دراسة الحالة (يتجلى في القسم التطبيقي ، الذي يشمل فصلبين) من خلال توظيف معلومات حول البحر الأبيض المتوسط ورصد المصادر المهددة للأمن البيئي في المتوسط ، بالإضافة إلى تحديد أهم الجهود الدولية والإقليمية التي من شأنها حمايته من الأخطار التي تحدق به وذلك بتتبع أهم التقارير والدراسات ذات الصلة .

كما تمت الإستعانة بمنهج تحليل المضمون لتفسير مضامين الوثائق الصادرة عن المؤتمرات واللقاءات الدولية الخاصة بحماية البيئة مثل : إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للمتوسط.

كون دراسة الموضوع تتطلب إدراج مواد قانونية فقد تمّ اللجوء إلى المقترب القانوني، بالإضافة إلى مختلف المقاربات ، والتي تمت الاستعانة بها في دراستنا كالمقاربة الليبرالية والنقدية .

حدود الدراسة :

تندرج هذه الدراسة من حيث الحدود الموضوعية والعلمية ضمن دراسات الأمن البيئي التي برزت بشكل واضح بعد نهاية الحرب الباردة ،أما من حيث الحدود المكانية ؛ فإن الموضوع يرصد البحر الأبيض المتوسط كمسطح مائي باعتباره من أكثر البحار عرضة للتهديدات البيئية ونقطة اشتراك بين العديد من الدول .

بالنسبة للحدود الزمانية ، فإن هذه الدراسة تغطي الجهود الدولية والإقليمية خلال الفترة الممتدة من1995 إلى 2017 (وهي السنة التي عدلت فيها إتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط لتصبح اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط) . وإن كنا قد عرجنا إلى سياق تاريخي أبعد من ذلك لمعرفة أهم المبادرات في مجال حماية البحر الأبيض المتوسط ولتتبع مسار الإتفاقية قبل التعديل .

تقسيم الدراسة :

للإجابة عن الإشكالية المطروحة مع نفي أو إثبات الفرضيات المصاغة جاءت الخطة المنهجية مقسّمة إلى ثلاثة فصول ، مسبوقة بمقدمة، و هي :

الفصل الأول مفاهيمي و نظري ، تم ضمن هذا الفصل التركيز على بعض المصطلحات كالأمن، الأمن البيئي، التهديد البيئي .مع تتبع مسار تطور الاهتمام الدولي بالقضايا البيئية. أما على مستوى التنظيري فقد

برزت في هذا الشأن بعض المقاربات التي عملت على تفسير الأمن البيئي ونخص بالذكر : المنظور الماركسي ، المنظور الليبرالي بالإضافة إلى المنظور النقدي .

وفي الفصل الثاني تم توضيح جغرافية البحر الأبيض المتوسط وأهميته كونه ممر بحري تجاري بالدرجة الأولى ، بالإضافة إلى محاولة استجلاء المصادر المهدّدة له : كالمصادر البرية ،البحرية والجوية والنتائج المترتبة عن تدهوره .

أما في الفصل الثالث فقد وضّحت الدراسة الجهود الدولية والإقليمية لحماية البحر الأبيض المتوسط والمتمثلة أساسا في إتفاقية قانونية التي تم إبرامها بين الدول المتوسطية وهي؛ إتفاقية حماية البيئية البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط والتي تتمحور حولها الدراسة ، كما تم التعرض لنظام الإتفاقية، من خلال تبيان أهدافها وبرامجها ، وهو ما يعرف بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، كما تم رصد الاستراتيجيات المهمة التي من شأنها تحقيق الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط والتي جاءت ضمن هذه الاتفاقية .

أما العنصر الأخير من هذا الفصل فقد تم تقييم هذه الجهود من حيث نقاط القوة ونقاط الضعف وتوضيح المعيقات السياسية ، الاقتصادية والتقنية التي تقف حاجزا وراء تنفيذها .

وفي الأخير تم إدراج خاتمة ، تضم نتائج للدراسة على المستوى النظري والعلمي.

صعوبات الدراسة :

من أبرز الصعوبات التي واجهتها الدراسة :

1. يتميز الموضوع بالتشابك والتعقد كونه موضوع قانوني.

2. صعوبة حصر الموضوع والإحاطة به فهو يتناول قضية بيئية إقليمية واسعة النطاق ، وتتعدد فيها الأطراف .

3. كثرة التقارير حول التهديدات البيئة في المتوسط والاستراتيجيات باللغة الأجنبية حيث واجهتنا صعوبة ترجمتها.

الفصل الأول :

التأصيل المفاهيمي و النظري للأمن البيئي

شهد حقل الدراسات الأمنية ؛ نتيجة التطورات الجديدة بعد فترة الحرب الباردة، مراجعات أساسية نحو إعادة هيكلة ما هو تقليدي وفقا لما هو حديث على الساحة الدولية ؛ فقد تطوّر مفهوم الأمن نظرا لتحول طبيعة التهديدات وأنماط التفاعل في النظام الدولي. وفي خضم هذه التحولات ظهر الأمن البيئي؛ نتيجة التهديدات البيئية التي أصبحت تتربص بالدول .

حيث حظي هو الآخر باهتمام متميز في النقاشات الأمنية المعاصرة. وشكّل اهتماما عالميا ضمن الأوساط الأكاديمية، العلمية والسياسية من خلال ؛ الكثير من الدراسات والمنشورات بالإضافة إلى الجهود الدولية المترجمة في العديد من المؤتمرات و الإتفاقيات الدولية وضمن نقاشات منظورات العلاقات الدولية التي ناقشت التهديدات الناتجة عن تدهور البيئة ، حيث حاولت المقاربات النظرية بمختلف اتجاهاتها إعطاء تفسيرات وتحليلات للمشاكل البيئية التي تعاني منها الانسانية .

وبناءا عليه سوف يتم في هذا الفصل ؛ معالجة وضبط مجموعة من المفاهيم مع رصد بعض المقاربات النظرية ذات الاهتمام البيئوي وفقا للتقسيم التالي :

المبحث الأول : الأمن البيئي ضبط مفاهيمي

المبحث الثاني : المقاربات المفسرة للأمن البيئي

المبحث الأول : الأمن البيئي : ضبط مفاهيمي

خصص هذا المبحث لضبط مفهوم الأمن البيئي، وينطوي تحته أربعة مطالب،الأول معنون بمفهوم الأمن أما الثاني فيندرج تحت عنوان تعريف التهديد البيئي ، والمطلب الثالث يتناول تعريف البيئة والأمن البيئي. وأخيرا المطلب الرابع خصّص لتتبع مسار الإهتمام الدولي بالقضايا البيئية .

المطلب الأول : تعريف الأمن

من الصّعب ضبط مفهوم محدد للأمن؛ ذلك لأنه من المفاهيم غير المتفق عليها، شأنه شأن الكثير من المصطلحات المتداولة ، لذلك سيتم عرض المفهوم اللغوي ، ومن ثم المفهوم الاصطلاحي كما سيتم التطرق إلى مستويات وأبعاد الأمن لتدارك المصطلح وتحليل حيثياته أكثر فأكثر.

أولا ـ التعريف اللغوي للأمن :

يعرفه ابن منظور ضمن معجمه " لسان العرب" : « الأَمْنُ مِنَ الأَمَانْ والأَمَانةُ بِمَعْنًى : وَقَدْ أَمِنْتُ فَأَنَاَ آمنٌ وآمَنْتُ غَيْرِي مِنَ الأَمْنِ والأَمان . والأَمْنُ ضِدُّ الْخَوْف والأَمَانَةُ ضِدُّ الْخِيانة »[1].

أما في المعجم العربي (مختار الصحّاح): « كلمة " **أمن**" من باب فَهِمَ وَسَلِمَ،" **أَمِنَ** " أَصلها أَأْمَن بهمزتين لُيّنَتْ الثانية للتخفيف، والأمن ضد الخوف»[2].

كما يعني الأمن: « الطُمَأنِيْنَة والرّاحة والسُّكونْ، وهو نَقيضُ الخَوْف وغِياب التّهْديدْ والمَخَاطِر» ومن هذا قوله تعالى :﴿ ٱلَّذِىٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ۝٤ ﴾ سورة قريش الآية 4.

كلمة الأمن **"security"** جاءت أصلا من كلمة **"securus"** اللاتينية، وهي تعني التّحرر من الخطر ثم تطورت إلى" **securitat** " ثم إلى **"securitas"** حتى أصبحت في الإنجليزية **"security"**[3].

أما قاموس **"oxford"** فقد عرف الأمن على أنه : « معايير لحماية وطن ، بنايات،أو أشخاص ضد الأخطار (الهجومات) أو حماية ضد أخطار من الممكن أن تحدث في المستقبل »[4].

---

[1]– جمال الدين ابن منظور؛ لسان العرب . المجلد 01 ، الجزء 03 . القاهرة : دار المعارف ، [د، ت، ن] . ص 140.

[2]– محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ؛ قاموس مختار الصحاح . القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، 1950. ص 38.

[3]– علي الصاوي؛ "الأمن القومي في مصر". رسالة ماجستير.(جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1988). ص 8.

[4]- Victoria Bul ; Oxford Dictionary.fourth edition .china :oxford university press. 2008,p 397.

أما قاموس المورد فيضع عدة معاني لكلمة **"seucrity"** ، تتراوح ما بين السلام، والطمأنينة والحماية والتدابير التي تتخذ للوقاية من التجسس والتخريب بصفة خاصة [1].

ومن خلال ما تقدم يتضح ؛ أن الأمن في اللغة يشير إلى: "حالة التحرر من الخوف والحاجة ، وهو غياب للخطر وإشاعة للأمن والاستقرار والطمأنينة، الثقة وعدم الخيانة " .

ثانيا ـ الدلالة الإصطلاحية للأمن :

يستخدم مصطلح "**الأمن**" في العديد من المواضع ويقترن بمجالات ومواقف عديدة، فمعناه يختلف باختلاف الظروف والزمان و وجهات نظر المفكرين ؛ لذلك يصعب حصره في مفهوم واحد. وقد شهد الأمن تطورا من مفهوم تقليدي عسكري إلى مفهوم غير عسكري، وفيما يلي سنحاول عرض بعض التعاريف للتعرف على دلالة هذا المصطلح .

كثيرا ما ارتبط الأمن لدى الدارسين بالرغم من اختلافهم حول مضمونه بمتغير التهديد أو اللاأمن لذا فإنه لا يمكن تصور الأمن بدون اللاأمن **"inseucrity"** والعكس صحيح وهو صراع أساسي تحمله الكلمة في صميم نفسها.[2] ، قد أشار إليه **ميكائيل ديلان** (Michael Dillon) في محاولة منه لتحديد مفهوم الأمن حيث رأى أن: « الأمن مفهوم مزدوج ؛ حيث لا يعني فقط وسيلة التّحرر من الخطر، بل يعني أيضا وسيلة لإرغامه وجعله محدودا . وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم فيه »[3] .

وقد عرّفته موسوعة السياسة بأنه :« تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو إنهيار داخلي»[4].

أما من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني:« حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية»[5].

ما يلاحظ كذلك أن جل التعريفات سابقة الذكر ربطت فقدان الأمن بالأخطار والتهديدات ، كما ركزت على القوة الأجنبية كمتغير أساسي في فقدان الأمن ، في حين أن اللاأمن لا يقتصر على العدو الخارجي فقط وإنما يمكن أن يكون تهديدا داخلي أو تهديدا غير مادي ، كما تمّ ربطه بالدولة كفاعل أساسي.

---

[1]– منير البعلبكي؛ قاموس المورد – انجليزي – عربي . [د ، م ، ن]: دار العلم للملاين ،1970 . ص 827.

[2] - Michel Dillon ; politics of security. Routledge London:1996,pp 121, 122.

[3]– حامد ربيع ؛ نظرية الأمن القومي العربي . القاهرة : دار الموقف العربي ، 1984 . ص 45 .

[4]– أحمد فريجة ، لادمية فريجة ؛ "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة ". دفاتر السياسة والقانون . العدد : 14. الجزائر : جامعة بسكرة ، جانفي 2016. ص159.

[5] – أشرف علام ؛ مشروع قناة البحرين والأمن العربي . القاهرة : مجموعة النيل العربية ،2008. ص 70.

عرّف **والتر ليبمان** (Walter Lippman) الأمن على أنه:« يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر »[1] .

وعرفه **بوزان** (Bary Buzan) على أنه :« العمل على التحرر من التهديد» .[2] كما عرفه القواميس في مجموعها بأنه « التحرر من الخوف والقلق » [3].

مما سبق يمكن القول أن، كلا من **بوزان** و **والتر ليبمان** قد تطرقا إلى مفهوم موسّع للأمن حيث ركزا في تعريفهما على الأمن الثقافي أو ما يعرف بالأمن الهوياتي من خلال الحفاظ على اللغة والدين والعادات والتقاليد التي تعبّر عن قيم وذاتية الأمة .

أما **روبرت ماكنمارا*** (Robert Macanamara) في كتابه " **جوهر الأمن**" يرى أن الأمن يعني: « التنمية ، فالأمن ليس تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه إن الأمن هو التنمية ومن دون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن»[4].

وهنا ربط **ماكنمارا** الأمن بالتنمية أي أن أساس استتباب الأمن هو تحقيق التنمية ولا يمكن الحديث عن الأمن في ظل غياب هذه الأخيرة .

لقد حاولت هذه التعاريف إعطاء أبعاد أخرى للأمن ـغير البعد التقليديـ الذي ساد ضمن النظريات التقليدية وفي مقدمتها الواقعية التي ربطت الأمن بالجانب العسكري، لكن مع نهاية الحرب الباردة وظهور تهديدات جديدة تم إعطاء تصور عام يشتمل أبعاد متعددة، تصور يبرز قدرة الدولة على حفظ أمنها على كافة الأصعدة .

---

[1]– جون بيليس، ستيف سميث ؛عولمة السياسة العالمية . تر: مركز الخليج للأبحاث . دبي : مركز الخليج للأبحاث ،2004. ص414.

[2]– عبد النور بن عنتر ؛ البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية ، 2005. ص 13.

[3]– أمين هويدي ؛ العسكرة والأمن في الشرق الأوسط : تأثيرهما على التنمية والديمقراطية . القاهرة : دار الشروق ، 1991. ص 50

* روبرت مكنمارا : وزير سابق للدفاع الأمريكي في القرن العشرين ، ومدير سابق للبنك الدولي العالمي.

[4]– جمال زكريا قاسم وآخرون ؛ الأمن القومي العربي : أبعاده ومتطلباته . القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993. ص 18.

لذلك يمكن تعريف الأمن على النحو التالي: "هو شعور الفرد بالراحة والطمأنينة وضمان الحياة الكريمة "

ثالثا ـ مستويات و أبعاد الأمن :

أ . **مستويات الأمن:** تتعدد مستويات الأمن ما بين :الأمن الوطني والأمن الدولي والأمن الإقليمي و المستوى الفردي وأخيرا الأمن الإنساني، والتي سنتعرض لها فيما يلي:

1.الأمن الوطني (National Security): يعتبر الأمن الوطني المستوى الأساسي الذي تسعى الدول لتحقيقه داخليا وخارجيا، وتنتهج كل السبل الممكنة في سبيل ذلك، بما فيها الصراع المسلح للحفاظ عليه وهناك من يرى أن مفهوم الأمن الوطني يقوم على فريضتين أساسيتين هما:

– توافر صفة المجتمع الوطني في الجماعة السياسية .

– وجود إطار نظامي لهذا المجتمع في صورة دولة مستقلة ذات سيادة[1].

أما من حيث التعريف فإن الأمن الوطني يشير إلى:« قدرة الدولة في المحافظة على أراضيه ومواردها الطبيعية ونظمها المختلفة (الاقتصادية ،الاجتماعية والسياسية) » [2].

2. الأمن الفردي (National Security): يقصد بأمن الفرد :« توفر الحاجات الأساسية اللازمة لقيام الفرد بوظائفه الحيوية والاجتماعية كعضو في جماعة والحاجات الأساسية منها ما هو فسيولوجي غير قابل للتأجيل كالطعام ومنها ما يمكن تأجيله لحين توافر الظروف المناسبة، ومنها ما هو معنوي » . ويمارس المجتمع نوعا من الضبط الخارجي الرسمي وغير الرسمي (الثقافة) ،كما يزرع آليات ضبط داخل الفرد (الضمير) تمثل المجتمع في إشباع الحاجات بالطرق المقبولة اجتماعيا[3].

3. الأمن الإقليمي (Régional Security): يرتبط هذا المستوى من الأمن بالنظام الإقليمي الذي يعني مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء أكانت منسجمة أو متناقضة [4].

---

[1]ـ أشرف علام ؛ مرجع سابق .ص ص71، 72.

[2]ـ K. J holist ;Ineternational politics A Framework For Analyes .7 Editions. U.S.A: premtice – Hall international ,1995.p 83.

[3]– ذياب موسى البداينة ؛ الأمن الوطني في عصر العولمة . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2009 . ص 64.

[4]– قريب بلال؛ " السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه : التحديات والرهانات ". رسالة ماجستير. (جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، 2011) . ص 30.

4. الأمن الدولي : (Universal security): يقع ضمن نطاق اختصاص المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومن قبلها عصبة الأمم[1] ؛ في سياق هذا المستوى تتولى الأمم المتحدة كهيئة دولية مسؤولية استتباب الأمن والحفاظ عليه على المستوى العالمي؛ حيث يشير إليه بعض المحلّلين بمصطلح الأمن الجماعي(Collectiv security) ذلك أن هذا المفهوم يرتبط بالتزام كل الأطراف باتخاذ تدابير جماعية لمواجهة أي عمل عدواني من جانب أي دولة ضد دولة أخرى ، ومن جوهر هذا المفهوم أيضا أن له ترتيبات ـ آليات يستند إليها ـ لا يرتبط بوجود خصم أو تحالف مسبق[2].

5. الأمن الإنساني : (Human security) أو الأمن البشري هو نقطة تحول في الدراسات الأمنية وذلك من خلال الانتقال من أمن الدولة والحدود والأرض إلى أمن من يعشون داخل الدولة، وفي إطار حدودها ؛حيث أعيد إحياء هذا المفهوم على مستوى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994[3].

وهو يرتبط بجانبين رئيسين هما :

الأول : السّلامة من التّهديدات المزمنة مثل الجوع ، المرض والاضطهاد.

الثاني : الحماية من الإختلالات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية للبشر على جميع المستويات والأماكن[4].

ومنه يمكن القول أن: الأمن لا يمكن تحقيقه على مستوى دون آخر؛ فالدولة الآمنة هي التي تسعى لتحقيق أمنها وأمن مواطنيها على كافة الأصعدة وفي جل المستويات، وهو أمر يصعب تحقيقه لكنه يبقى مسعى جميع الدول التي حاولت ولا تزال تحاول الظفر بتحقيق الأمن الشامل لضمان أكبر قدر من الحريات والحقوق الأساسية وضمان أكثر للرفاهية الإجتماعية .

---

[1]– جمال زكريا قاسم وآخرون ؛ مرجع سابق . ص22.

[2]– بن عبد الرزاق حنان ؛" تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة : دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936". أطروحة دكتوراه .(جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، قسم العلوم السياسية ، 2017) . ص 23 .

[3]– محمد أحمد علي العدوي ؛ "الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة ". جامعة أسيوط : مركز الإعلام الأمني، [د ، ت ، ن] . ص ص 4،5 . تاريخ الإطلاع : 26/1/2018 ، الساعة 13:00. متحصل عليه : www.policem c.gov.bh/reports/2011/.../634370196843147393.pdf

[4]– عزيزة بدر ؛" الأمن الإنساني في دول حوض النيل". مجلة السياسة الدولية . العدد: 181. القاهرة : مركز الأهرام،جويلية 2010 . ص 29 .

ب . أبعاد الأمن : ميّز البرنامج الإنمائي سبعة أبعاد أساسية للأمن. ضمن ما يعرف بالأمن الإنساني وهي:

1 . الأمن الصحي: يقصد به تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض ، كما توفر له أيضا الحق في التداوي و في الاستشفاء و في الوقاية منها .

2 . الأمن الغذائي : يستدعي توفير الغذاء الصحي الكافي باستمرار و بشكل يحقق التوازن في نمو الإنسان و في بقائه في صحة جيدة مع توافر الجهود الدولية من أجل منع وقوع كوارث المجاعة و سوء التغذية، كما يجب على الدولة أيضا توفير أمنها الغذائي .

3. الأمن الفردي : الخاص بتمكين الإنسان من تحقيق خصوصياته العقائدية واللغوية والثقافية، في ظل نظام مجتمعي قائم على التساوي في الفرص و العدالة في التوزيع.

4. الأمن الثقافي : يقتضي بالتّمكين الفعلي للأقليات من حقوقها الثقافية دونما استثناء باسم أمن الدولة أو ضرورات التجانس المجتمعي[1].

5. الأمن المجتمعي : الذي يعني خلق توازن فعلي بين الخصوصية (الثقافية/ الدينية اللغوية/العرقية) و ضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي و عادل .

6.الأمن السياسي: يشير إلى تمكين المواطنين من حقوقهم المدنية و السياسية في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي.

7. الأمن البيئي : يقصد به خلق السياسات و الآليات و القوانين التي تدرج في منطقها العقلاني ضرورة حماية البيئة من التلوث كشرط أساسي لاستمرار الحياة [2] .

ومن هنا يمكن القول أن،الأمن بكافة أبعاده هو:« مجهود يعبّر عن رغبة حقيقية في تحديد الأخطار والتهديدات التي تواجهها البشرية ومحاولة التصدي لها من خلال رسم سياسات أمنية وربط كل منها ببعد محدد من أجل تحقيق أمن إنساني متكامل من جميع النواحي » .

---

[1]– أمحند برقوق ؛ " الأمن الإنساني مقاربة إيتمو_ معرفية " . تاريخ الإطلاع : 2017/12/15 ، الساعة 20:41. متحصل عليه : http://berkouk- mhand.yolasite.com

[2]– نفس المرجع .

المطلب الثاني : تعريف التهديد البيئي

يرتبط مفهوم الأمن البيئي أشد الإرتباط بمتغير التهديد ؛ لذلك سوف يتم تحديد مفهوم التهديد البيئي أولا بالتدقيق في لفظة التهديد ومعناها اللغوي، ثم التطرق إلى التهديد البيئي كمصطلح مركب وكذا التعرف عليه من حيث موضوع الدراسة البيئية وكمصطلح ضمن الدراسات الأمنية.

أولا ـ التعريف اللغوي للتهديد البيئي :

كلمة التهديد في اللغة العربية من أصل فعل «"هَدّدَ " وَالهَدُّ : الهَدْمُ الشَّدِيْدُ والْكَسْرُ كَحَائِط يُهَدُّ بِمَرَة فَيَنْهَدِمُ هَدَهُ يَهُدُّه ، هَدًا وَ هدُوْدًا»[1]. واشتقت كلمة " تهديد " من الناحية اللغوية من لفظ هَدَّدَ ويقصد به :« إلحاق الضرر والأذى بشيء معين قصد الإخلال بالأمن » [2].

التهديد في اللغة اللاتينية « **Truder** » يرادف معنى الدفع وفي اللغة الإنجليزية يعني « **Threat** » أما في اللغة الفرنسية يشير إلى الخطر « **Menac** ».

وفقا لقاموس "**وبستر**"(webster's Dictionary) التهديد هو:« تصريح أو تعبير عن نية لإيذاء أو تدمير أو معاقبة الخ للانتقام أو الترهيب » . وهو كذلك " دليل عن خطر وشيك أو الأذى أو الشر كالتهديد بالحرب " في السياسة أو الدراسات الأمنية .

" **التهديد** " يستخدم كمصطلح سياسي وبوصفه كمفهوم علمي(scientific concept)لا يزال مبهما وغير معروف في الكثير من قواميس العلوم الاجتماعية [3]. وقد ورد ضمن قاموس **إكسفورد** (Oxford) على أنه : « محاولة شخص الإضرار بحياة الآخرين مثل التلوث يهدد حياة الحيوانات والناس » [4].

و يفترض كذلك أن التهديد يعني: « نوعا من إحداث الخطر من أجل حفظ البقاء» [5]. بمعنى أن الإنسان يلجأ إلى التهديد من أجل حفظ حياته .

---

[1]– ابن منظور ؛ المجلد 6 ، الجزء 51، مرجع سابق . ص 4631.

[2] – ليندة عكروم ؛ تأثير التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط . عمان : دار ابن بطوطة ، 2011. ص 30 .

[3]– أمينة دير ؛ " أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا : دراسة حالة دول القرن الإفريقي " . رسالة ماجستير . (جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، قسم العلوم السياسية ، 2014). ص 28 .

[4]– جارش عادل ؛ " مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة ". مجلة العلوم السياسية والقانون . العدد :01. الجزائر: المركز الديمقراطي العربي،2017/2/21 . تاريخ الإطلاع : 2018/1/3، الساعة 16:17 . متحصل عليه :

http://democraticac.de/?p=43831

[5] - Roland Paris ; 'Human security :Paradigm shift or hot air ? ,International security . Vol 26,N°:2 , Fall 2001. P.99.

ثانيا ـ المدلول الإصطلاحي للتّهديد البيئي :

إن التّهديد في مفهومه الإصطلاحي يتعلق بالدرجة الأولى بغياب الأمن ويرتبط أشد الارتباط به أما العلاقة بين مفهومي « الأمن » والتهديد فهي علاقة تأثير متبادل، و أي محاولة لتفسير مفهوم الأمن لابد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد ، ذلك أن الباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن .

التهديد في مفهومه الاستراتجي هو، بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية في مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفّر للدّول الحد الأدنى من أمنها السياسي ،الاقتصادي، الاجتماعي والعسكري مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية [1].

أما من حيث المعنى الإيتمولوجي للمصطلح فإن كلمة "**التهديدات**"، مستحدثة نسبيا على المستوى الأكاديمي، فالتهديدات في السابق كانت تندرج ضمن الدائرة العسكرية الضيقة ذات المنشأ الخارجي لكن مع تعقد الظاهرة الأمنية إثر التحولات الهيكلية والقيمة الحاصلة بعد فترة الحرب الباردة جعلت دائرة التهديدات تتوسع لتشمل تهديدات جديدة [2] .

وعليه فقد أصبح معنى التهديد غير واضح وغير محدد وهذا راجع بالأساس إلى صعوبة حصر مصادر اللاأمن ، مع العلم أن التهديد الغير التقليدي هو مجموعة مصادر التهديد أو قنوات إحداث الضرر التي تختلف عما يتضمنه التهديد التقليدي للأمن ؛ والتي يواجهها نطاق واسع من الكيانات يمتد من الإنسان إلى الوجود الإنساني في مجمله ، بما يشمل الدولة ، ولكن لا يقتصر عليها بأي حال من الأحوال . ويتسع نطاق التهديدات الأمنية ليشمل طيفا من المشكلات الإقتصادية أو البيئية أو الصحية أو الإجتماعية أو السياسية[3].

ومن مجموعة التعاريف التي حاولت رصد مفهوم التهديد البيئي كمفهوم رابط بين البيئة والتهديد ما يلي :

قول الرئيس **غوربا تشوف** (Guba chouf) عام 1988 أن العلاقة بين الإنسان والبيئة أصبحت مهددة

---

[1]– سليمان عبدالله الحربي ؛ " مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر ". المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد :19 . صيف 2008. ص ص27 ،28.

[2]– جارش عادل ؛ مرجع سابق .

[3]– مالك عوني؛ " رهان الثورات ... تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية ". مجلة السياسة الدولية . القاهرة : مركز الأهرام، العدد : 186. أكتوبر 2011 . ص 3.

حينما أشار إلى: « إن التهديد اليوم من السماء وليس من الصواريخ النووية بقدر ما هو استنفاذ لطبقة الأوزون والاحتباس الحراري العالمي » [1].

و عليه تتضمن التهديدات البيئية كل تهديد يمسّ الحيز (المحيط) الذي نعيش فيه سواء كان يابسة أو ماء أو هواء . وتعتبر البيئة قضية أمنية ذات طابع كوني غير محدودة جغرافيا تمس كل الفواعل و المجالات. وتشمل هذه التهديدات: التلوث الاحتباس الحراري، تآكل طبقة الأوزون ،ظاهرة الانقراض الحيواني والنباتي وتلوث التربة ...إ لخ[2].

حسب **ألكسندرا كنايت** (Alexandra knight)أستخدم مصطلح التهديد البيئي للإشارة إلى التهديدات التي يشكلها التغيّر والتّدهور البيئي، الذي وضع مباشرة الأمن الإنساني في خطر.

كما يضيف **أن التهديد البيئي:**" هو كل تغير يطرأ على الطبيعة وله نتائج وخيمة على حياة البشر". وفي ذات السياق أشار الأمين السابق للأمم المتحدة **كوفي عنان** (Kofi Annan) إلى أن التهديدات البيئية أو ما أطلق عليها التهديدات الناعمة (التغير والتدهور البيئي وتغير المناخ ...) تستلزم المعالجة من خلال نظام الأمن الجماعي الذي يجسده مجلس الأمن ، كما أكد على أن التدهور البيئي يشكّل تهديدا للأمن بنتائجه الكارثية المحتملة على حياة الإنسانية [3].

من خلال هذا التعريف نستشف أن التهديد البيئي هو: ظاهرة عامة تؤثر على الإنسانية جمعاء ولها إمتددات عبر الزمن ، مما يستدعي التكافل والتضامن في سبيل الحد أو التخفيف من نتائجها الكارثية .

ومنه نستنتج أن التهديد البيئي هو:« كل ما يشكّل خطورة و يؤثر سلبيا على حياة الإنسان ومحيطه وظروفه المعيشية سواء أكان طبيعيا كالزلازل والبراكين والأعاصير... أو مستحدثا أي نابعا من نشاط الإنسان ذاته كالاحتباس الحراري والتلوث البيئي وحرق الغابات ...إلخ ».

[1] - Norman Mayers ; ''Environmental Security : What's New And Different ?''. p 4 . 25 /1/2018 , 14:02. in : http://www.envirosecurity.org/conference/working/newanddifferent.pdf

[2]– جارش عادل ، مرجع سابق .

[3] - Alexandra Knight ; '' Global Environmental Threats : Can The Security Council Protect Our Earth New York?'' . University Law Review Vol.80,N°:5, November 2005 . p 1550,1551

المطلب الثالث : تعريف الأمن البيئي

الأمن البيئي من بين المفاهيم الجديدة التي عرفت اهتماما متزايدا بعد الحرب الباردة ، بفعل توسع دائرة التهديدات: ممّا أدى إلى تبنيه كمفهوم هام ضمن مفاهيم الدراسات الأمنية، وللتعرف عليه أكثر ينبغي التعرض لتعريف الأمن الذي تم تناوله في العنصر السابق ومن ثمة تحديد مفهوم البيئة كي نصل إلى ضبط مفاهيمي للأمن البيئي.

أولا : تعريف البيئة

1 – التعريف اللغوي للبيئة : كلمة بيئة في اللغة العربية مشتقة من الفعل الثلاثي "بَوَأَ" وتأتي بعدة معاني منها : المَنزل أوْ المَوْضِعْ ، يُقَال تَبَوَأْتُ مَنْزِلة أو نَزَلته، وَبَوَأَ لَهُ مَنْزِلاً وَبوأه مَنْزِلاً : بمعنى هَيَأَه وَمَكَنَ لَهُ [1].

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ ۚ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَآءُ ۖ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾ سورة يوسف، الآية 56 ، وقوله تعالى: ﴿ وَبَوَّأَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ۖ فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٧٤﴾ ﴾ سورة الأعراف الآية 74. بمعنى أن البيئة تعني في اللغة العربية المنزل أو المقام أو المكان وهي ما يحيط بالفرد أو المجتمع ويؤثر فيهما .

يتطابق مصطلح البيئة مع الكلمة الفرنسية **" Environnement "** ، والتي تعني: مجموعة الظروف الخارجية أو الطبيعية للوسط أو المكان سواء كان (ماء ، هواء ، أرض) وكذلك الكائنات الحية الأخرى المحيطة بالإنسان .[2] وفي اللغة الانجليزية يستخدم مصطلح **"Environnement"** للدّلالة على الظروف المحيطة المؤثرة على النمو والتنمية ، كما يستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل: الهواء، الماء، والأرض التي يعيش فيها الإنسان .

2 – التعريف الإصطلاحي للبيئة :

أوّل من صاغ كلمة **"Okologie"** العالم "**هنري أثرو**" (H.othoreaux) عام (1858) ،غير أنه لم يحدّد معناها و أبعادها، وبعدها تلاه العالم الألماني "**أرنست هيجل**" (Ernest Haeckel) (1866) الذي

[1]– ابن منظور ؛ الجزء 5، المجلد 1 0 ، مرجع سابق. ص 382 .

[2]– صباح العشاوي ؛ المسؤلية الدولية عن حماية البيئة .الجزائر : دار الخلدونية ، 2010. ص 11.

صاغ كلمة " **Okologie** " بعد دمج كلمتين يونانيتين " **Oikes** " والتي تعني مسكن و"**Logos**" تعني علم وبذلك تتشكل كلمة إيكولوجي هي: علم دراسة أماكن معيشة الكائنات الحية وكل ما يحيط بها[1] .

كما أعطى مؤتمر "**ستوكهولم**" عام 1972 للفظة البيئة فهما واسعا ؛ بحيث أصبحت تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية (ماء، هواء، تربة معادن،مصادر للطاقة، نباتات وحيوانات) وإنما جعلها بمثابة رصيد من الموارد المادية و الإجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته[2].

إضافة إلى ما سبق أوردت الأمم المتحدة تعريفا للبيئة بحيث عرفتها بأنها :« ذلك النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يحي فيه الإنسان والكائنات الأخرى ، وهي كل متكامل وإن كانت متعددة تشتمل على عناصر متداخلة ومترابطة » [3].

كما قدّم العديد من المفكرين بمختلف تخصصاتهم العلمية تعريفات للبيئة نذكر منها ما يلي:

"**آلان بومبار**" (Alain Bombard) يشير "**علم البيئة**" إلى:« دراسة التوازن بين جميع أنواع الكائنات الحية ».عرف كذلك الباحث الفرنسي "**بيار أوجيس**" (Pierr Aguesse) أن هذا العلم هو: « بمثابة علم اقتصاد الطبيعة والمحيط الذي نعيش فيه »[4].

وفي هذا السياق أشار كل من **هارولد سبورت** (Harold Sprout) و**مارغريت سبروت** (Margaret Sprout) **إلى** البيئة بأنها:« كل ما يحيط بنا من عوامل إنسانية أو غير إنسانية ملموسة أو غير ملموسة » [5].

ما يلاحظ أنّ جل هذه التعاريف قد ركزت على تحديد البيئة تحديدا مكانيا بمعنى ربطها برقعة جغرافية وتقسيمها لعناصر مادية وأخرى اجتماعية لكونها تشتمل على عناصر حية وأخرى غير حية مما سبق نستنتج أن مفهوم البيئة يتعدد ويختلف من مفكر لآخر لكنها في المجمل تعني ذلك:« المحيط الطبيعي من ماء وهواء وتربة بالإضافة إلى ما شيده الإنسان ».

---

[1]– طارق إبراهيم الدسوقي عطية ؛ الأمن البيئي : النظام القانوني لحماية البيئة . مصر : دار الجامعة الجديدة ، 2009. ص 232.

[2]– رشيد الحمد ، محمد صباريني ؛ البيئة ومشكلاتها . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1979. ص 24.

[3]– نجم الغزاوي ، عبدالله حكمت النقار ؛ إدارة البيئة : نظم ومتطلبات وتطبيقات . الأردن : دار المسيرة، 2007. ص 94.

[4]– عامر طراف ؛ التلوث البيئي والعلاقات الدولية . بيروت : مجد المؤسسة الجامعية ،2008. ص 21.

[5]– جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف ؛ النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية . تر: وليد عبد الحي ، بيروت : المؤسسة الجامعية ، 1985. ص 41.

3 – عناصر البيئة :

تتكون البيئة من عناصر وجدت قبل الإنسان وأخرى لا دخل له في وجودها كما تتشكل من عناصر صنعها الإنسان ، وهو ما جعل بعض الباحثين يعتمدون هذا الأساس في تصنيف عناصر البيئة [1] ؛ وهناك من يعتمد على تصنيف عناصر البيئة من خلال ثلاث مكونات هي:

ـ **البيئة البرية :** تشمل التربة والجبال والمباني والتراث الحضاري الإنساني المقام عليها وكذا الغطاء النباتي الموجود بها كالغابات والمراعي والحقول وكل ما يعيش عليها من كائنات حية كالإنسان والحيوان والطيور والحشرات ....إلخ .

ـ **البيئة الهوائية :** تتشكل من الهواء الذي هو خليط من الغازات المكونة له ، بخصائصه الطبيعية ونسبه المعروفة ويشكل غلاف جوي يحيط بالكرة الأرضية، يتكون أساسا من غاز النيتروجين والأوكسجين بالإضافة إلى ثاني أكسيد الكربون و الأرجون الخامل وبخار الماء وغازات أخرى نادرة مثل: الهليوم الهيدروجين، الميثان[2].

ـ **البيئة المائية :** تشمل البيئة البحرية للدولة المتكونة من البحر الإقليمي والمنطقة المجاورة والمنطقة الإقتصادية الخالصة، والجرف القاري وأعالي البحر. والثابت علميا أن هذه الثروة المائية تلعب دورا مهما في تحقيق التوازن البيولوجي للكرة الأرضية، لذلك عمدت معظم الدول الساحلية إلى وضع ترسانة من النصوص القانونية بهدف حماية البحار والمحيطات والمسطحات المائية من كل الأضرار المتوقعة [3].

4– علاقة مفهوم البيئة بالمصطلحات الأخرى :

أ – **النظام البيئي:** هو عبارة عن تفاعل عناصر البيئة وفق نظام يطلق عليه النظام البيئي وهذه العناصر هي ما يحتويه أي مجتمع من موارد وكائنات حية وغير حية ، لذلك فإن اختلال التوازن بين هذه العناصر ينعكس سلبا على النظام البيئي، مما يؤدي إلى مشكلات صحية و طبيعية، مثل تلوث الأنهار والبحار

[1]– خنتاش عبد الحق؛ "مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر ". رسالة ماجستير. (جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، قسم الحقوق ، 2011). ص 10.

[2]– عبد القادر الشيخلي ؛ حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام . بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2009 . ص ص37، 79.

[3]– ياسر محمد فاروق المنياوي ؛ المسؤلية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة . الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ،2008 . ص 29.

والمحيطات ، تلوث الهواء ،إصابة سكان الأرض بالعديد من الأمراض واختلال طبقة الأوزون إلى غير ذلك من المشكلات البيئية [1] .

وبالتالي يمكن القول أن : النظام البيئي يضم مجموعة من العلاقات المتحركة ذات الاعتماد المتبادل بين الكائنات الحية وما يحيط بها من موارد ومكونات غير حية .

ب- مفهوم التنمية المستدامة* وعلاقتها بالبيئة : مع مطلع ثمانينات القرن العشرين بدأ العالم يدرك خطورة المشاكل البيئية التي باتت تهدّد أشكال الحياة على كوكب الأرض ، هذه المشاكل البيئية التي كان السبب الرئيسي في ظهورها الممارسات الإنسانية غير العقلانية في مجال الصناعة والتي ترجع لمخلّفات الثورة الصناعية خلال القرن 18 ، بالإضافة إلى إهمال مسار العملية التنموية لقطاع البيئة طوال العقود الماضية . و عليه فقد بدا السبيل للقضاء على المشكلات البيئية في استحداث فلسفة تنموية جديدة .

ثانيا : تعريف الأمن البيئي

من جملة التعريفات المقدمة للأمن البيئي يمكن ذكر ما يلي :

يشير **الأمن البيئي** (Environmental Security) إلى: « المشاكل الأمنية الناجمة عن المجتمعات البشرية وتأثيرها سلبا على البيئة من جهة ، ومن جهة أخرى يشير إلى الأزمات والكوارث التي تسبّبها البيئة ومالها من أثار سلبية على المجتمع الإنساني » [2].

تعريف **باري بوزان** إن الأمن البيئي يعني:« الحفاظ على الظروف البيئية التي تدعم تطوير النشاط البشري فهو يعتقد أن المقاربة الأمنية في هذا القطاع ترتبط بالخوف من فقدان الشروط الأساسية للحفاظ على جودة الحياة » [3].

ما يلاحظ أن **باري بوزان** قد ربط الأمن البيئي بالرفاه البشري مشيرا إلى أن تدهور الأوضاع البيئية يؤدي إلى فقدان العناصر الأساسية للحياة الكريمة ؛أي أن هناك علاقة جد مهمة بين البشر والبيئة لكن تعريفه عبّر عن نظرة ضيقة بحيث أن تدهور الأوضاع البيئية لا يضر بعنصر الجودة فقط وإنما قد يؤدي بحياة الإنسان إلى التهلكة وانتشار الأمراض والأوبئة جرّاء انبعاث الغازات وتلوث البحار والمحيطات .

---

[1]– خالد مصطفى قاسم ؛ إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة . الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2007. ص20 .

* مصطلح حديث مركب يشير إلى عملية شاملة و متكاملة ومستمرة.

[2]– أمينة دير ؛ مرجع سابق . ص25.

[3]– نفس المرجع . ص 26.

كما تم تعريف الأمن البيئي على أنه: « حماية البيئة والموارد الطبيعية من النضوب والانقراض والنقص الناجم من المخاطر والملوّثات والجرائم المتعمدة ،التي ترتكب في حق تنمية المصادر والموارد الطبيعية والإخلال بالتوازن البيئي»[1].

لقد أشار هذا التعريف إلى مدى خطورة تدهور الأوضاع البيئية على الطبيعة وعلى عناصرها، ذلك أن الأمن البيئي مرتبط بضمان هذه الموارد من الزوال والمحافظة على الطبيعة من الإختلال .

كما تمّ تعريف الأمن البيئي على أنه: « وثيقة ملزمة للحفاظ على عناصر المحيط الحيوي من التلوث وتأمين احتياجات المجتمع لتمكينه من تنفيذ خطط التنمية البشرية، مع مراعاة كفاية المخزون الطبيعي بمختلف أشكاله لدوام واستمرار عملية التنمية »[2] .

ما يلاحظ أن هذا التعريف قد ربط الأمن البيئي بفكرة التنمية المستدامة من أجل الحفاظ على الموارد لأجيال المستقبل .

أما الأمن البيئي من منظور الإسلام فيشمل :« كافة العناصر البيئية المحيطة بالإنسان ،التي خلقها الله عز وجل بترتيب دقيق ومنظّم وأن أي اختلال في تلك العناصر يلحق بالإنسان العديد من الأضرار والمشكلات الإقتصادية و الصحية »[3].

في هذا السياق تبرز جهود المنظمات الدولية والدول التي عملت على وضع تعريف محدد للأمن البيئي حينما أشارت إلى :« أن الأمن البيئي متعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث أو سوء إدارة »[4]. ما يلاحظ أن هذا التعريف قد أهمل حق الأجيال القادمة ومستقبل البشرية .

---

[1]– سليمان المشعل؛ " ثقافة وتطبيقات الأمن البيئي العالمي" . تاريخ الإطلاع : 2018/1/21، الساعة 17:25. متحصل عليه: http://www.aleqt.com/2011/08/30/articel 574696.html

[2]– كسرى مسعود ، الطاهري صديق ؛" أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر". ملتقى دولي. (حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، جامعة الجزائر 03 ، 8– 9 ديسمبر2014). ص 82.

[3]– عبد الوهاب رجب هاشم بن صادق ؛ الأمن البيئي . ط 2 ، الرياض : النشر العلمي والمطابع ، 2006. ص 7.

[4]– فايق حسن جاسم الشجيري ؛ " البيئة والأمن الدولي ". النبأ . العدد 72. أكتوبر 2004. تاريخ الإطلاع :2018/1/21، الساعة 18:44. متحصل عليه : http://annbaa.org/nba72/beea.htm

و يقصد كذلك بالأمن البيئي :« إيجاد نظام أيكلوجي ملائم ومستدام، ولكي يكون أي مشكل بيئي تهديدا للأمن ، يجب أن يهدّد بوضوح مصلحة وطنية حيوية، ففي حال تآكل طبقة الأوزون فإن التهديد يتعلق بالمصلحة العامة وحياة البشر» [1] .

يشير هذا التعريف إلى وجوب التوصّل إلى نظام يقضي بحماية كاملة ومستدامة للطبيعة ، كما أنه أكد أن ما يهدد الطبيعة يهدد المصلحة الوطنية للدولة ، بالإضافة إلى المصلحة الإنسانية في حالة تفاقم تدهور الأوضاع البيئية، يبين أيضا مصطلح الأمن البيئي هو مجموعة من المخاوف التي تندرج تحت ثلاث فئات عامة :

الأولى : مخاوف الآثار الضارة للأنشطة البشرية على البيئة بالتركيز على جودة الأمن البيئي من أجل الأجيال القادمة وكسياق لحياة الإنسان

الثانية : تتمثل في مخاوف الآثار المباشرة [2] .

يركز هذا التعريف على أثر تدهور الأوضاع البيئية وانعكاسها على الأنشطة البشرية ، الذي يؤدي إلى تناقص جودة الأمن البيئي وهو ما يؤثر بدوره على الأجيال القادمة ويخلف آثارا مباشرة .

وفي تعريف آخر يشير مفهوم الأمن البيئي إلى :« مجموعة أو جملة من السلوكيات الإيجابية التي لا تؤدي إلى حدوث تأثيرات سلبية في البيئة ، يمكن أن تسبب في تلوثها، أو تدهورها مما يؤدي بالنتيجة إلى اختلال في النظام البيئي المحلي أو الإقليمي أو العالمي ، وبالتالي تهديد الأمن البيئي في أحد أو كل هذه الأماكن وانعكاسه السلبي عليها يرتبط بالزمان والمكان ويشمل مساحات وفترات زمنية مختلفة» [3] .

وفي الأخير يمكن تحديد التعريف الإجرائي التالي :« الأمن البيئي إحداث نظام كامل ومتكامل يقضي بضرورة الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية أولا ، مع المحافظة على النظام الايكولوجي وذلك بعدم الإخلال بالتوازن الطبيعي ثانيا، بما يخدم الحاضر والمستقبل دون مساس أو إضرار بالطبيعة ».

---

[1]– أشرف علام ؛ مرجع سابق . ص 94.

[2]– لبنى نعيم ؛ " مفهوم الأمن البيئي العالمي " . تاريخ الاطلاع : 2018/2/3، الساعة : 18:23 . متحصل عليه : http://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/374025

[3] – ناهد ناصر داود فلمبان ؛ تحقيق الأمن البيئي . المملكة العربية السعودية : [د، د.، ن]، 2017. ص 13.

المطلب الرابع : تطور الاهتمام الدولي بالقضايا البيئية

لقد نوقش موضوع البيئة والأمن البيئي على مستوى الدراسات الأكاديمية إلى جانب الاهتمام الدولي؛ حيث انعقدت مؤتمرات دولية وأبرمت من خلاله اتفاقيات تهدف إلى حماية البيئة من التدهور الذي آلت إليه . ومن أجل توضيح هذا سوف يتم استعراض تطور الاهتمام بالقضايا البيئة على المستوى الأكاديمي وعلى مستوى المواثيق الدولية .

أولا – تطور النقاش حول القضايا البيئية على مستوى الدراسات الأكاديمية :

على المستوى الأكاديمي لقي موضوع الأمن البيئي رواجا كبيرا في الأوساط الأكاديمية؛ حيث يرجع الحديث عن المحافظة عن الموارد الطبيعية إلى سنوات الثمانينات عندما نبّه مفكرو **نادي روما** الرأي العام إلى مسألة التأثيرات الخطيرة للنمو الصناعي على النظم الايكولوجية العالمية [1].

عام 1977 برزت أفكار **لستر براون** (Lestr Brown) من معهد(World Watch) الذي نشر ورقة بحثية دعت إلى إعادة تعريف الأمن القومي حتى يدمج الشواغل البيئية[2] ؛ وقد أدرجت أيضا لجنة **بروندتلاند** عام 1987 فصلا حول مسألة الأمن البيئي في تقريرها النهائي والذي ورد فيه: « إن المشاكل البيئية للفقراء تؤثر سلبا على الأغنياء وكذلك في المستقبل غير البعيد جدا تنتقل عن طريق عدم الإستقرار السياسي و الإضطراب » [3].

وقد نشرت الكثير من المقالات في هذا المجال محاولة الربط بين الأمن والبيئة، و هو ما أكدته **جيسكا تشومان ماثيوس**(Jessica Tuchman Mathews) في مقال لها بعنوان **إعادة تعريف الأمن** عام 1989 أنه ينبغي على السياسات الأمنية الخارجية أن تدمج اعتبارات الدمار البيئي . وهنا ركزت **تشومان** على دور الدولة كفاعل أساسي للتعامل مع القضايا البيئية [4].

أخذ الأمن البيئي حيّزا كبيرا في حقل الدراسات الأمنية ، حيث طرحت العديد من التصورات، و من بينها التي قامت بدراسة جيدة في هذا الموضوع مقال الباحثة النرويجية **كرستين رانفلدت** (Ronnfeldet Carsten) في "**مجلة السلام**" للبحوث: بعنوان: " **ثلاث أجيال من بحوث البيئة والأمن**" في عام 1997

[1]– جون بيليس ، ستيف سميث ؛ مرجع سابق . ص 656.

[2] – أمينة دير ؛ مرجع سابق . ص 33.

[3] - Norman Mayers ; Op.cit .p 4 .

[4] - Roland Paris ; Op. cit . P 99 .

حيث إعتمدت في دراستها على تقسيم تطور بروز الأمن البيئي في حقل الدراسات الأمنية إلى ثلاثة أجيال وهي الموضحة في الجدول التالي :[1]

الجدول رقم (1): تطور مراحل الأمن البيئي في حقل الدراسات الأمنية .

	الجيل الأول	الجيل الثاني	الجيل الثالث
فترة البداية	<- 1980	<- 1990	منذ منتصف التسعينات
المقاربة العلمية	النقاش المفاهيمي	تتبع العملية	مجال واسع في المنهجية الإجتماعية العلمية
الوحدة الرئيسية للتحليل	البيئة والأمن	المصادر المتجددة والنزاع	البيئة والأمن
مستويات التحليل	العالمي/ الوطني/ الفرد	الوطني/ دون الوطني	العالمي/الإقليمي/ الوطني / دون الوطني

Sourcs : Ibidem. p:4

وفقا للجدول فإن للأمن البيئي فترات مقسمة حسب الأجيال ودرجة التعمق في الدراسة ، حيث تغيرت وحدة التحليل من جيل إلى جيل ،أما الجيل الأول فقد كانت مرتبطة بالبيئة والأمن، أما في الجيل الثاني أصبحت المصادر المتجددة والنزاع كوحدة للتحليل، ليعاود الرجوع الأمن والبيئة مع منتصف التسعينات كوحدة تحليل رئيسية .

أما مستويات التحليل فقد تغيرت هي الأخرى ففي فترة البداية 1980 كانت مستويات التحليل تتضمن ثلاث مستويات ؛ المستوى العالمي والوطني ، الفردي . وفي التسعينات تغير الوضع وأصبح التركيز موجه نحوى مستويين وهما: الوطني ودون الوطني لكن في منتصف التسعينات شهدت الأمن البيئي تطورا آخر من حيث مستوى التحليل ،وهنا عرف الأمن البيئي أربعة مستويات للتحليل هي: المستوى العالمي،الإقليمي الوطني، دون الوطني.

ثانيا – تطور الاهتمام الدولي بالقضايا البيئية على مستوى المواثيق الدولية :

انعكس الاهتمام الدولي بحماية البيئة في إصدار العديد من الإعلانات الدولية وإقرار العديد من الاتفاقيات منها ما هو عالمي و إقليمي، كما تم عقد العديد من المؤتمرات الدولية المختلفة المعنيّة بالمحافظة على البيئة وتحقيق الأمن البيئي عامة وعلى مستوى البحار بشكل خاص.

[1] - Peter Martinovosky ; " Envirmonmental Security and Clasical Typology of securitiy studies ". 24/1/2018, 21:43. p:3. in : www.population- protection.eu/prilohy/casopis/eng

ففي السنوات الأولى برزت القضايا البيئية لأوّل مرة كنقطة محورية للسياسة الدولية في القرن19 وذلك في سياق الاتفاقيات الدولية الخاصة بإدارة الموارد ، أنشأت منظمة السلامة البحرية الدولية عام 1948 والتي أعدت معاهدة حول التلوث البحري عام 1945. أمّا أول معاهدة دولية معنية بالحياة النباتية فقد وقّعت في مدينة "**بيرن**" **بألمانيا** 1989، وبالنسبة لأوّل معاهدة حول الغطاء الحيواني فكانت معاهدة الطيور المفيدة للزراعة عام 1992 ، كما تمّ إنشاء منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) للأمم المتحدة[1].

وفي ستينات القرن العشرين تزايدت الجهود الدولية حول موضوع التلوّث وضرورة المحافظة على البيئة خاصة في البلدان المتقدمة، من خلال كتاب **راشيل كارسون*** (Rachel Carson) **الربيع الصامت**"؛ الذي يبيّن خلاله تزايد القلق بشأن تلوث البحار جرّاء بعض الكوارث مثل :حادثة تسّرب النفط من الناقلة توري "**كايتون**"عام 1927. وازداد اهتمام منظمة الملاحة البحرية الدولية لمنع التلوث النّفطي في البحار.

كما حظيت في هذا السياق مشكلة تلوث الهواء والأمطار الحمضية باهتمام متزايد، خاصة في الدول الإسكدنافية وكندا، أما في أواسط ستينات القرن العشرين فقد بدأت المناقشات غير الرسمية حول وضع قانون البحار جديد يهدف إلى التحكم بإمكانات الوصول إلى البحار الدولية وقيعان البحار واستخداماتها.[2]

كل هذا أدى إلى زيادة الإهتمام بالبيئة من خلال عقد العديد من المؤتمرات والبرامج في سبيل حماية البيئة عموما والبيئة البحرية خصوصا ، التي سنورد بعضا منها على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي :

1- إعلان استكهولم 1972: الصادر عن مؤتمر استكهولم يمثّل و بحق اللبنة الأولى في صرح القانون الدولي للبيئة، وقد أشار هذا الإعلان ضمن المبدأ 21 منه على أن:« للدول حق سيادي طبقاً لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في استغلال مواردها الطبيعية عملاً بسياساتها البيئية، وتتحمل المسئولية الوطنية أو تحت إشرافها لا تسبّب أضراراً للبيئة المحيطة للدول الأخرى أو في الأقاليم التي تقع خارج حدود سيادتها الوطنية »، كما نصّ إعلان استكهولم في مبدأه 7 على ضرورة أن:« تتخذ الدول الإجراءات التي تتضمنها الاتفاقيات والمعاهدات متعددة الأطراف في مجال قانون البحار » [3].

---

[1]- جون بيليس ، ستيف سميث ؛ مرجع سابق . ص 656.

* راشيل كارسون : عالمة أحياء بحرية وكاتبة علمية أمريكية ، ألفت عدة كتب تعكس اهتمامها بالحياة في البحار والسواحل .

[2]- بوسطيلة سمرة ؛ " الأمن البيئي : مقاربة الأمن الإنساني ". رسالة ماجستير. (جامعة الجزائر3، قسم العلوم السياسية ، 2013) . ص 61.

[3]- هاشم بشير ؛ " تطور الإهتمام الدولي بالبيئة ". تاريخ الإطلاع : 2018/01/26 ، الساعة 20:33. متحصل عليه : https://boubidi.blogspot.com/2012/01/blog-post_3457.html

على هذا الأساس تطورت الجهود الدولية في مجال البيئة مع إنعقاد مؤتمر ستوكهولم في سنة 1972 الذي ربط بين القضايا البيئية وقضايا الإنسان ؛ حيث ركّز المؤتمر على ضرورة بناء نظرة ومبادئ مشتركة من أجل الحفاظ على البيئة وتعزيزها[1].

2- ريو دي جانيرو (مؤتمر البيئة والتنمية البشرية) من 3 إلى14 جوان 1992: انبثق عنه سبعة وعشرين مبدأ، ويشكل خطة عمل عالمية لتحقيق التنمية المستدامة حيث أدمج الاهتمامات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في إطار واحد للسياسيات الدولية، كما تضمّن الفصل السابع عشر منه ،الخطة الدولية لحماية البيئة البحرية من التلوث الناتج عن الأنشطة البرية والتي توضّح الاهتمام الدولي وحرصه على حماية البحار والمحيطات عن طريق الإدارة المستدامة للموارد البحرية [2].

3- مؤتمر جوهانسبورغ من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002: عقد بجنوب إفريقيا بإشراف الأمم المتحدة في الفترة الممتدة بين 26 أوت و4 سبتمبر2002، وكان الهدف من المؤتمر محاولة تقليص الفجوة بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة ؛ حيث يعتبر القمة الثانية للأرض، كما أنه جاء لتأكيد التنمية المستدامة وتحسين البنى التحتية والقضاء على الفقر، و دعى إلى التعاون بين أنماط التنمية الاقتصادية والاجتماعية[3].

4- برنامج الأمم المتحدة للبيئة : هو برنامج مستوحى من مؤتمر ستوكهولم لعام 1997 الذي أعطى للقضايا المتعلقة بالبيئة طابعا عالميا، والوثيقة التأسيسية لهذه الهيئة هي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2997 والقرار رقم 442/53 ، بالإضافة إلى العديد من الآليات التي تؤكد دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة ليكون السلطة القيادية للبيئة العالمية التي تضع الأجندة البيئية العالمية لتطوير وإدماج المواصفات البيئية للتنمية المستديمة في إطار نظام الأمم المتحدة أما الهدف منه فهو إنشاء هيئة ريادية في مجال البيئة العالمية من أجل جمع ونقل المعلومات مع تثمين العمل وتنسيق النشطات البيئية في إطار نظام الأمم المتحدة [4].

---

[1] - Declaration of the United Nations Conference on the Human Environment Retrived. 26/1/2018, 20:28. in: http://staging.unep.org/Documents.Multilingual/Default.Print.asp?DocumentID=97&ArticleID=1503&l=en

[2]- مؤتمر ريو دي جنيرو (قمة الأرض) . تاريخ الإطلاع : 2018/01/26 ، الساعة : 21:04. متحصل عليه : http://www.un.org/geninfo/bp/enviro.html

[3]- هاشم بشير ؛ مرجع سابق .

[4]- مراد بن سعيد ، صالح زياني ؛ " فعالية المؤسسات البيئية الدولية" . مجلة دفاتر السياسة والقانون . العدد : 09. الجزائر، جوان 2013 . ص215 .

وفي هذا السياق يعتبر برنامج الأمم المتحدة الراعي الدولي لجميع البرامج الإقليمية في سبيل حماية البيئة مثل برنامج خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، إلى جانب المؤتمرات والبرامج التي عقدت في سبيل حماية البيئة أبرمت كذلك العديد من المعاهدات والاتفاقيات ، نذكر منها خاصة ما يتعلق بموضوع الدراسة :

5- معاهدة الأمم المتحدة حول قانون البحار : هي معاهدة متعددة الأطراف تم توقيعها سنة 1982 ولم تدخل حيز التنفيذ إلا مع مطلع عام 1994، أما أهميتها فتكمن في تناولها للقضايا البحرية وتضم موادها البيئية :

- الالتزام بتبني إجراءات الإدارة والمحافظة على الموارد الطبيعية .
- وجوب التعاون الإقليمي والعالمي فيما يتعلق بالحماية البيئية والأبحاث المرتبطة بها .
- وجوب تقليص التلوث البحري إلى أدنى درجة ممكنة ، بما في ذلك التلوث من المصادر البرية .
- وضع قيود على إلقاء النفايات في البحر من السفن [1].

[1]- أمينة دير ؛ مرجع سابق . ص 94.

المبحث الثاني : المقاربات المفسرة للأمن البيئي

حظيت الدراسات البيئية بقسط وفير من الاهتمام على مستوى نظريات العلاقات الدولية؛ بحيث تناولت مختلف النظريات موضوع البيئة في جوانب عدة وبرؤى مختلفة وبتحليلات تتوافق وتوجهات ومبادئ كل نظرية . وبالأخص تدهور الأوضاع البيئية وكيفية تحسين الوضعية البيئية العالمية، وهو ما سيتم أخذه بالدراسة ضمن عناصر هذا المبحث : بالنسبة للمطلب الأول يناقش الأمن البيئي وفق المنظور الليبرالي،أما المطلب الثاني فسيتناول الأمن البيئي وفق المنظور الماركسي والمطلب الثالث والأخير يتعلق بالأمن البيئي من المنظور النقدي .

المطلب الأول : الأمن البيئي من المنظور الليبرالي

سوف يتم ضمن هذا المطلب التركيز على مساهمة أفكار النيوليبرالية في المجال البيئي، مع مناقشة أفكارها القائمة على الفكر المؤسساتي ومدى فاعليته في تحقيق الأمن البيئي هذا من جهة ومن جهة أخرى دور المجتمعات الواعية في حماية البيئة ، وأخيرا تبيان مقاربة السلام البيئي.

الليبرالية وتسمى كذلك التعددية هي إحدى النظريات العامة المهمّة في العلاقات الدولية ، تؤمن بتعددية الفواعل من غير الدولة في العلاقات الدولية ، وتعطي أدوار مهمة للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية [1].

فالليبرالية هي فكر يقوم على القيم الديمقراطية والحرية الفردية وعلى السلام الديمقراطي، تشمل مبادئها بالأساس التعاون بين الدول من خلال إنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التّعاون والأمن في العديد من المجالات ، كما عملت على تشجيع الاعتماد المتبادل بحيث تقوم على ترسيخ الفكر المؤسساتي. لذلك يمكن القول أن الليبرالية هي القالب النظري الذي نشأت ضمنه أفكار التعاون الدولي في جميع المجالات ، منها المجال البيئي .

ضمن هذا السياق، يمكن القول أن الليبرالية من أكثر الأدبيات التي تناولت قضية البيئة في العلاقات الدولية بشكل كبير، فمنذ مؤتمر استكهولم حول البيئة الإنسانية لعام 1972، أصبحت القضايا البيئية تثير قلقا دوليا، والذي تزامن مع المبدأ القائل بأن :« الدول تتحمل مسؤولية التعاون في القضايا ذات طابع الصالح العام، وذلك من خلال الحد من التلوث العابر للحدود » . و أن الوضع القائم لمسألة البيئة يؤثر

[1]– قط سمير ؛ نظريات الأمن في العلاقات الدولية : مفاهيم ومقاربات . بسكرة : دار علي بن زايد ، 2016. ص 37.

تأثيرا مباشرا على الموضوعات الأكثر مركزية في توجيه الليبرالية للعلاقات الدولية ؛ مثل التعاون والمؤسسات والتدفقات عبر الحدود على سبيل المثال لا الحصر حيث تم من خلالها استناد مفهوم السلامة البيئية [1] .

لقد تناولت النيوليبرالية موضوع البيئة وفق اتجاهات نظرية تتمثل في الآتي :

أولا – الاتجاه المؤسساتي :

أجرى الليبراليون الجدد أعمالا إمبريقية شاملة حول منظومات الحكم* الدولية التي تتعامل مع المشكلات البيئية العالمية والعابرة للحدود. وقد أنتجت هذه الأبحاث الفكرية نطاقا واسعا من الرؤى المفيدة التي تساعد على التنبؤ فيما إذا كان يرجح أن تتعاون الدول فيما بينها، أو أن يتخلى بعضها عن بعضها الآخر، إلى جانب طائفة من الإصلاحات لتحسين فاعلية منظومات الحكم البيئية[2].

يرى الاتجاه المؤسساتي أن تطور الأنظمة البيئية الدولية من شأنه أن يعزّز التعاون والتفاعل الإيجابي اتجاه المشاكل البيئية ؛ ذلك أن تزايد العمل التنظيمي من خلال عقد العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات البيئية الدولية لخير دليل على أهمية المؤسسات في تحقيق الأمن البيئي، رغم أن هذه الاتفاقيات تميزت في أول ظهور لها بالطابع الاقتصادي ولم تأتِ لأسباب بيئية فقط [3] .

إن السمة التعاونية للنظرية الليبرالية عززت من إمكانية التعاون لحل المشاكل البيئية وخلق عالم بدون حدود بيئية ، وهذا ما يساعدنا على فهم رغبة بعض القادة السياسيين لبناء تحالفات اقتصادية و بيئية[4].

أما بعد مؤتمر استكهولم فقد تطورت هذه التحالفات للبحث عن حلول للمشاكل البيئية حيث سعت الليبرالية إلى تحليل الأمن البيئي من منظور المنظومات البيئة، مع محاولة إعادة تعريف العلاقة بين البيئة والإنسان وعليه بدأت منظمة الأمم المتحدة فعليا في محاولة إيجاد حلول للمشاكل البيئة عن طريق إنشائها لبرنامج

---

[1]– رفيق بوبشيش ؛" دور المتغير البيئي في النزاعات الدولية: دراسة حالة منطقة البحيرات الكبرى ". أطروحة دكتوراه . (جامعة ، باتنة01 ، قسم العلوم السياسية ، 2017) . ص 48.

* منظومة الحكم (regime theory) :« هي نظرية ضمن تخصص العلاقات الدولية مستمدة من الفكر الليبرالي وهي تجادل بأن المؤسسات الدولية ـ أو منظومات الحكم ـ تؤثر في سلوك الدول وفي سلوك الجهات الفاعلة الدولية الأخرى ومنظومات الحكم (المؤسسات الدولية) ، فهي تفترض أن التعاون بين الدول في النظام الفوضوي هو أمر ممكن ».
المرجع: تيم دان ، ميليا كوري ، ستيف سميث ؛ نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع . ط2، تر: ديما الخضرا، بيروت : المركز العربي للأبحاث والدراسات ، 2016. ص 622.

[2]– نفس المرجع والصفحة .

[3]– رفيق بوبشيش ؛ مرجع سابق . ص 49.

[4] - Pirages Dennis ; " Ecological Theory and International Relations" , Indiana Journal of Global Legal Studies ". Vol. 5 : 1, Article 3 . P 55. 11/2/2018, 19:36 .in : https://www.repository.law.indiana.edu/.../viewcontent.cgi?article...

الأمم المتحدة للبيئة، وتبقى المنظومات البيئية المستندة إلى المفهوم التعاوني مهمة جدا في سبيل تحقيق تعاون فعّال للحد من التدهور البيئي ، فهي على الأقل تسمح بتقليص التكاليف وتبادل المعلومات[1] .

كما يؤكد الليبراليون في هذا الشأن، حقيقة المشاكل البيئية التي لا يمكن أن تحل إلا بواسطة آليات جديدة للتعاون، فالتخريب الراديكالي للكوكب يستلزم خسائر أكبر من حالة الاعتماد المتبادل الاقتصادي ، حينها تصبح الدول مجبرة على التعاون ؛ من خلال هذه النظرة التفاؤلية لاحظ **هوريل** (Horil) ظهور بنية نظمية معقّدة لتسيير البيئة العالمية ، مع مجموعة جديدة من المفاهيم القانونية الجديدة. ومن ناحية أخرى لاحظ أن فعالية العديد من الأنظمة البيئية لا تشتق فقط من قواها الفردية ولكنها مشتقة من مدى ربطها للدول داخل عملية مؤسساتية مستمرة من المفاوضة [2]

ثانيا – المجتمعات المعرفية :

بالإضافة إلى أهمية التدابير المسبقة للاجتماعات المنظمة يجب توليد ونشر المعلومات والنظر إلى الأنظمة كأطر، في الضغط السياسي على الدول للتحرك إيجابيا نحو معالجة القضايا البيئية وأبرز مثال على هذه الأفكار والتفسيرات الإيجابية لقمة الأرض في عام 1992، أهميةً هي لجنة التنمية المستدامة [3].

فقد وجهت انتقادات للإقتراب المؤسسي فهو يركز على تشكيل النظام وليس على نوعه ولا يقدم شيئا عن تغير النظام وتطوره و يهمل السياق الاجتماعي الذي تتحرك فيه العملية . وتمثل رؤية **بيتر هاس** (Haas Peter) عن المجتمعات المعرفية ودورها في صياغة النظام اقترابا آخر في هذا الشأن [4].

حيث ترتكز مقاربة المجتمعات المعرفية على دور الوعي البيئي، لدى الفرد في حماية البيئة من خطر التدهور الذي يحدق بها، وسببه الأول نقص درجات المعرفة والوعي بالملوثات والغازات التي يتسبب الانسان في توليدها عن طريق نشاطاته الصناعية، كما تشير هذه المقاربة إلى ضرورة خلق شبكات علمية ومجموعات تهتم بالقضايا البيئية وتتابع مجرياتها من أجل تسليط الضوء عليها، مع محاولة إيجاد الحلول المناسبة من خلال التعاون الدولي وجذب انتباه قادة الدول والرأي العام العالمي لدعم هذه القضايا .

---

[1]– قسوم سليم ؛ " دراسات الأمن البيئي : المسألة البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية" . المجلة العربية للعلوم السياسة . تاريخ الإطلاع : 2018/1/18 ، الساعة 23:21. ص 102. متحصل عليه : https://www.politics-dz.com

[2]– عامر مصباح ؛ دراسات في نظرية العلاقات الدولية . الجزائر : دار هومه ، 2010. ص 15.

[3]– نفس المرجع والصفحة .

[4]– محمد شلبي ؛ " البيئة في مناظرات العلاقات الدولية" . المجلة الجزائرية للإتصال ، العدد :21 . الجزائر: قسم علوم الإعلام و الاتصال ، السداسي الأول 2011. ص 59.

لقد جاءت قضايا البيئة لتضفي بعدا دوليا من خلال ما يسمى: **بالجماعات المعرفية** وهي تشمل مجموعة خبراء تتخطى اهتماماتهم وأنشطتهم حدود القوميات وتنحاز إلى المعرفة وتعلي من دورها دون النظر إلى دولة أو مجتمع بعينه ويجمع بين أفرادها فهم مشترك لقضية أو مشكلة أو استجابات سياسية مفضلة. ويزيد من أهمية وسلطان هذه المجموعات ،أن جوانب القضايا البيئية ذات طابع علمي وتقني معقّد ، على اعتبار أن المشكلات البيئية عالمية لا تقتصر على دولة بعينها[1].

كما يؤكد **هاس** أن المجتمعات المعرفية لها القدرة على خلق والحفاظ على المؤسسات الاجتماعية التي توجّه السلوك الدولي بسبب استمرار تأثيرها على هذه المؤسسات ، كما يمكنها أن تحافظ على العادات التعاونية ، وفي هذا السياق يضيف **هاس** ،أنه يمكن للمجتمعات المعرفية أن تسمح بإعادة تقييم المؤسسات السياسية وفقا لنهج المجتمعات المعرفية .

وعليه فإن لهذه الأخيرة دور في تحديد وتنسيق سياسات الدول لتيسير التعاون فيما بينها في القضايا المتعلقة بالبيئة ، ذلك أن لها القدرة اللازمة على تحديد نماذج لتشكيل نظام الأمن البيئي كما يمكن للمجتمعات أن تساعد على تحديد المبادئ والقواعد والمعايير المتعلقة بالبيئة ، ففي رأي **بيتر هاس** أن فهم المبادئ البيئية تتكامل على نحو متزايد بسبب الجهود المعرفية التي توضع لحماية النظم الإيكولوجية . ويضيف بأن المجتمعات المعرفية تقدم المعلومات اللازمة حول المشاكل البيئية للدول [2].

ثالثا – مقاربة السلام البيئي :

مقاربة طوّرها المفكر **كين كونكا** (Ken Conca) عرفت باسم " **السلم البيئي** "، وهنا أشار إلى إمكانية خلق صراعات أو سياسات تعاونية جرّاء التدهور البيئي ؛ بمعنى أن الأمن البيئي له جانبان إما أن يكون سببا لتضافر الجهود من أجل خلق سياسات وبرامج تعاونية ، أو سببا لنشوب النزاعات.

و في هذا الإطار، تم إنشاء برنامج أبحاث الأمن والبيئة بواسطة مركز **ودرو ويلسون** (Woodrow Wilson) بقيادة **كين كونكا** ، وهم يدعون لإعادة النظر في مفهوم الأمن البيئي وحصره في سياق نهج التعاون والسلام، وأنه يجب تحويل الموارد المخصصة عادة للجيش إلى التدابير الوقائية على المستوى

[1]– عمار علي حسن ؛ " البيئة والعلاقات الدولية... من الأنسنة إلى التنمية". تاريخ الإطلاع: 2018/2/8، الساعة 18:10. ص ص 91،92. متحصل عليه: http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/8-172.pdf

[2] – رفيق بوبشيش ؛ مرجع سابق . ص 61.

الاقتصادي والاجتماعي . **كين كونكا** يعتقد بأننا نواجه معضلة وأن الأمن البيئي يتحقق من ثنائية تتجلى في التعاون والتنمية كإطار قوي لحماية البيئة[1] .

كما يعمل هذا المنهج على تشجيع إقامة شبكة عبر وطنية من المجتمع المدني وتحديد معايير تختص بالمسؤولية البيئية من أجل وضع إستراتجية قوية لبناء السلام، والتي تتطلب بدورها العمل وفق مستويين:

أولا ـ يجب إنشاء حد أدنى من الثقة والشفافية وزيادة التعاون بين الحكومات التي تتأثر بشدة من منطق محصلتها الصفرية .

ثانياـ يجب التسليم بأسس التحول من الأمن نفسه، هذه الإستراتيجية ـ في نظرهمـ من شأنها أن توجّه الموارد بشكل أكثر كفاءة مع تجنب الآثار السلبية على البيئة والرفاه الاجتماعي . وقد ركز هذا المنهج عموما على فكرة أساسية مفادها أن تكون المسائل البيئية جزءًا من السياسة العليا ؛ بحيث تتطلب اهتمام متواصل من الجهات الحكومية [2].

المطلب الثاني : الأمن البيئي من المنظور الماركسي

ضمن هذا المطلب ستتم مناقشة أفكار الماركسية الكلاسيكية والجديدة على حد سواء، من حيث فكرة تأثير الإنسان المباشر والسلبي على البيئة المحيطة به في العديد من كتابات مفكريها في خضم محاربتها للرأسمالية، التي تعتبرها السبب الرئيس في تدهور الأوضاع البيئية .

ترتكز النظرية الماركسية بشقيها الكلاسيكية والجديدة في تحليلها للظواهر على المستوى الدولي على المتغيّر الاقتصادي، كما تعتبر تحليلاتها حجر الأساس للنظرية الغرامشية، فخلافا للنظريات التقليدية نجد الاتجاه الماركسي الوحيد الذي يركز على المتغيّر الاقتصادي، فهي ترى أن الإقتصاد هو المحرك الأساسي لأي سلوك في السياسات الدولية ، وخاصة السلوك السياسي وفيما يلي سيتم طرح أفكار النظرية الماركسية والنيوماركسية فيما يخص الأمن البيئي :

أولا – الماركسية: قامت الماركسية في تحليلها لمفهوم "**السيطرة على الطبيعة**" بتبنّي فكرة مفادها أن:الإنسان يعامل الطبيعة معاملة السيد للخدم وهو ما يبرز الموقف التعسّفي للإنسانية تجاه الطبيعة ، كما لعب الدور الاستبدادي في جعلها تابعة له، مع استغلالها بشكل لا يمت بأي صلة للقيود الأخلاقية[3] .

---

[1]– نفس المرجع . ص ص 61 ، 62.

[2]– نفسه .

[3] - Lixin Han ; " Marxism and Ecology: Marx's Theory of Labour Process Revisited " . p18 . 15/2/2018, 21 :48. in : www.springer.com/cda/content/.../9789048137442-c2.pdf

في هذا السياق كتب **فريد ريك إنجلز** (Friedrich Engeles) وفي كتابه"**أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة**" : « دعونا لا نغتر كثيرا بمقولات انتصار البشر على الطبيعة، فمقابل كل انتصار نحتسبه تنتقم منا الطبيعة. هناك دائما انتصار يأتي أولا بالنتائج المتوقعة و المطلوبة، ولكن ثانيا وثالثا تأتي النتائج الجانبية غير المتوقعة والمختلفة التي تلغي في معظم الأوقات النتائج الأولية البشر الذين عاشوا في بلاد ما بين النهرين واليونان وأسيا الصغرى وباقي أركان العالم القديم، الذين قاموا بتدمير الغابات في سبيل تعبيد الطرق وإيجاد مساحات زراعية جديدة ، لم يحلموا بأن بفعلتهم تلك يقومون بالقضاء على مراكز تجمع المياه ومخازن الرطوبة. وبالتالي يلقون حجر الأساس للحاضر البائس لتلك الدول... لذلك فعند كل خطوة نخطوها لابد لنا أن نبقى متذكرين لحقيقة أننا لا يمكن أن نتحكم في الطبيعة كغازٍ محتل منتصر على قوم أغراب، لابد أن نتذكر أننا كبشر من لحم ودم وعقول ننتمي للطبيعة ونتواجد في أحضانها وأن كل سيادتنا عليها تتلخص في ميزتنا عن باقي الكائنات في القدرة على أن نتعلم قوانينها وأن نطبقها بشكل صحيح » [1].

كما أشار **انجليز**ـ في مقولته هذه ـ لعلاقة التأثير والتأثر بين الإنسان وبيئته وكيف كان لهذا الأخير الدور الأكبر في تدهور الوضع البيئي في سبيل الوصول إلى أعلى درجات الربح والصناعة وتحقيق الرفاه لحياته على حساب الطبيعة دونما اتخاذ أي إجراءات تتناسب وقوانينها، لذلك يحمّل **إنجلز** الإنسان عموما والرأسمالي خصوصا مسؤولية العبث بموارد الطبيعة وبقوانينها. بحيث تطرق إلى فكرة جوهرية مفادها أن: الإنسان قام بتغيير وجه الطبيعة فلم تعد تسير وفق القوانين الربانية بل تأثرت بالتغيرات التي طرأت عليها مما أفضى إلى إنعكسات سلبية تعود بالدرجة الأولى بالضرر على البشرية .

أما بالنسبة **لكارل ماركس** (Karl Marx) يرى أن: القوة الدافعة للرأسمالية ليست حاجة إنسانية أو بهدف الرعاية الاجتماعية أو حتى نابعة من خيار المستهلك، إنما الحاجة إلى الربح وتراكم رأس المال . بالإضافة إلى ذلك، أوضح **ماركس** أنه في المجتمعات الرأسمالية لا تخدم الحكومات الشعب كما تدّعي، إنما تخدم مصالح الطبقة الرأسمالية. وإذا كان من مصلحة الطبقة الرأسمالية السماح باستمرار ظاهرة الاحتباس الحراري فهذا ما ستستمر الحكومات الرأسمالية على فعله، فالتحليل الماركسي للرأسمالية يعتبر أن السبب الرئيسي لتغير المناخ والعقبة الرئيسية أمام الوقاية منه يختلف جذريا عن الآراء التي تنشر في وسائل الإعلام

[1]– داليا هاني ؛" كيف تدمر الرأسمالية البيئة ". تاريخ الإطلاع:9 /2018/2 ، الساعة 13:45. متحصل عليه:
http://revsoc.me/theory/33219/

أو يعبر عنها الخضر أو العديد من الناس داخل الحركة البيئية، لذلك فالتحليل الماركسي يرفض الرأي القائل أن القضية مرتبطة بالجشع الفردي والحل بالنسبة لنا جميعا هو القيام بواجبنا. وهذا الأمر لن ينجح لأن موازين القوى داخل المجتمع الرأسمالي غير متكافئة. أيا تكن تضحية الناس العاديين فإنها لن توقف الشركات الكبرى التي تستعمل الوقود الأحفوري ، كذلك يرفض الماركسيون فكرة أن المشكلة تكمن في الزيادة السكانية فانبعاث الكربون مترافق مع التطور الاقتصادي الرأسمالي لا السكاني[1].

لذلك ينظر النهج الراديكالي للتدهور البيئي كنتيجة لعمليات تراكم الإنتاج والاستنساخ المركزي للرأسمالية وتنطلق تحليلاتهم من مشاكل أنظمة الحكم العالمية من خلال تحويل التركيز على قرارات المنظمات متعددة الأطراف ، فبالنسبة لهم تعتبر الإدارة البيئية العالمية التي تجسدها هذه المنظمات فاشلة . باعتبار أن سياستها بعيدة كل البعد عن معالجة الأسباب الجذرية للأزمة البيئية ، فالمنظمات متعددة الأطراف هي مجرد تعزيز لإدارة وسيطرة هياكل السلطة القائمة. وعلاوة على ذلك بعض الكتاب المتطرفين والمحافظين الجدد للاتجاه الماركسي يميلون إلى القول بأن التسلسل الهرمي لهيكل السلطة الدولية، تهيمن عليه الدول المتقدمة في صنع قراراتها الدولية ، وتعتبرها مجرد بيادق لاستغلال بلدان العالم الثالث وممارسات للإستعمار الجديد[2].

ثانيا– النيوماركسية (نظرية التبعية):

المنظور الماركسي الجديد كان من إفرازات المرحلة التي نالت فيها معظم دول العالم الثالث استقلالها كما يربط التبعية بظاهرتين هما الإمبريالية والتخلف ، وفوق ذلك يجعل الإمبريالية المسؤول الرئيسي عن التخلف وبالتالي عن التبعية، وهنا تتقاطع الأطروحات الفكرية الماركسية التقليدية مع الأطروحات الماركسية الجديدة[3].

ذلك أن تخلف دول الجنوب بالنسبة لأصحاب التبعية يعتبرونه عملية أو منهجية لتهميش الجنوب في النظام الرأسمالي العالمي، التي تسيطر عليه دول الشمال وبعض وكلاء و متعاوني النخب الجنوبية ومن ناحية أخرى التنمية والتخلف هما نتائج لعملية تراكم رأس المال، علاوة على ذلك، يرى النقاد الراديكاليين أن التناقض القائم بين أهداف التنمية المستدامة من جهة والعلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من

---

[1]– جون مولينو ؛ " الماركسية والأزمة البيئية " . تر : وليد ضو ، تاريخ الإطلاع : 2018/2/9، الساعة 19:56. متحصل عليه : http://al-manshour.org/node/6469

[2]– رفيق بوبشيش ؛ مرجع سابق . ص 63.

[3]– جندلي عبد الناصر؛ التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر: دار الخلدونية، 2007. ص 213.

جهة أخرى معقدة وفي هذا الصدد، يقول **رودسلفت** (Redclift):« إن التركيز على النمو قد أدى إلى إخفاء حقيقة استنزاف الموارد والتنمية الغير المستدامة هي نتيجة مباشرة للنمو نفسه ، كما أن هذا الاتجاه يرفض قضية التجارة الدولية الحرة فهذه الأخيرة بالنسبة لهم مجرد آلية رئيسية تسهم في التدهور البيئي»[1] .

كما يضيف الراديكاليون أن مسألة التخصص من خلال التجارة التي يناضل بها الليبراليون ، يمكن أن تؤدي إلى انخفاض دخل المنتجين ومن ثم إلى التدهور البيئي، ذلك أن أنماط التخصص القائمة بين الشمال والجنوب على سبيل المثال تحافظ على فقر الجنوب. إذًا تراجع التجارة يؤدي إلى انخفاض عائدات التصدير وأنماط استخدام الأراضي الكثيفة تؤدي إلى تفاقم التدهور البيئي .[2] وهنا ربط الراديكاليون الإقتصاد بالتدهور البيئي .

أمّا الحجة الأخرى التي تطرّق إليها الراديكاليون ، هي ربطهم لأسباب التلوث بالنظام التجاري الحر؛ فهذا الأخير يشجع الشركات الكبرى عبر الوطنية على التمادي في إنتاج الصناعات الثقيلة التي تؤدي إلى التلوث في البلدان النامية، على اعتبار أن هذه الشركات تستثمر كثيرا في البلدان النامية نتيجة لطبيعة الضوابط البيئية الرخوة المتواجدة في هذه البلدان، مقارنة بالأنظمة البيئية الصارمة في دول الشمال[3].

ومن هنا يمكن القول، أن الماركسية بشقيها الكلاسيكية والجديدة ترى في الإقتصاد السبب الرئيس لتدهور البيئة وأن الحجم المتزايد في الإنتاج والإستثمار وتحقيق الأرباح ونمو الإستهلاك في حالة تناقض مع حماية البيئة وهنا يقف الإنسان أمام حاجز، ألا وهو تخفيض حجم الناتج القومي الإجمالي ومحاولة إيجاد بدائل صديقة للبيئة. كما أشارت النيوماركسية إلى علاقة الاستغلال بين الشمال والجنوب من خلال تركيزها على فكرة التبعية من جميع النواحي حتى التبعية في المسائل البيئة وكيف كان لدول الشمال القسط الأكبر من الترسانة القانونية للحفاظ على البيئة، في مقابل التعدّي الصارخ عليها وتجاوز كل التشريعات إذا ما تعلّق الأمر بالاستثمار الصناعي الملوّث للبيئة في الدول ذات التشريعات البيئية الرخوة، حيث لا تراعي الدول الشمالية أدنى الشروط البيئية ، إضافة إلى عدم التزامها بالقوانين البيئية.

---

[1]– رفيق بوبشيش ؛ مرجع سابق . ص ص 63، 64.

[2]– نفس المرجع . ص 64.

[3]– نفسه. ص 65.

المطلب الثالث : الأمن البيئي من المنظور النقدي

ضمن هذا المطلب سوف يتم التعرض لإسهامات الفكر النقدي في مجال الأمن البيئي، حيث عرفت المقاربة النقدية بمساهمتها الكبيرة في هذا المجال من خلال أفكار مدرسة **كوبنهاغن** التي تناولت فكرة **الأمننة** (Seucritization) البيئية وكانت مهد ولوج قطاع الأمن البيئي إلى جانب القطاعات الإقتصادية والاجتماعية ضمن عملية توسيع مفهوم الأمن وأبعاده ، بالإضافة إلى النظرية الخضراء التي قدمت تفسيرا للأزمة الايكولوجية التي تواجهها الإنسانية ، وتعتبر بحق النظرية التي أنشأت أساسا لدراسة الجانب البيئي الذي أصبح مهما ضمن حقل العلاقات الدولية .

ارتكزت النقدية في تفسيرها لموضوع الأمن البيئي على تحليل فكري ومفاهيمي مغاير إبستمولوجيا وانطولوجيا للنظريات التقليدية، بحيث انطلقت في تحليلها من اتخاذ الفرد كوحدة تحليل مرجعية للأمن عوض الدولة فهي ترى أن الأمن البيئي منبثق من الأمن الإنساني. ويمكن تناول أفكار هذه النظرية من خلال التطرق لمدرسة **كوبنهاغن** كونها اللبنة الأولى لانبثاق القطاع البيئي والنظرية الخضراء[1].

أولا – مدرسة كوبنهاغن :

تعتبر مدرسة **كوبنهاغن** أهم مدرسة قدّمت تحليلات نقدية للأمن كما طورت مقاربات جديدة لهذا المفهوم. روادها عديدون أهمهم : **باري بوزان ، أول ويفر**(Ole Waever)[2]. فقد ذهبت إلى تحليل مفهوم الأمن بصياغة جديدة تتضمن تصورا تعدديا وذلك بتوسيعه إلى عدة قطاعات أخرى بالإضافة إلى القطاع العسكري، هذه القطاعات التي يمكن تحديد مفهوم الأمن من خلالها وهي: القطاع السياسي، الاقتصادي القطاع المجتمعي والبيئي[3] .

وقد لقي هذا الأخير اهتمامًا كبيرًا ضمن مدرسة كوبنهاغن بل وتعد البروز النظري الحق للأمن البيئي حينما عالجت المسألة البيئية ضمن نطاق الدراسات الأمنية . وقد عرضوا هذا المفهوم بعمق أكبر وذلك في عملهم الرائد " **الأمن : برنامج عمل جديد للتحليل** " الذي صدر عام 1997 [4].

---

[1]– قسوم سليم ؛ مرجع سابق . ص 104.

[2]– قط سمير؛ مرجع سابق . ص 83.

[3]– عادل زقاع ؛" المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة ". دفاتر السياسة والقانون . العدد: 5. ورقلة، جوان 2011. ص 113.

[4] – قط سمير؛ مرجع سابق . ص 104.

ويعود لهم الفضل الكبير في إرساء مضمون الأمن البيئي، مع تأكيد طائفة واسعة من المواضيع في هذا القطاع ، وهي تشمل ما يلي:

- اضطراب النظم الايكولوجية (تغيرات المناخ وإزالة الغابات ...).
- قضايا حيوية .
- قضايا تركّز على السكان (الأوبئة ، الهجرة ...).
- القضايا الإقتصادية (كالنمو المستدام ، عدم التكافئ في تقسيم الثروة).
- النزاعات المدنية (الإرهاب البيئي)[1] .

بالنسبة لمدرسة كوبنهاغن النقاش السياسي حول الأمن البيئي يتميز بثلاث سمات :

السمة الأولى : وجود أجندتين ، أجندة علمية وأخرى سياسية .

السمة الثانية : تعدد الأطراف المعنية بالأمن .

السمة الثالثة: المدى الذي تدفع به الحجج العلمية في نقاشات الأمن البيئي، ويعتقد بوزان أن البيئة لم تدخل في خطاب الأمن (الأمننة) بنجاح على الأقل في المستوى العالمي، لأن استدعاء منطق الأمن في مجال البيئة لم يتجاوز عالم السياسة العادية .

في حين **ماريا جوليا** (Maria Julia) من مدرسة **كوبنهاغن**، أكدت أن حركة الأمننة في المجال البيئي كانت ناجحة طالما أنها أدت إلى تبلور سياسات بيئية، لكنها لم تعرف طريقا إلى التطبيق. ومن وجهة نظر مماثلة **لريتا فلويد** (Rita Floyd) أنه :« ليست كل حركات الأمننة قد استندت إلى منطق المجابهة لكن بعضها أدى إلى حل سريع وفعال في العملية السياسية » [2]. بمعنى أن الأمننة كان لها أدوار متفاوتة من ناحية الفعالية إما بالإيجاب أو، بالسلب وهو ما يمكن الحكم عليه من خلال النتائج المتوصل لها عبر هذا المنطلق .

ثانيا : النظرية الخضراء* :

تعتبر فلسفة التفكير الأخضر وافد جديد على السياسة العالمية حيث ظهرت في أعقاب الحرب الباردة وقد أصبحت النزعة البيئوية أحد أهم منابع المعارضة السياسية والتحدي الأخلاقي في الحياة السياسية المعاصرة

---

[1]– أمينة دير ؛ مرجع سابق . ص 39.

[2]– رفيق بوبشيش ؛ مرجع سابق . ص 69.

* النظرية الخضراء : لهذه النظرية عدة تسميات منها ؛ أصحاب النزعة الخضراء، النظرية الخضراء ، الاتجاه البيئي ، الخضر ، لكن المصطلح الغالب هو النزعة البيئوية .

وهو ما جعل الكثير من المهتمين في مجال العلاقات الدولية ؛ يعتبرون أصحاب النزعة الخضراء اتجاه جديد ضمن النقاشات السائدة حول الأجندة الجديدة للسياسة العالمية التي بدأت ملامحها تتضح بعد نهاية الحرب الباردة؛ وبالرغم من الصعوبات التي واجهت ظهورها كإطار أكاديمي متماسك إلا أن حضورها السياسي والأكاديمي قد تعاظم بفعل تنامي الوعي العالمي بشأن المسائل البيئية وتأثيرها على المجتمع الدولي[1].

أما السياسة الخضراء هي أحدث مدارس التفكير السياسي فهي من ناحية تركز على قضايا قديمة جدا في السياسة والفلسفة مثل العلاقة بين الانسان والطبيعة والوضع الأخلاقي، ومن ناحية أخرى هي تنظيم سياسي أيكولوجي؛ تتميز بالتعامل مع القضايا المعاصرة على وجه التحديد كالتأثير الاقتصادي والسياسي على تغير المناخ وذروة استهلاك النفط والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية وتحتوي على عدد من المدارس الفرعية المتميزة في الفكر الأخضر فهي تجمع بين المعيارية والعناصر العلمية التجريبية بطريقة فريدة مما يجعلها مميزة عن غيرها من الإيديولوجيات السياسية[2].

1- منطلقات النظرية الخضراء :

استندت النظرية الخضراء على مرتكزات إيديولوجية وفكرية ناقدة لأفكار الليبراليين الجدد والماركسيين رغم أنها تتقاسم معهم نفس الأهداف،إلا أنها تختلف في المنطلقات والرؤى وهو ما يظهر في خطابها على مستوى الأدبيات والنظريات الأكاديمية ، والتي يمكن حصرها في الآتي :

أ ـ نقد النزعة الصناعية : جدلية التنمية ـ النمو والبيئة :

جوهر خطاب أصحاب الاتجاه الأخضر في السياسة الدولية يتضمن تحميل المجتمع الصناعي كنموذج اجتماعي واقتصادي مسؤولية التّدهور البيئي الفضيع ؛ حيث أشاروا إلى أن استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة وطرق استغلالها بفعل الحاجات الصناعية وذلك بطريقة مؤذية لا هوادة فيها يدمر الكثير من الغابات المطيرة في العالم ويتسبب في إطلاق أعداد مخيفة من الملوّثات الصّناعية في الغلاف الجوي للأرض ويحاجج الخضر بأن الرغبة في استدامة النمو الاقتصادي الصناعي على صلة وثيقة بالحاجة إلى خلق رغبات مصطنعة ونمط عالي من الاستهلاك الغير مبرّر والذي تدفع إليه أدبيات العولمة النيوليبرالية

[1]– لزهر وناسي، يوسف بن بزة ؛ " معالم النزعة البيئوية في العلاقات الدولية ". ص 331. تاريخ الإطلاع : 2018/2/10، الساعة : 17:14. متحصل عليه :
http://www.univ-djelfa.dz/revues/dirassat/index_htm_files/Makal10_17.pdf

[2] - Bary J ; " Green Political Theory. In V. Geoghegan, & R. Wilford (Eds.), Political Ideologies: AnIntroduction (4 ed., pp. 153-178) ". London: Routlege.p 1. 17/2/2018 , 13:36.in :
https://pure.qub.ac.uk/ws/files/5420698/Green_Political_Theory_John_Barry.pdf

بالنظر إلى اعتبار الإستهلاك محرّكا أساسيا للإنتاج الصناعي والاقتصادي وعنوانا للرفاه العام للمجتمعات المتطورة [1].

لإثبات الآثار البيئية الوخيمة لخطاب النمو الاقتصادي يستند الخضر على وجهتي نظر رئيسية :

الأولى: لا تعارض النمو الاقتصادي ولكنها تشدد على ضرورة تضمين الأبعاد البيئية في عملية التنمية الاقتصادية و تعكس وجهة النظر هذه نقاشا حول من المسؤول عن تدهور الوضع البيئي،وفي هذا السياق برز الاصطفاف الثنائي التقليدي بين الدول النامية والمتقدمة، بحيث تلقي الدول المقدمة المسؤولية على عاتق الدول النامية بسبب النمو السكاني غير المكبوح ، وفي المقابل تلقي هذه الأخيرة بالملامة على الدول المتقدمة ، التي خلقت المعضلة البيئية واستفادت منها[2].

الثانية: تقرّ بأن الاستنزاف الرّهيب للموارد غير المتجددة للكوكب حفّز على نحو واسع الفواعل غير الدولاتية للسياسة العالمية في الانخراط في سياسات بيئية متعددة لحماية الممتلكات المشتركة كقيعان البحار والجو والفضاء الخارجي ، وهو ما أطلق عليه **أوين غرين** (Owen Green) الممتلكات العالمية المشاعة[3].

ب ـ الأساس الأخلاقي للبيئويين :

تهتم السياسة البيئية بجميع أشكالها بتوجيهها للتفكير الأخلاقي في عدة اتجاهات مختلفة ؛ وذلك لأن الأنظمة الأخلاقية الحداثية تكرّس الفردية المركزية للإنسان بشكل واضح .أما الاتجاه البيئوي فيربط الوجود البشري بمجاله البيئي والموضوع الأخلاقي الذي يتشبث به علماء البيئة بشدة هو الالتزام الأدبي تجاه الأجيال القادمة [4].

ج ـ التنمية المستدامة والمجتمع الصالح :

تحتل عبارة المجتمع الصالح والتنمية المستدامة موقعا متميزا ضمن أفكار الاتجاه البيئوي حيث ينطوي على فكرة أساسية قوامها ضرورة تطوير بدائل حقيقية لمنظومة القيم للمجتمع الاستهلاكي الليبرالي،عبرتخطّي

---

[1]– لزهر وناسي ، يوسف بن بزة ؛ مرجع سابق . ص ص 332– 334.

[2]– نفس المرجع . ص ص332، 333.

[3]– جون بيليس ، ستيف سميث ؛ مرجع سابق . ص 653.

[4]– رانيا نبيل زهران ، هبة رؤوف عزت ؛ "البيئة من مركزية الإنسان والطبيعة .. إلى الاستخلاف ". تاريخ الإطلاع : 2018/2/8 ، الساعة 17:45. متحصل عليه : http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/albiaa.htm#

مفهوم الفردانية وبناء مستقبل مستدام مدفوع بمنظومة من المعايير الأخلاقية للتخفيف من أضرار البيئة، ولا يتم هذا إلاّ عن طريق التنمية المستدامة[1].

2- اتجاهات النظرية الخضراء :

ولّد الاتجاه البيئوي ـ على مستوى العلاقات الدولية ـ العديد من التشكيلات المختلفة إيديولوجيا من حيث المنطلقات الإيديولوجية التي صاغت أفكار النزعة الخضراء في السياسة الدولية ،وقد تم تصنيفها إلى اتجاهات خضراء داكنة أو عميقة وأخرى فاتحة أو سطحية .

أ ـ **البيئوية الدّاكنة أو العميقة :** يسعى هذا الاتجاه إلى نزع المركزية الأخلاقية المتعالية عن الإنسان وهو اتجاه تطرحه المنظورات الفلسفية والسياسية والاقتصادية الليبرالية ، بوصف الفردانية هي بؤرة الاهتمام الفلسفي والفكري لمذهب الحداثة الأوروبية، ويعتبر الفيلسوف النرويجي **آرن نيس** (Arne Nisse) أوّل من قدّم وجهة النظر هذه منذ سبعينات القرن العشرين ، ينطوي منظوره على الإقرار بأن البشر هم مجرد عنصر واحد ضمن مجتمع حيوي أشمل. وهم بحاجة إلى التخفيف من اعتبار أنفسهم سادة على العالم الطبيعي وتكوين فكر جديد مفاده التعامل مع البيئة كشركاء إيجابيين ضمن لبنة أوسع والعمل في إطار مبدأ المساواة[2].

وفي هذا السياق ترى **كرسلي** (Karlsson) أنه لا وجود لسلطة إيكولوجية بل هناك قدر أكبر من المركزية الإيكولوجية التي تتطلب إقامة نظام سياسي متعدد المستويات، مع انتشار السلطة لأسفل بإتجاه المجتمعات المحلية ولأعلى باتجاه المستويين الإقليمي والعالمي وهذا من أجل حماية بيئية أفضل [3].

ب ـ البيئوية الإجتماعية : تعد عائلة البيئوية الاجتماعية من أهم التنويعات المنافسة لدعاة البيئوية الراديكالية ، برفضهم التشديد السائد في دوائر الخضر على السمة الفريدة لاستقلال البيئة الطبيعية وتقترح موائمة المصالح البشرية مع الطبيعة وتكليف الإنسان بلعب دور مدير العمليات الطبيعية ،كما يشدّد البيئويون الاجتماعيون على إلغاء كل أشكال التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة ومنع استغلال الموارد الطبيعية بشكل مفرط الذي أصبح توجه عالمي مع إفرازات العولمة والليبرالية الجديدة [4].

---

[1]- لزهر وناسي ، يوسف بن بزة ؛ مرجع سابق . ص 334.

[2]- نفس المرجع . ص 335.

[3]- سكوت بورتشيل ، ريتشارد ديفيتاك وآخرون ؛ نظريات العلاقات الدولية . تر : محمد صفار ، القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2014 . ص 406.

[4]- لزهر وناسي ، يوسف بن بزة ؛ مرجع سابق . ص 336.

ج – البيئوية النسوية : النسوية هي منظومة فكرية مدافعة عن مصالح النساء وداعية إلى توسيع حقوقهن[1]، ترى أن سيطرة الرجال على السياسة هي سبب تدمير البيئة في حين أن قيم الأمومة والتراحم والعطف التي تحملها النساء هي الكفيلة عند مشاركة النساء في السياسة والإدارة الاقتصادية البيئية ورعايتها والحفاظ عليها[2] .

هذا ما عبّرت عنه **روزماری رادفورد رویثر**(Rosemary Radfàrd Ruether) في كتابها «امرأة جديدة» (1975) ، تعتقد "**رويثر**" بأن تحرير المرأة وحل أزمة البيئة لن يحدثا في سياق مجتمع ما يزال النموذج الأساسي لعلاقاته هو الهيمنة الذكورية، ولذلك يجب توحيد مطالب الحركة النسوية مع مطالب الحركة البيئية من أجل إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية الاقتصادية الأساسية والمنظومة القيمية في المجتمع الغربي الصناعي الحديث. وتعتمد علاقة الربط بين القضية النسوية وقضية البيئة على الرّبط بين الاستغلال الجائر للطبيعة كآخر منفصل عن الذات الأبوية المهيمنة (بما فيها من حيوان ونبات)[3] .

د– البيئوية الاشتراكية : تعد البيئوية الاشتراكية واحدة من تنويعات المنظور البيئوي ، التي حاول صهر المعتقدات الاشتراكية ضمن المنظور البيئوي من خلال تقديم مقاربة ماركسية حول قضايا البيئة عبر جهود عدد من المفكرين الإشتراكين أمثال **أندريه غروزو** (Andre Groz) و **رودلف باهرو** (Rudolf Bahro) والكاتبتان البريطانيتان **ريموند ويليامز**(Raymond Williams) و **تيد لينتون** (Tid Lynton) الذين مالوا إلى تحليل المجتمع المعاصر عبر مقولات الكلاسيكية للخطاب الماركسي، ورغم قصورها في توصيف الوضع العالمي ما بعد المجتمع الرأسمالي ،إلا أنها استطاعت التماهي مع الحركة البيئية العالمية في تركيز النقد حول سمات التفاوت وعدم المساواة في التنمية والاستغلال الفظيع للعالم الطبيعي، الناتج من آلية مركزية في المنظور الرأسمالي الليبرالي. وهنا يشير الاشتراكيون لمدى تسلّط الرأسمالية و استغلالها للطبيعة .

خلقت هذه الأفكار حالة من العداء ضمن معسكر الاشتراكيين أنفسهم ؛لأنهم بانعطافهم نحو البيئوية تخلو كثيرا عن المرجعيات الماركسية والاشتراكية ، بالإضافة إلى انتقادات العائلة الخضراء الذين رأو بأن

---

[1]– أحمد عمرو ؛ "النسوية من الراديكالية حتى الإسلامية : قراءة في المنطلقات الفكرية ". تاريخ الإطلاع : 2018/2/19، الساعة : 22:33. متحصل عليه : http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/2-5-8

[2]– سلطان الرفاعي ؛ التلوث البيئي (أسباب ، أخطار ، حلول). عمان : دار أسامة ، 2008. ص 29.

[3]– ناهد عصام عيسى ؛ " النسوية الأيكولوجية (البيئية) ". تاريخ الإطلاع 2018/2/19، الساعة 21:08 . متحصل عليه: http://www.al-mowaten.com/news/15693

البيؤيين من حيث الظاهر يكرّسون ـ إلى أبعد حد ـ البعد الاشتراكي القائم على وضع الانسان في أعلى منزلة من الطبيعة [1] .

وكنقد قدمته النظرية الخضراء لليبراليين والماركسيين، أن كلتاهما شكلان من أشكال الأيديولوجية الصناعية الشاملة نفسها، يشتركان بشكل كبير في فكرة استغلال الانسان للطبيعة والسيطرة عليها إما صراحة أو ضمنيا؛ من خلال مزيد من التحسين على العقل الأداتي* كعاملين ضروريين للتقدم البشري ، وقد عارض المنظّرون السياسيون الخضر هذه الموروثات التنويرية ، وانتقدوا العلاقة الأداتية للبشرية بالطبيعة غير البشرية وتبنوا فكرة تتمركز حول البيئة بدلا من الانسان، تسعى لاحترام جميع أشكال الحياة من حيث أنماط وجودها وليس من حيث قيمتها كأداة للإنسان فحسب[2].

يمكن القول أن، جل هذه النظريات حاولت تقديم رؤية توضيحية للأزمة البيئوية التي يعاني منها العالم اليوم، فقد أصبحت معظم كتابات العلاقات الدولية تدرج موضوع البيئة ضمن القضايا التي تتناولها بالدراسة وهذا راجع إلى تسارع معدلات تدمير البيئة في العديد من بقاع العالم كما قدمت كل من هذه المقاربات النظرية حلولا وفق نظرتها التحليلية للوضع البيئي العالمي .

---

[1]– لزهر وناسي ، يوسف بن بزة ؛ مرجع سابق . ص ص 337، 338.

* العقل الآداتي : العقلانية الأداتية (أوالعقلانية أو الوسائلية أو الذرائعية) ، هي طريقة تفكير وفعل تتعرف إلى المشكلات وتعمل مباشرة من أجل حلها ، وهي شكل من أشكال العقلانية يركز على الوسيلة أو الأداة الأكثر فعالية في تحقيق غاية محددة فالعقلانية تعنى بالتقويم النقدي للأفعال ، فإن العقلانية الأداتية تركز على كيفية القيام بالفعل وليس أسباب القيام به . **المرجع** : تيم دان ، ميليا كوري ، ستيف سميث ؛ مرجع سابق . ص 611.

[2]– نفس المرجع . ص ص 611، 612.

خلاصة الفصل الأول :

وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول : أن مفهوم الأمن بقي من المفاهيم ذات الطبيعة المعقدة رغم ما شهده من دراسات وضبط مفاهيمي من طرف العديد من المفكرين سواء التقليديين أو النقديين، نظرا لتعدد أبعاده ومستوياته، فهو يختلف بإختلاف الرؤى ، مستويات و وحدات التحليل التي تعتمدها الفواعل الدولية . بالتالي لا يمكن الجزم بوجود تعريف محدد جامع و مانع له غير أن الحفاظ على مفهومه الضيق أصبح غير مبرّر لطبيعة التهديدات الجديدة التي أصبحت تميّز البيئة الأمنية.

أما فيما يتعلق بمفهوم التهديد عموما فقد لقي هو الآخر تعاريف اختلفت بإختلاف مصادر التهديد، وهذا راجع بالأساس إلى صعوبة حصر مصادر اللاأمن التي تتراوح من مصادر: عسكرية،اقتصادية، بيئية صحية إجتماعية أو سياسية. في حين تم حصر معنى التهديد البيئي في كونه ظاهرة عامة تؤثر على الإنسانية جمعاء ولها امتدادات عبر الزمن، مما يستدعي التكافل والتضامن في سبيل الحد أو التخفيف من نتائجها الكارثية

وهو ما استدعى بالضرورة وجوب تحقيق الأمن البيئي وهو مفهوم مركب من مفردتين هما: الأمن و البيئة الذي لقي هو الآخر اهتماما كبيرا على مستوى الدولي من خلال الدراسات الأكاديمية التي أفردت له والمؤتمرات والمواثيق التي قننته، أما على المستوى التنظيري سواء التقليدي من طرف كل من النظريتين الماركسية التي بحثت في المتسبب وربطته بالنظام الرأسمالي والليبرالية الجديدة التي ركزت في تحليلها على كيفية تحقيقه والتي أعطت هي بدورها مرتكزات أساسية يتم من خلالها تحقيق الأمن البيئي .

كما أن العديد من النظريات الحديثة قد حاولت تقديم رؤية توضيحية للمشاكل البيئية التي يعاني منها العالم اليوم، حينما أصبحت معظم كتابات العلاقات الدولية تدرج موضوع البيئة ضمن القضايا التي تتناولها بالدراسة، وهذا راجع إلى تسارع معدلات تدمير البيئة في العديد من بقاع العالم، كما قدمت كل من هذه المقاربات أو النظريات حلولا وفق نظرتها التحليلية للوضع البيئي العالمي. و خاصة من طرف المنظرين النقديين أمثال **باري بوزان ضمن أفكار مدرسة كوبنهاغن** الذين أرسو لهذا المفهوم أسس جعلت منه بعدا من أبعاد الأمن الإنساني وتم بلورة نظرية منفردة معالجة له ألا وهي النظرية الخضراء التي ربطته بالتنمية والأخلاق كأساس لابد منه .

الفصـــل الثانـــي :

واقع الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط في ظل التهديدات البيئية

إن جغرافية البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للعديد من الدول التي تقع على ضفتيه زاد ت من أهميته الإقتصادية، كونه معبر أساسي لمرور العديد من البضائع مما زاد من كثافة وحركة التجارة والمبادلات وتنوعها ، كما أنه يمثل وجهة رئيسية للعديد من السياح فضلا عن تمركز العديد من الدول على ضفافه. وقد كان لهذه الأهمية نتائج وخيمة ؛ حيث أصبح هذا الأخير يعاني من شدة وطأة التدهور البيئي، وتضاعفت حدته وتأثيراته المدمرة مع التقدم الصناعي الجشع واللاوعي البيئي من طرف الدول المحاذية للبحر .

إذ أصبح هذا المسطح المائي الضيق غير قادر على استيعاب الكم الهائل من الملوثات وأصبح لدى البعض وخاصة كبرى المصانع وأصحاب القوة والسيطرة الملجأ أو الملاذ المفضل لإلقاء مخلفاتهم رغم ما تشكله من خطورة على العديد من المستويات وما تخلفه من نتائج وخيمة على الطبيعة أولا وعلى الإنسان ثانيا وعلى التنوع البيولوجي والحيواني الموجود في قاعه ثالثا. وعليه سيتم في هذا الفصل التطرق لجغرافية البحر الأبيض المتوسط ومكانته الإقتصادية، ثم رصد أهم المصادر المهددة للأمن البيئي في المسطح المائي، من مصادر بحرية وأرضية وجوية ، وكذا النتائج المترتبة عن تدهور الأمن البيئي فيه .

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين :

المبحث الأول : دراسة جيو إستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط

المبحث الثاني : مصادر تهديد الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط .

المبحث الأول : البحر الأبيض المتوسط : دراسة جيو إستراتجية

البحر الأبيض المتوسط هو أحد البحار ذات الأهمية البالغة نظرا لموقعه الجغرافي الفريد من نوعه، فهو يمثل نقطة تلاقي لجميع الدول وممر للملاحة وشريان نابض للاقتصاد سواء للدول المتوسطية والغير المتوسطية، وقد تبوأ هذه المكانة منذ القدم. لذلك سيتم التعريف بجغرافية البحر الأبيض المتوسط كمطلب أول وتحديد أهميته الإقتصادية كمطلب ثاني .

المطلب الأول : جغرافية البحر الأبيض المتوسط

سيتم في هذا المطلب تحديد طبيعة البحر المتوسط ، وعرض موقعه من الناحية الفلكية والجغرافية والتعرض كذلك لأهم الجزر التي تقع ضمن نطاقه الجغرافي، مع تحديد الدول المتوسطية حسب المعيار الجغرافي والإستراتيجي .

أولا – طبيعة البحر الأبيض المتوسط :

تحتوي الأرض على العديد من المسطحات المائية ؛ فهناك المحيطات والبحار والأنهار والوديان ولكل منها خصائص جغرافية تميزها عن غيرها؛ لذلك قبل التعرض للتعريف بالموقع الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط وخصائصه الجغرافية، يستلزم أولا التعرض لتعريف البحار والفرق بينها وبين المحيطات فالمحيطات هي: « تلك المساحات المائية الواسعة التي تتصل ببعضها البعض عن طريق فتحات واسعة ».

أما البحار فهي:« مساحات مائية أصغر كثيرا من المحيطات في اتساعها حتى أن بعضها ضحل وتكاد تخلو البحار من التيارات الرئيسية والمياه فيها أكثر هدوء من المحيطات » [1].

وفي هذا السياق، ترى نظرية زحزحة القارات " Continental Drift " **لفيجنر** (Wegner) والتي تعتبر أهم نظرية تعالج تشكل البحار والمحيطات ،أن هذه الأخيرة نشأت عندما كانت الأرض تتألف من كتلة تسمى" **بنجايا**" مجزأة إلى قسمين: الأولى تدعى بكتلة " **لوراسيا**" والثانية تدعى بكتلة "**جندوانا**" ويقع بينهما بحر يسمى " **تيشيس**" وكان اليابس في العصر الكربوني ، يتمركز حول القطب الجنوبي وبدأت كتلة "**بنجيا**" تتفكك في هذا العصر وتتباعد بفعل قوة الطرد المركزي ، وتحافظ على نوع من التقارب بفعل جاذبية كل من الشمس والقمر، ولم تشغل الفراغات البينية بالماء إلا بعد فترة من الوقت ، وأصبح من الممكن تجمع قطرات الماء لتشكل فيما بعد البحار والمحيطات[2].

---

[1]–حسن أبو سمور ، حامد الخطيب ؛ جغرافية الموارد المائية . عمان : دار صفاء ، 1999 . ص 199.

[2]– نفس المرجع . ص ص 101، 102.

أخذ البحر الأبيض المتوسط ـ حسب المهتمين بالجيولوجيا ـ شكله الحالي منذ منتصف عصر المايوسين تقريبا ؛ أي منذ قرابة منتصف الزمن الجيولوجي الثالث ، تلك الفترة التي ظهرت فيها معظم النبتات الحديثة والعمر التقريبي للزمن الجيولوجي الثالث يقدر بستين مليون سنة [1].

ثانيا – الموقع الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط :

البحر الأبيض المتوسط عبارة عن مساحة مائية تتوسط ثلاث قارات وهي إفريقيا، آسيا، و أوروبا يقع بين خطي عرض°46 شمالا وخطي طول °50.5 غربا و°36 شرقا ، وتبلغ مساحته حوالي 2.510.000 كلم^2. يبلغ طوله من الشرق إلى الغرب أي من السواحل السورية إلى مضيق جبل طارق 3540 كلم، أما عرضه من الشمال إلى الجنوب أي ما بين السواحل يوغسلافيا سابقا وليبيا فيبلغ 970 كلم يتصل البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي من الغرب عن طريق مضيق جبل طارق وفي الاتجاه الشمالي الشرقي يتصل بالبحر الأسود عن طريق مضيقي البوسفور والدردنيل وبينهما بحر مرمرة ، ومن الجنوب يتصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس[2] .

يتصل بالبحر المتوسط مجموعة من البحار أو الأذرع التي تمتد منه وتتفرع عنه فالبحر المتوسط كما يلاحظ **فرنال بروديل** (Fernand Braudel):« مجمع من البحار،تتفرع عنه البحار التالية: البحر"**التراني**" البحر"**الأدرياتيكي**"، البحر"**الأيوني**"،بحر"**إيجه**" والبحر"**الأسود**"، ويلاحظ أن البحر الأسود يتميز عن غيره من تلك البحار كونه ينفصل على البحر الأبيض المتوسط عبر مضيق "**البوسفور**" و" **الدردنيل**" ويبلغ طول مضيق **البوسفور** 26 كلم ، ثم بحر "**مرمرة**" مساحته 1400 كلم^2 ومضيق **الدردنيل** يتراوح عرضه بين 5.6 ـ 13 كلم ويتميز البحر "**الأسود**" بأنه أكبر البحار المتصلة بالبحر المتوسط وتبلغ مساحته حوالي 508 ألف كم^2، وتبين معظم المراجع أن مساحة البحر الأبيض المتوسط منفصلة عن البحر الأسود » [3].

ينقسم قاع البحر الأبيض المتوسط بواسطة سلسلة جبلية تحت الماء تمتد بين صقلية وتونس إلى حوضين؛ غير أن الحوض الشرقي أعمق من الحوض الغربي، ويبلغ متوسط عمق البحر 1.500م وأقصى عمق له هو 5.093 م؛ وذلك في المنخفض "**الهيليني**" الواقع بين اليونان وإيطاليا، كما تخترق الكثير من الخلجان الصغيرة خط ساحل البحر الأبيض المتوسط فيشمل الكثير من أشباه الجزر كإيطاليا والبلقان. ترتفع التلال بشكل حاد في المياه على امتداد معظم السواحل، تستحوذ مصر وليبيا على مناطق ساحلية أقل

---

[1]– الهادي مصطفى أبو لقمة ، محمد علي الأعور ؛ الجغرافيا البحرية . ط 2 ، ليبيا : الدار الجماهرية ، 1999. ص 19.

[2]– إبراهيم شريف ؛ أوروبا : دراسة إقليمية لدول الجزر الجنوبية . مصر : مؤسسة الثقافة الجماعية ، 1960 . ص 13.

[3]– نفس المرجع والصفحة .

تعرجا، إذ تقع السهول على امتداد البحر، وتعتبر صقلية أكبر جزر البحر المتوسط إذ تبلغ مساحتها 25.708 كم[1].

للبحر المتوسط عدة تسميات قديمة سمي بالبحر الرومي؛ لأن الرومان كانوا يسمونه بحرنا في ظل قوة الحضارة الرومانية، وكان العرب يسمونه بالبحر الشامي والعربي، حيث كان محل صراع عبر مختلف الفترات التاريخية نظرا لاستقطابه الكثير من الحضارات [2] .

ثالثا – جزر البحر الأبيض المتوسط :

يحوي البحر الأبيض المتوسط العديد من الجزر أكسبته أهمية كبرى ، ففي الحوض الغربي للبحر المتوسط توجد جزر "**البليار**" التي تعرضت في تاريخها لغزوات الرومان ثم العرب ثم انجلترا وفرنسا واسبانيا في القرن الثامن عشر وقد أصبحت تابعة لإسبانيا منذ 1806حتى الوقت الحاضر، كما ضم البحر الأبيض المتوسط جزيرتي " **كورسيكا**" و"**سردينيا**" اللتان اشتركتا في تاريخهما الطويل في نفس المصير؛ بحيث تبادلتهما دول عديدة إلى أن أصبحت كورسيكا تابعة لفرنسا وسردينيا تابعة لإيطاليا وقد أقيمت عدة قواعد عسكرية على الجزيرتين نظرا لموقعهما الاستراتيجي[3] .

تعتبر"**مالطا**" أهم جزر وسط بحر المتوسط وهي تقع في منتصف المسافة بين جبل طارق وبور سعيد وعلى بعد ألف ميل تقريبا من كل منهما، وكانت قد حولتها إنجلترا إلى قاعدة بحرية وهي تأتي بعد "**سانغفورة**" في أهميتها، أما جزيرتي " **بانتلاريا** " فهي جزيرة بركانية خصبة تقع على مسافة 60 ميلا من صقلية و55 ميلا من رأس بون، تقع في منتصف أقصر مسافة بين الشاطئين الأوروبي والإفريقي ولم تبدأ إيطاليا بالاهتمام بها إلا في عام 1938 عندما حولتها إلى قاعدة بحرية وتعتبر بانتلاريا وصقلية بمثابة النقطة الخارجية للدفاع عن ايطاليا ضد أي غزو بحري .وتشمل جزر شرق المتوسط جزيرة " **كورفو**" "**كريت**" ، "**رودس**" و " **الديدو كانيز**" وترجع أهمية، هذه الجز، إلى اعتبارها قواعد للمراقبة البحرية والجوية بين الشرق والغرب ، بالإضافة إلى جزيرة " **قبرص**" التي تعتبر ثالث أهم جزيرة في البحر المتوسط [4] .

---

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي ؛ الإتحاد من أجل المتوسط : الأبعاد والأفاق. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2009. ص 18.

[2]– ليندة عكروم ؛ مرجع سابق . ص 24.

[3]– يسرى الجوهري ؛ جغرافية البحر المتوسط . القاهرة : منشأة المعارف ، 1984. ص ص 18، 19.

[4]– نفس المرجع والصفحة .

رابعا – دول البحر الأبيض المتوسط :

قدمت العديد من الدراسات تعريفات مختلفة لمنطقة المتوسط والدول المتوسطية بحيث اعتمدت في تصنيفها لدول المتوسط على معيارين الجغرافي والإستراتيجي :

أ . المعيار الجغرافي لتعريف الدولة المتوسطية :

يعتبر هذا المعيار أن كل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط هي دولة متوسطية وبناءً على هذا المعيار تعتبر الدول الخمسة المحيطة بالبحر الأسود ليست دول متوسطية في غياب ساحل أو منفذ لها على البحر المتوسط ، ماعدا تركيا لأن لها ساحل مطل عليه ، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن دولة يوغسلافيا التي انقسمت إلى عدة جمهوريات مستقلة بعد نهاية الحرب الباردة وهي: سلوفينيا ،كرواتيا ،البوسنة والهرسك و يوغسلافيا الفدرالية،هي دول لها ساحل على البحر" **الأدرياتيكي**"، تم اعتبارها متوسطية على أساس أن البحر" **الأدرياتيكي**" هو جزء من البحر المتوسط. وعليه فإن الدول المتوسطية تقع في ثلاث قارات هي: آسيا، إفريقيا، وأوروبا إضافة إلى دولتين تقع في وسط البحر المتوسط وهما: قبرص ومالطا وفي المحصلة فإن الدول المتوسطية هي الدول التي تمتلك منفذ على المتوسط وهو ما يظهر جليا في الخريطة التي تظهر الموقع الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط ودوله[1].

الخريطة رقم (1) : الموقع الجغرافي لدول البحر الأبيض المتوسط

المصدر : https://sites.goole .com

[1]– تباني وهيبة ؛ " الأمن المتوسطي في إستراتجية الحلف الأطلسي دراسة حالة : ظاهرة الإرهاب" . رسالة ماجستير . (جامعة تيزي وزو ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2014) . ص ص 47– 49.

وبالتالي يمكن القول- حسب هذا المعيار- أن، هناك واحد وعشرين دولة متوسطية هي: المغرب، الجزائر تونس، ليبيا، مصر، فلسطين، سوريا ، لبنان، تركيا، اليونان، كرواتيا سلوفينيا البوسنة والهرسك موناكو ألبانيا، قبرص ، مالطا، إيطاليا، فرنسا ، الجبل الأسود واسبانيا.

ب . المعيار الإستراتيجي لتصنيف الدول المتوسطية :

يشمل المعيار الاستراتيجي وجود مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة بين مجموعة من الدول المرتبطة بالبحر المتوسط، ارتباطا اقتصاديا أو سياسيا أي تجمعها علاقات تعاونية على المدى الطويل، وإذا كان المعيار الجغرافي يقر بوجود واحد وعشرين دولة متوسطية، فالمعيار الإستراتيجي يقر بعدم إمكانية حصر الدول المتوسطية في مجموعة من الدول، فالدول وفق هذا المعيار تتسع وتضيق وفقا لرؤيتها لمصالحها وأهدافها من التعاون المتوسطي[1].

من خلال هذا المعيار يتبين أن هناك دول اعتبرت متوسطية ذلك لموقعها القريب من الدول المتوسطية من الناحية الجغرافية ولنشاطها المتوسطي الكثيف والتي نذكر منها :[2]

- **الأردن :** على الرغم أن ليس لها ساحل ولا منفذ على البحر المتوسط ، إلا أنها من الدول النشطة على مستوى التعاون المتوسطي ، وترتبط بالدول المتوسطية بعلاقات سياسية واقتصادية .

- **موريتانيا :** لا تملك ساحل ولا منفذ على البحر المتوسط ،إلا أنها طرف في التعاون المتوسطي فهي عضو في اتحاد المغرب العربي، وتعتبر طرفا أيضا في حوار5+5 الذي أطلق عام 1990 ويضم كلاً من دول اتحاد المغرب العربي الخمسة، البرتغال، إسبانيا، فرنسا إيطاليا و مالطا .

- **البرتغال :** تشكل البرتغال مع اسبانيا شبه جزيرة "**إيبيريا**" ، وتعتبر البرتغال دولة متوسطية لكنها ليست متوسطية بالمعيار الجغرافي، بيد أن حضورها دائم في التعاون المتوسطي فهي عضو في الإتحاد الأوروبي وطرف في المبادرات الأورومتوسطية كمسار برشلونة 1995 وحوار 5+5 في 1990.

- **دول الخليج العربي :** دول الخليج بعيدة عن الفضاء المتوسطي لكنها مرتبطة ارتباطا كبيرًا بالدول المتوسطية؛ فلديها علاقات اقتصادية قوية مع الاتحاد الأوروبي، وقد تمت الإشارة إليها أثناء المبادرة الإيطالية ـ الاسبانية سنة 1990 ، لعقد مؤتمر التعاون والأمن في البحر المتوسط ، كما ترتبط أيضا دول الخليج العربي بعلاقات متميزة مع الدول العربية المتوسطية .

---

[1]- تباني وهيبة ؛ مرجع سابق . ص 49.

[2]- نفس المرجع . ص 50.

ومن هنا يمكن القول أن البحر الأبيض المتوسط له خصائص جغرافية يتميز بها ، وهي ما أكسبته أهمية جيو سياسية و إقتصادية وحضارية لدى العديد من الدول المتوسطية والغير متوسطية .

هناك علاقة بين الجغرافيا "الموقع" والسياسة ؛ وهو ما نعبر عنه بالجيو سياسية أو الجغرافيا السياسية وهي إحدى العلوم الحديثة التي يحتاجها القادة السياسيون والعسكريون في الأنساق العليا التي تصنع القرارات بشكل خاص[1] ، وقد عرف **هارتسهورن** (Hartshorne)الجغرافيا السياسية: « بأنها تهتم بدراسة التباين في الظاهرة السياسية من مكان إلى آخر، وتداخلها مع المتغيرات التي تحدث في ظواهر سطح الأرض الأخرى وخاصة في المكان الذي يقيم فيه الانسان »[2].

البحر الأبيض المتوسط هو« بحر تزدحم فيه الجزر وتنتشر فيه أشباه الجزر و تحيط به شواطئ مسننة إنه بحر محاصر بالأراضي وبالتالي ؛ جيو سياسية البحر المتوسط هي أولا جيو سياسية المجال الأرضي الذي يحيط به »[3] .

بالإضافة إلى ذلك ثقله الجيو سياسي جعل منه بحرا ذا أهمية كبرى في بناء العلاقات والمصالح الدولية نظرا لمركزية موقعه في الكرة الأرضية ؛ ولأنه معطى جيوسياسي حضاري وتاريخي ورهان استراتيجي بحكم الميزة البحرية الهامة والأفضلية المميزة لموقعه الفريد من نوعه .

لتأكيد الأهمية الجيبولتيكية للبحر المتوسط ، ذهب العديد من الباحثين أمثال **مورتن كابلن** (Morton Kaplan) إلى القول:« إن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم واحتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط » [4].

---

[1]– بيير سيليريه ؛ الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتجية . تر: أحمد عبد الكريم . دمشق : الأهالي للطباعة والنشر، 1988. ص 7.

[2] – فايز محمد العيسوي ؛ الجغرافيا السياسية المعاصرة . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، [د ، ت، ن]. ص 16.

[3]– خالد عبد اللطيف ؛ "مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط ". مجلة السياسة الدولية . العدد : 123. مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية ، 1996. ص 250 .

[4]– تباني وهيبة ؛ مرجع سابق . ص 52.

المطلب الثاني :الأهمية الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط

إلى جانب الأهمية الجغرافية و الجيوسياسية التي حازها البحر الأبيض المتوسط، فإنه كذلك منبع للثروات الإستراتجية بحيث ؛ يعتبر من البحار ذات الأهمية الإقتصادية في مسار الحركات التجارية نظرا لكثافة حجم المبادلات التي تتم عبره من مختلف جهات العالم، بل وقد مثّل نقطة ارتكاز هامة في المجال الاقتصادي منذ الأزل ؛ فقد عرف تاريخ طويل وزاخر في النشاط الاقتصادي على مر الحضارات إلى يومنا هذا .

حظي حوض البحر الأبيض المتوسط بموقع جغرافي و استراتيجي مهم، إلى جانب الثروات الباطنية الإستراتيجية التي يحتويها؛ مما جعل منه القلب النابض وشريان اقتصاد القوى الدولية فمنطقة البحر الأبيض المتوسط ككل تكتسي أهميتها الاقتصادية من كونها معبرا أساسيا وهاما للسفن التجارية نحو الأسواق العالمية، فهي تنشط وتسهل في الآن نفسه عمليات التصدير و الإستيراد وتصريف البضائع ، هذه الأهمية المتعلقة بالتجارة إكتساها البحر المتوسط منذ العصور التاريخية القديمة بما الطريق البحري الأقصر والأسهل للنقل والتنقل بين الشرق والغرب ، وهو الأسرع لنقل النفط من الدول من الدول المنتجة والمصدرة له شرقا والدول المستوردة له غربا ؛ فهو ينقل عبر مياهه ما يقارب 4 مليون طن كما تمر به يوميا حوالي 2500 سفينة تجارية ، وحوالي 500 سفينة صيد ، إضافة إلى الحركة الكثيفة بين ضفتيه الشمالية والجنوبية[1] .

إن البحر الأبيض المتوسط رغم أنه لا يمثل سوى 0.7% من مساحة البحار التي تقدر مساحته بـ: 2.5 مليون كلم[2]، إلا أنه يعد من أكبر الطرق الملاحية في العالم[2] ، ويعتبر طريقا بحريا هاما للملاحة المدنية والعسكرية حيث تخترق مياهه يوميا ما بين 3000 إلى 5000 باخرة من أنواع مختلفة تمر عبر مضيق جبل طارق كل ساعة 200 سفينة تقريبا فكمية كبيرة من السلع تنقلها سنويا هذه السفن والبواخر، نذكر منها على سبيل المثال : 350 مليون طن من المواد النفطية أي ما يساوي 3/1 المجموع العالمي 26.6 مليون طن من الفحم أي يساوي 9.4 %من المجموع العالمي[3] . وهذا إن دل فإنما يدل على أهمية البحر الأبيض الإقتصادية التي جعلت منه نقطة ارتكاز ومعبر أساسي للملاحة البحرية والتجارة الدولية

---

[1]– محمود مرسي ؛ دراسات الجغرافيا السياسية . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1988. ص .453.

[2] – ربان أحمد سعد حسن نوفل ، ربان محمد حسين نصار ؛ "استخدام الغاز الطبيعي كأحد الوسائل لمكافحة التلوث بالزيت في البحر الأبيض المتوسط". ص 2 . تاريخ الإطلاع : 2018/3/2 ، 21:31. متحصل عليه :
https://www.aast.edu/pheed/.../pdf_retreive.php?url=48465

[3]– مصطفى بخوش ؛ حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة : دراسة في الرهانات والأهداف. القاهرة : دار الفجر ، 2006. ص 63.

وتصل السلع المارة عبره إلى حوالي 13% من الإجمالي العالمي، كما يعتبر أحد التجمعات الخمس في العالم من حيث كثافة تجمع السفن ، ويحتوي على موانئ كبيرة ، إن منطقة المتوسط ككل ليست مخزونا للنفط فقط بل تزخر بإمكانيات وموارد اقتصادية أخرى تعتبر مكسبا هاما لاقتصاديات هذه الدول الواقعة على ضفافه ، فنجد مثلا كل من الجزائر والمغرب تصدر زيادة على الغاز والنفط الفوسفات والحديد فهذه الدول تتحكم 2/3 من ثروات المنطقة .[1]

إن عمليات الإستيراد والتصدير لمختلف السلع كالنفط والغاز والمعادن وإستيراد الاحتياجات الغذائية والأسلحة وصيد الأسماك والأنشطة الإقتصادية للدول المغاربية ، كلها مرتبطة بالبحر المتوسط وتمر عبره . أما الدول الأوروبية فاقتصادها لا يمكن أن يستغني على البحر الأبيض المتوسط أكثر من شهرين ؛ فالنفط العربي غالبا ما يأتيها عابرا عبر قناة السويس أو الضفة الجنوبية عن طريق البحر المتوسط [2]. أما الخريطة التالية توضح مسارات حاملات النفط في البحر الأبيض المتوسط

الخريطة رقم (2): خط سير ناقلات النفط في البحر الأبيض المتوسط .

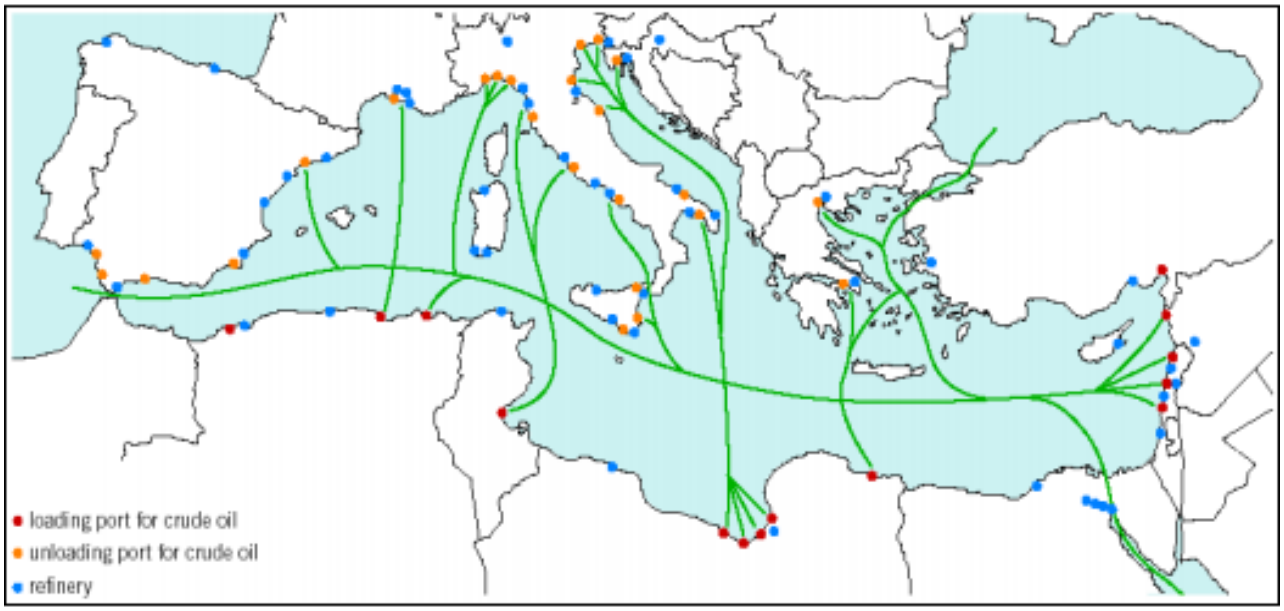

المصدر : برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ؛" برنامج العمل الإستراتيجي للمحافظة على التنوع البيولوجي بالإقليم المتوسطي (باس بيو)" ، 2010. ص 11. تاريخ الإطلاع: 2018/3/3 ، الساعة 10 :17.

متحصل عليه : http://sapbio.rac-spa.org/sapbioara.pdf

[1]– برد رتيبة ؛ "الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5 ". رسالة ماجستير. (جامعة الجزائر، يوسف بن خدة ، قسم العلوم السياسية ، 2009) . ص 48.

[2]– نفس المرجع. ص 49.

ما يلاحظ على الخريطة، أن البحر الأبيض المتوسط يعد ممرا لناقلات النفط وتنتشر على شواطئه الكثير من نقاط شحن النفط الخام ـ ذات اللون الأحمر ـ ، وهي تتمركز أكثر في الضفة الجنوبية وموانئ التفريغ ـ باللون البرتقالي ـ تنتشر في الضفة الشمالية أما المصافي وهي النقاط ـ ذات اللون الأزرق ـ تبين كيف أن حركة نقل هذه المادة الحيوية كثيفة جدا بين الضفتين وبين بقية العالم .

و على هذا النحو يبرز البحر المتوسط كمنطقة إستراتيجية حساسة لتواجد قناة السويس به باعتبارها الطريق المفضل لمرور نفط الشرق الأوسط بإتجاه أنحاء عديدة من العالم، بما في ذلك أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية[1].

حينما ازدادت حركة التجارة بشكل واسع مع توسيعها في شهر أوت 2014؛ بحيث تم تدشين ممر ملاحي إلى جانب الممر القديم بطول 72 كيلو متر، لتمكين السفن والناقلات من عبور القناة وتم افتتاحها من طرف الرئيس السيسي شهر أوت 2015 ، وتعتبر قناة السويس حاليا أهم مجرى ملاحي في العالم حيث تتحكم في 40% من حركة السفن والحاويات في العالم ، وكذا لربطها بين دول جنوب شرق آسيا وأوروبا والأمريكيتين وتسير السفن في اتجاهين بعد ما تم انجازه في 2015[2] .

إلى جانب وجود هذه القناة يحوي هذا البحر العديد من الموانئ التي تسهم هي الأخرى في أهميته الإقتصادية ؛ حيث تعتبر الموانئ مرتكزا رئيسيا في النقل على مستوى المتوسط بين البر والبحر ومن أهم موانئ البحر الأبيض المتوسط نجد كل من: ميناء مرسيليا (فرنسا) ، ميناء برشلونة (اسبانيا) ميناء اسطنبول (تركيا) ميناء سعيد (مصر) ، ميناء تنجر ميد (المغرب) وتعتبر أيضا مضايق البوسفور والدردنيل ومضيق جبل طارق وقناة السويس نقاط مفتاحية في نظام النقل المتوسطي وتعتبر المضائق والقنوات أهم المنافذ البحرية الضيقة كطرق للعبور[3] .

كما يحوي حوض البحر الأبيض على ثروة غازية هائلة خاصة في شرق البحر الأبيض المتوسط حيث يمثل هذا الأخير موطن لكمية هائلة من الموارد الهيدروكربونية ، وكانت مصر هي الرائدة في اكتشاف الغاز في حقل أبي قير البحري عام 1969 ولم يبدأ الحفر في أعماق المياه إلا عام 2000 حيث فتحت أفاق

[1]– عبد القادر شربال ؛ البحر الأبيض المتو سط بين السيادة والحرية . الجزائر دار هومه ، 2009. ص26

[2]– عليان محمد عليان ؛ الغاز الطبيعي العربي : من مضيق جبل طارق إلى مضيق باب المندب التحديات والمخاطر الإستعمارية . ألمانيا : المركز الديمقراطي العربي للنشر ، 2016. ص 23.

[3]– تباني وهيبة ؛ مرجع سابق . ص 30 .

جديدة في شرق البحر المتوسط وحتى اليوم تم اكتشاف أكثر 2000 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي قبالة الساحل المصري في البحر المتوسط[1].

في مارس 2010 أجرت الولايات المتحدة مسحا أسفر على وجود مواد غير مكتشفة من الغاز والنفط في منطقة حوض بلاد الشام شرقي البحر المتوسط، وتغطي المنطقة أراضي في البحر بما فيها التي تنتمي لقطاع غزة ،إسرائيل، لبنان ، سوريا وقبرص. وحسب الدراسة تقدر موارد النفط والسوائل الغازية الطبيعية غير المكتشفة والقابلة للاستخلاص بحوالي 3.5 مليار برميل وبعد شهرين تم اكتشاف في حوض دالتا النيل 6.320 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي و7.6 مليار برميل من النفط وسوائل الغاز الطبيعي، وحتى اليوم يعتبر أضخم مورد منطقة البحر المتوسط ويقدر مجموع ما تم اكتشافه في مياه الكيان الصهيوني وغزة خلال مارس 2012 حوالي 840 متر مكعب من الغاز، إلى جانب ما تم اكتشافه في قبرص بنحو 200 مليار متر مكعب من الغاز[2].

وقد تحدث الخبير في شؤون النفط **وليد خدوري** عن الاكتشاف البترولي في إسرائيل ومجالات تصدير الغاز لافتا إلى اكتشاف سبعة حقول في المياه العميقة خلال عامي 2009 ـ 2013 ، وكان الاكتشاف الأخير حقل " **كاريش**" وهو يبعد نحو 10 أميال بحرية فقط عن مياه المنطقة اللبنانية الخالصة، ويعد حقل " **ليفايثان**" الأهم ويتوقع بدأ الإنتاج منه عام 2017[3]. والخريطة التالية توضح مجموعة الحقول المكتشفة في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط .

---

[1]– صبحت كاربوز ؛ " موارد الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط : التحديات والفرص ". الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط : الستوي 2012. عمان : درا فضاءات ، 2013 . ص 214. تاريخ الإطلاع :2018/3/4، الساعة 11:00 . متحصل عليه :

www.iemed.org/publicacions/historic-de...mediterrania/.../Med_2012_arabic_2.pdf

[2]– صبحت كاربوز؛ مرجع سابق . ص ص 214، 215 .

[3]– دانيال الظاهر ؛ " النزاع على الحقوق والأزمات الداخلية يؤخر استخراج الغاز في المنطقة ". تاريخ الإطلاع :2018/3/5 الساعة 15:27 . متحصل عليه : https://www.imlebanon.org

الخريطة رقم (3): حقول الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط

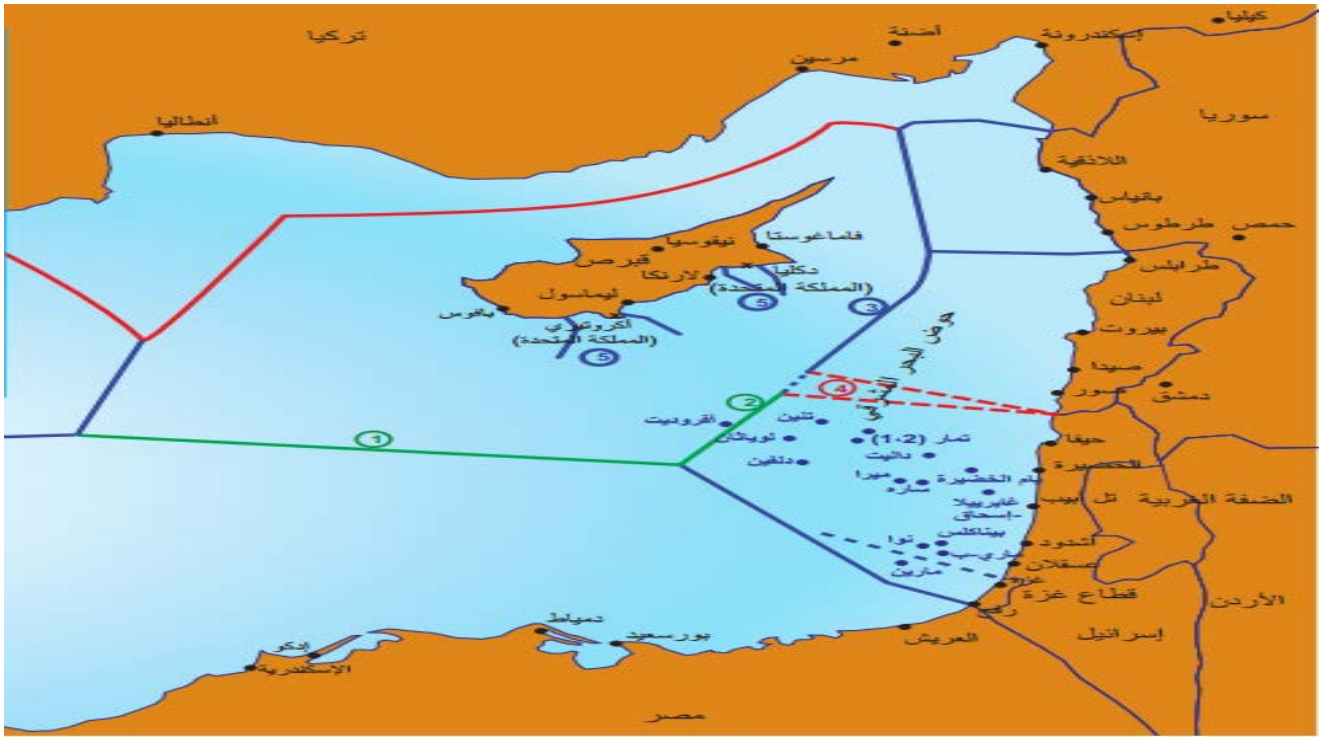

المصدر : إروان لانون ، ألكسندرا فلايول ، أندريو باسولس ؛ الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط : المتوسطي 2012. تر : Fundación Al Fanar para el Conocimiento Árabe ، عمان : درا فضاءات للنشر والتوزيع ، 2013 . ص 316. تاريخ الإطلاع :2018/3/4، الساعة 11:00 . متحصل عليه :

www.iemed.org/publicacions/historic-de...mediterrania/.../Med_2012_arabic_2.pdf

تظهر هذه الخريطة مجموعة الحقول المكتشفة في حوض البحر الشرقي للبحر المتوسط والتي تم اكتشافها حديثا بين 1999 إلى 2011 وهي (حقل نوا ، مارين ، ماري ، داليت ، تمار، تنين ، دولفين ، لويثان غبريلا وإسحاق ، يام الخضيرة ، أفروديت ، بيناكلس ،سارة وميرا).

كما أن البحر الأبيض المتوسط واحة للتنوع البيولوجي ؛ بحيث يحتوي على 7.5% من الثروات البحرية الحيوانية و18% من الثروات البحرية النباتية الموجودة في العالم ، ويعتبر البحر الأبيض المتوسط إحدى النقاط الساخنة بخصوص تنوع الأنواع البحرية ؛ مع نسبة مرتفعة من الأنواع المستقرة 28% .[1]

إلى جانب أهميته التجارية يمثل وجهة سياحية، رغم انخفاض مداخيل هذا القطاع بعد الأحداث التي عرفتها الدول العربية في السنوات الفارطة ، إلا أن السياحة لازالت تشكل قطاعا هاما في البلدان المتوسطية فقد حظيت بلدان المتوسط بـ: 300 مليون زيارة سياحية دولية ؛ وهو ما يشكل ثلث إجمالي السياحة الدولية

[1]– برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ؛ برنامج العمل الإستراتيجي للمحافظة على التنوع البيولوجي بالإقليم المتوسطي (باس بيو). مرجع سابق . ص 1.

وهذا في حضور عمالقة السياحة بالضفة الشمالية (فرنسا اسبانيا وإيطاليا) وتحصلت بلدان جنوب وشرق المتوسط على حصة ضئيلة من الإجمالي تقدر بـ :50 مليون زيارة لكنها رغم ذلك تمتلك مكانة مميزة في السياحة الإقليمية ، قد بلغ النمو السنوي لعدد الزوار الوافدين إلى تلك البلدان 8% ما بين 2005 و2010 [1].

يمكن القول أن، المكانة الهامة التي حظي بها البحر الأبيض المتوسط ؛ مكنته من أن يتبوأ منزلة اقتصادية بفضل العديد من القطاعات، سواء السياحية أو الإقتصادية ، كونه يمثل معبرا رئيسيا لممرات النفط ومصدرا هاما للغاز وقبلة مميزة للسياح ؛ لكن هذه الأخيرة لم تكن نعمة عليه بل تحولت هذه المكانة الجغرافية إلى نقمة بسبب ما يعانيه هذا المسطح اليوم؛ من تهديدات بيئية أثرت عليه وعلى التنوع البيولوجي المتواجد في أعماقه ، كما أن هذا التدهور البيئي أثر أيضا على الحياة البشرية لسكان المتوسط.

[1]– ماكسيم فيغريت ؛ " تحديات السياحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط " . الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط : المتوسطي 2012 . عمان : درا فضاءات ، 2013 . ص 210 . تاريخ الإطلاع :2018/3/4، الساعة 11:00 . متحصل عليه : www.iemed.org/publicacions/historic-de...mediterrania/.../Med_2012_arabic_2.pdf

المبحث الثاني : المصادر المهددة للأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط

إن المصادر المهددة للأمن البيئي في البحر المتوسط آخذة في التفاقم ؛ بسبب العديد من العوامل التي تتداخل فيما بينها ، محدثة بذلك مشكلة بيئية حقيقية أصبح يعاني من تداعياتها البحر الأبيض المتوسط وكافة الدول المطلة عليه ؛ ونظرا لخطورة هذه المشكلة، سيتم عرض المصادر المهددة للأمن البيئي المتوسطي والمتمركزة أساسا في التلوث* كمهدد أساسي في البحر المتوسط . وعليه سيتم تحديد المصادر المهددة للمتوسط من خلال مطلبين ؛ المطلب الأول يختص بدراسة المصادر الأرضية والمطلب الثاني يبرز المصادر البحرية والجوية التي من شأنها تهديد البحر المتوسط .

المطلب الأول : المصادر الأرضية المهددة للأمن البيئي في البحر المتوسط

يعاني البحر الأبيض المتوسط كغيره من البحار ، من ويلات التلوث ذات المنشأ البري ، التي ساهمت بشكل فضيع في تشويهه وتعريضه للخطر؛ وهو ما سيتم تحديده ضمن هذا العنصر.

تعد المصادر الأرضية الملوثة للبيئة البحرية** من أقدم الأخطار التي ساهمت في تدهور المياه بشتى أنواعها، وقد ورد في المادة (8) من اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط حصر المصادر البرية التي تلوث البيئة البحرية من الملوثات الناجمة عن مخارج التصريف في البحر أو من خلال التخلص الساحلي وكذلك من خلال القنوات والأنهار أو مجاري المياه الأخرى وعن التلوث من مصادر برية منقولة جوا [1] . ولقد تأثر البحر الأبيض المتوسط بمثل هذه المصادر والتي يمكن عرض أهمها فيما يلي :

1-الملوثات المنزلية : تنقسم بدورها إلى الملوثات المرئية الضخمة، التي تتميز بالأحجام الكبيرة والتي ترمى مباشرة من طرف الإنسان في مياه الأنهار والبحار والمحيطات؛ كمواد الكرتون والورق والبلاستيك ، والملوثات المجهرية الجرثومية التي تسبب خطرا كبيرا التي تتكاثر بسبب وجود مواد عضوية هامة ، بالإضافة إلى مياه الصرف الصحي والتي تعود إلى تزايد عدد السكان. و بما أن دول البحر الأبيض المتوسط تعرف انفجارا ديموغرافيا وتزايًد إذ أن عدد سكان دوله يتجاوز 370 مليون نسمة حاليا ، ويتوقع

---

* التلوث : يقصد به :« قيام الإنسان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإدخال مواد أو طاقة في البيئة البحرية بما في ذلك في مصاب الأنهار ينتج عنها آثار وخيمة تلحق بالمواد الحية والحياة البحرية وأخطار على الصحة البشرية وتعوق الأنشطة البحرية ». **المرجع** : أنظر الملحق رقم (1) .

** البيئة البحرية :« هي جزء من النظام العالمي ، وتتكون من البحار والمحيطات والأنهار وما يتصل بها من روافد ، وما تحتويه من كائنات حية سواء كانت نباتية أو حيوانية ، كما تظم موارد أخرى مثل المعادن بمختلف أنواعها » .**المرجع :** http://marinsciencenes.blogspot.com

[1]- أنظر الملحق رقم (1) .

الخبراء أن يصل في حدود 2025 إلى ما يزيد عن 570 مليون نسمة، وفي الغالب فإن جل سكانه منتشرين على السواحل[1]. والجدول التالي يوضح التعداد السكان لدول حوض المتوسط

الجدول رقم (2) : التعداد السكاني لدول حوض المتوسط لسنة 2017

الدولة	التعداد السكاني / مليون نسمة
مصر	94,798,827
ليبيا	6,541,948
تونس	11,494,759
المغرب	35,241,418
الجزائر	41,063,753
البوسنة والهرسك	3,792,759
ايطاليا	59,797,977
اسبانيا	46,070,145
فرنسا	64,938,715
موناكو	37,550
سلوفينيا	2,071,252
كرواتيا	4,209,815
الجبل الأسود	626,250
مالطا	420,520
ألبانيا	2,911,428
اليونان	10,892,931
تركيا	80,417,525
سوريا	18,906,907
قبرص	1,187,575
لبنان	6,039,276
فلسطين	4,816,503
إسرائيل	8,323,248

المصدر : www. populationpyramid.net

[1]– داود الأزهر ؛ "الأمن البيئي من منظور القانون الدولي" . رسالة ماجستير . (جامعة الجزائر1، قسم الحقوق ، 2016) ص65.

من خلال هذا الجدول؛ يتبين أن التعداد السكاني في بلدان المتوسط في إرتفاع مستمر خاصة الدول التالية : مصر ، تركيا ، ايطاليا ، فرنسا ، اسبانيا ، الجزائر و المغرب ونتيجة للنمو السريع يحتمل أن يزداد التدهور البيئي على مستوى البحر المتوسط؛ مع العلم أن معظم دول الضفة الجنوبية تشهد نقصا كبيرا في محطات مجاري الصرف الصحي فضلا عن العديد من الملوثات الأخرى .

تمثل عملية تصريف مياه الصرف من المدن الساحلية ، واحدة من مشكلات التلوث الرئيسية فهي تؤثر على البيئة البحرية الساحلية بشكل مباشر أو غير مباشر، وتؤثر على صحة البشر واستقرار النظام البيئي البحري ؛ ذلك أن الملوثات التي تحتويها مياه الصرف الصحي من المناطق الحضرية تحتوي مواد عضوية سامة. زد على ذلك توزيع محطات معالجة مياه الصرف الصحي في منطقة المتوسط غير منتظم بالمرة حيث نرى أن المدن الواقعة على الساحل الشمالي تمتلك محطات أكثر من المدن الواقعة على الساحل الجنوبي ، كما أن بعض المحطات تفتقد للجودة المطلوبة ويرجع ذلك لتزايد السكان والعجز في تشغيل المحطات خاصة في الضفة الجنوبية للمتوسط [1] .

يلقى ما يقارب من 12.5 مليار م /سنة من مياه المصارف في ساحل البحر الأبيض المتوسط وتلقي 249 منشأة سياحية نفايتها الصلبة والسائلة في سواحل مصر، كما تتم معالجة 90% من إجمالي مياه الصرف الملقاة على ساحل البحر المتوسط لبعض الدول العربية من خلال 83 محطة تنقية والباقي يتم رميه دون معالجة خارج البيئة الساحلية على مسافة تزيد على ستة كيلومترات [2].

كذلك نجد أن 80% من مياه الصرف الناتجة عن الزراعة تصب في هذا البحر، وعلى هذا النحو أشار العديد من الباحثين إلى أننا نحتاج إلى 50 عام من اليوم ـ بشرط عدم إلقاء أية مواد عضوية أخرى في البحر ـ لكي يعود البحر مرة ثانية سالما ومعافى ، وقد انخفض معدل صيد الأسماك في البحر المتوسط ـ إلى 70% والأسماك التي تخرج منه تحتوي على كميات كبيرة من الملوثات السامة[3].

---

[1]– تقرير وكالة البيئة الأوروبية (EEA) ؛ القضايا البيئية ذات الأولوية في منطقة البحر المتوسط . لكسمبورغ : مكتب الإصدارات الرسمية لدول الإتحاد الأوروبي ، 2006. ص 16. متحصل عليه :
https://www.eea.europa.eu/ar/publications-ar/eea_report_2006_4/file

[2]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية ؛ لقاء خبراء حول حماية البيئة البحرية في الوطن العربي . مرجع سابق . ص 8.

[3]– محمد مرسي ؛ الإسلام والبيئة . الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1999 . ص 76.

الخريطة رقم (4) معالجة مياه الصرف الصحي في المدن الواقعة على ساحل المتوسط

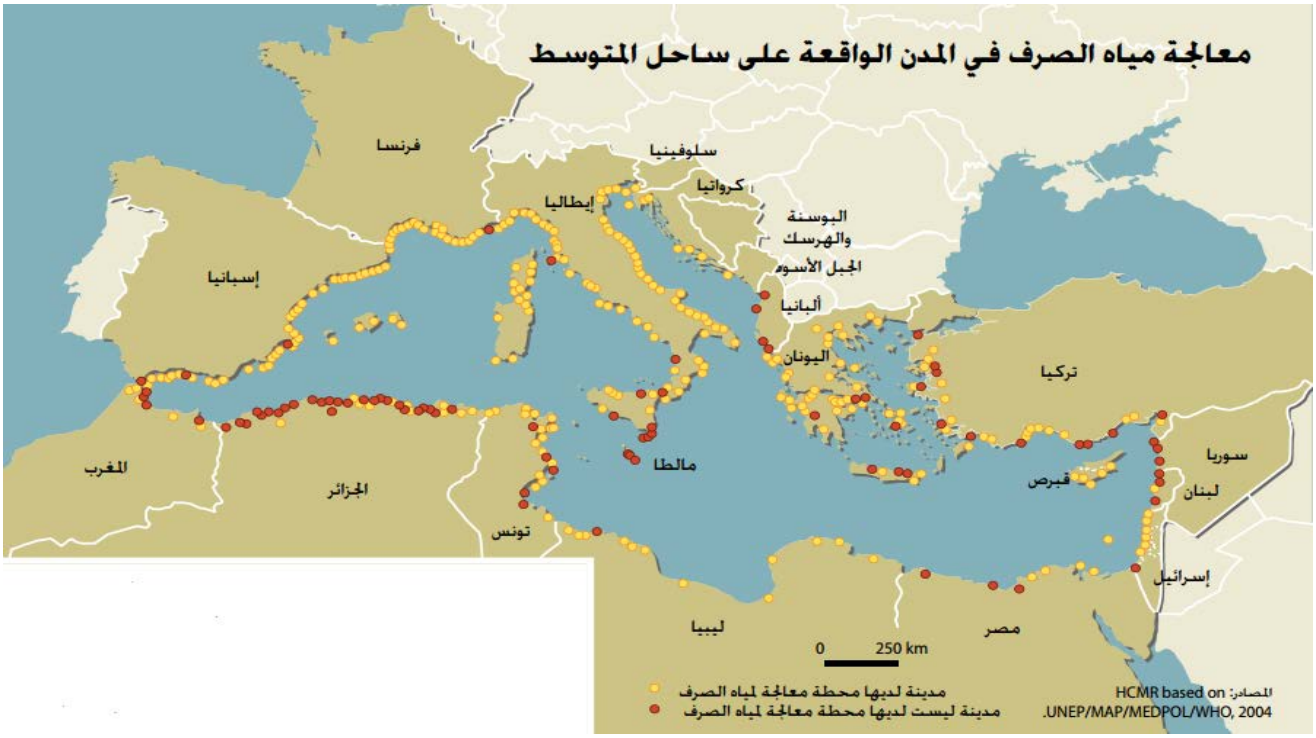

المصدر : : برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (UNEP/MAP)؛ "حالة البيئة البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط" . 2012. ص 43. تاريخ الإطلاع: 2018/3/18، الساعة 17:59 . متحصل عليه **https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/364/sommcer_ara.pdf?sequence=6&isAllowed=y**

توضح الخريطة، المدن التي لديها محطات معالجة مياه الصرف الصحي ـ باللون الأصفر ـ وهي موجودة بصفة كبيرة في الضفة الشمالية ، عكس الضفة الجنوبية التي تمتاز بكثرة المدن التي لا تمتلك محطات الصرف الصحي ـ ذات اللون الأحمر ـ ، وهو ما يؤثر على الوضع البيئي للبحر المتوسط بحيث، أن معظم هذه المدن ترمي بفضلات الصرف الصحي في البحر مما يشكل تهديدا حقيقيا لهذا المسطح المائي .

تشير الدراسات التي أجريت على التلوث بالبلاستيك ؛ إلى أن نحو ألف طن من المواد البلاستكية يطفو على سطح الماء، وأن معظم هذه المواد هي بقايا زجاجات وحقائب وأغلفة وأكياس ، حيث تم إلقاء تلك المواد من السفن أو زوار الشواطئ ، وقد عثر على قطع بلاستكية في بطون الأسماك والطيور والسلاحف والحيتان وتؤكد الدراسات أن تلوث البحر المتوسط قد بلغ حدا يستحيل إعادته إلى ما كان عليه في الماضي، ولمنع تحول هذا البحر إلى وعاء بلاستيكي كبير؛ فإنه يجب وقف مصادر التلوث البحري فيه على الفور[1] .

[1]– المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية ؛ " التلوث البحري بالبلاستيك " . البيئة البحرية . العدد : 105 . سبتمبر 2015. ص ص 12، 13.

وفي هذا السياق أشارت تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP) إلى وجود حوالي 1900صنف في كل كيلومتر مربع 76 % منها نفايات بلاستيكية ومن هذه النفايات يوجد حوالي94 % أكياس بلاستيك [1].

2- الملوثات الصناعية : يتلقى البحر الأبيض المتوسط وحده نصف ما تتلقاه بقية المسطحات المائية في تلك المنطقة من ملوثات صناعية ؛ نظرا لكثرة المدن الصناعية على ساحله مثل : اللاذقية، بيروت الإسكندرية ، بنغازي ، أثينا ، مرسيليا وبرشلونة وتقدر الدراسات أن هناك صرفا صناعيا ناتجا عن نشاط حوالي 150 ألف منشأة تصب مياهها في البحر المتوسط [2].

دلت الفحوصات والاختبارات التي أجريت عليه؛على ارتفاع معدلات التلوث بفعل الأنشطة الصناعية وأشارت (Green Peace) بأن ما يزيد عن 21027 طن من المخلفات الصناعية تقذف سنويا في مياه البحر الأبيض المتوسط من طرف دول الحوض؛ منها 85% غير معالجة، إذ أن معدل تلوث السواحل الفرنسية أو الإيطالية أو الإسبانية أكبر وأشد مما سواها، فهناك ما يزيد عن 200 ألف مصنع مقام على ضفاف المتوسط ، وحصة الشاطئ الأوروبي منها تبلغ 90%؛ وهي صناعات تتوزع بشكل أساسي على صناعة الجلد ،النسيج والمنتجات الكيماوية ، المناجم ومصافي النفط ..إلخ [3].

لوثت كل من فرنسا ،إيطاليا، إسبانيا و الكيان الصهيوني المتوسط تراكميا، فيما ساهمت هذه البلدان بثلاثة أرباع إجمالي التلوث الحاصل في البحر رغم امتلاكها قدرات عالية مادية ،علمية ، تقنية ومؤسساتية تساعد على تطبيق التدابير لمكافحة تلوثه .

و ينفرد الكيان الصهيوني بمسؤولية خطيرة إضافية في تلويث البحر المتوسط ؛ إذ يذكر باحث من منظمة السلام الأخضر أنه يسمح بطرح روتيني للنفايات الصناعية إلى عرض البحر قبالة حيفا اللبنانية في معظم الأحيان، ثم يلقى بتيار الملوثات إلى الشواطئ السورية والقبرصية والساحل الجنوبي لتركيا، كل هذه التجاوزات تتم في الفترة الليلية ليحملها تيار شرق المتوسط الجنوبي شمالا إلى المياه البحرية والشواطئ حيث

---

[1]- فادي نصار ؛ " تلوث البحر الأبيض المتوسط فظيع ... والنتائج مدمرة ". تاريخ الإطلاع 2018/3/17/ ، الساعة 16:26. متحصل عليه : http://greenarea.me/ar/217062/

[2]- محمد شلوف ، سائر صليبة ؛ " التلوث البحري بالنفط في البحر الأبيض المتوسط ". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الهندسية ، المجلد 33، العدد : 1 . سوريا : جامعة تشرين ، 2011 . ص 150.

[3]- واعلي جمال ؛ "الحماية القانونية للبيئة من أخطار التلوث : دراسة مقارنة ". أطروحة دكتوراه .(جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان ، قسم الحقوق والعلوم السياسية ، 2010) . ص ص 24، 25.

قدرت من 1995إلى 2001 ما يقارب 270 ألف م^3 من مركبات الزئبق و الكادميوم*[1]، 132 ألف م^3 مركبات حمضية ، إضافة إلى إغراق متعمد للسفن [2].

3- الملوثات الإشعاعية بفعل النشاط النووي المقام في عرض البحر : إن التطور الصناعي والتكنولوجي لدى بعض الدول الكبرى ولّد بينها نوعاً من التنافس والسباق في التسلح وهو ما أثر بدوره على البيئة عامة والبحرية خاصة ، وقد عانى البحر المتوسط من ويلات النشاط النووي؛ إذ أنه وفي منطقة المتوسط لوحدها يوجد أكثر من أربعة عشر مصنعا نوويا وسبعة مشاريع لإنتاج الطاقة النووية تلقي أغلب نفايتها في البحر[3].

ونتيجة للبحث عن طاقة بديلة للنفط واللجوء إلى الطاقة النووية ؛ أدى ذلك إلى وجود محطات توليد الطاقة النووية على ساحل البحر الأبيض المتوسط وعلى ضفاف نهر الرون، بالإضافة إلى وجود مصانع نووية وأساطيل في البحر الأبيض المتوسط ، وقد بلغ التلوث النووي السنوي عام 1978 حوالي 2500 طن من مادة التريتيوم** و40 طن مواد مشعة[4]. يرافق تشغيل المفاعلات النووية مشكلة خطيرة ؛ وهي التخلص من النفايات الناتجة عن المفاعلات والتي يتزايد إنتاجها مع تزايد إنتاج الكهرباء بواسطة المفاعلات ، وتقدر هذه النفايات المشعة بنحو 100 مليون طن غالون من الفضلات الصلبة والسائلة لكل طن واحد من الوقود النووي ، ومصدر هذا التلوث يأتي من الكيان الصهيوني والدول الأوروبية لعدم وجود تصنيع نووي في الدول العربية [5].

---

* الكاديوم :« هو عنصر طبيعي موجود في القشرة الأرضية ويوجد عادة كمعدن مدمج مع عناصر أخرى ، مثل الأكسجين (أكسيد الكاديوم) ويتسرب إلى التربة ، الهواء الماء من التعدين وأعمال الصناعة والفحم المحترق والنفايات المنزلية يسبب الكاديوم أثار سامة على الكلية والهيكل العظمي والجهاز التنفسي ». **المرجع:** منظمة الصحة العالمية ؛ البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية . تاريخ الإطلاع : 26/4/ 2018، الساعة 22:40. متحصل عليه : www.who.int

[2]- فتيحة محمد الحسن ؛ مشكلات البيئة . الاسكندرية : المجمع العربي ، 2006 . ص 25.

[3]- واعلي جمال ؛ مرجع سابق . ص 32 .

** التريتيوم :« هو نظير للهيدروجين ويحتوي على بروتون واثنين من النيترونات ، ويستخدم في استخراج الطاقة النووية بواسطة الإندماج النووي ، ويبلغ وزنه ثلاثة أضعاف وزن الهيدروجين العادي يرجع أصل الاسم تريتيوم إلى الكلمة اللاتينية tri ومعناها ثلاثة يرمز له كميائيا ب H^3 ». **المرجع** : متحصل عليه : https://www.marfa.org

[4]- فهمي الشتوي ؛ " تلوث مياه البحر الأبيض المتوسط ". تاريخ الاطلاع :2018/3/:17، الساعة 17:46. متحصل عليه : http://al3loom.com/?p=2906

[5]- لبنى نعيم ؛ " تلوث البحر الأبيض المتوسط وأثاره السلبية على الكائنات البحرية " . تاريخ الاطلاع :2018/3/17.، الساعة 17:27 . متحصل عليه : http://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/321208

المطلب الثاني: المصادر البحرية و الجوية المهددة للأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط

يعرف البحر الأبيض المتوسط حركة نقل كثيفة ، ومحل اكتشاف للعديد من الثروات ؛ مما أثر عليه بالسلب وتسبب في تلويثه جوا وبحرا ؛ لذلك سيتم في هذا المطلب تحديد أهم المصادر البحرية والجوية التي من شأنها تلويث البحر الأبيض المتوسط .

أولا – المصادر البحرية :

حسب المادة 194 من إتفاقية قانون البحار لعام 1982 يشمل هذا المصدر: التلوث من السفن والناجم عن المنشآت والأجهزة المستخدمة في استكشاف واستغلال قاع البحار وباطن أرضه والتلوث بالإغراق*[1].

وفيما يلي سيتم ذكر المصادر البحرية المهددة للبحر الأبيض المتوسط منها ما نصت عليه المادة ومنها ما لم يرد لكنه يؤثر بشكل أو بآخر على الأمن البيئي في هذا السطح المائي .

1-التلوث من حركة الملاحة البحرية (السفن) وناقلات النفط** : تلوث السفن بصفة عامة البحر سواء العادية أو المخصصة لنقل النفط والزيت؛ الذي يمثل أحد الموارد الطبيعية المستديمة ؛ ولكن كيفية تداوله وطرق إنتاجه واستخراجه ونقله، كلها تؤثر على البيئة البحرية بطريقة غير مباشرة سواء للدول المنتجة له أو المستوردة ؛ من خلال مرور ناقلته العملاقة عبر البحر لذلك تتأثر البيئة المائية بالزيوت المتسربة من الناقلات ، بالإضافة إلى مواقع التحميل والاستخراج و الإنبعثات الناتجة من تكريره ، وتسويق المشتقات النفطية وحوادث غرق وجنوح الناقلات العملاقة على السواحل البحرية[2].

بناءا على البيانات المسجلة من قبل المركز الإقليمي ، لحماية البحر الأبيض المتوسط تم تسجيل بين أعوام (1977-2000) 311 حادثا طفيفا في البحر المتوسط ، أما حوادث السفن البالغ عددها 273 في

---

* التلوث بالإغراق : عرف برتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث بالإغراق أن : « الإغراق هو أي تخلص متعمد من النفايات أو المواد الأخرى في البحر من السفن ، أو الطائرات » **المرجع** : بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن الإغراق من السفن والطائرات المعتمد في 16فبراير 1976.

[1]– المادة (194) من اتفاقية قانون البحار ، المعتمدة في 10 ديسمبر 1982.

** السفن : عرفت اتفاقية لندن لمنع تلوث مياه البحر بالزيت لعام 1954 السفينة بأنها :« أي سفينة من أي نوع تعبر البحار بما في ذلك الوحدات العائمة أثناء قيامها برحلة بحرية سواء أكانت تسير بآلاتها أو كانت تقطرها سفينة أخرى ، وتلويث السفن للبحار يكون عن طريق إلقاء مواد ضارة في البحر سواء كان بقصد أو بغير قصد » .**المرجع** : نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط . تاريخ الإطلاع :2018/3/11 ، الساعة 21:54. ص 18. متحصل عليه : https://www.univ-saida.dz/dsp/wp-content/uploads/2015/06

[2]– المنظمة العربية للتنمية والزراعة ؛ لقاء خبراء حول حماية البيئة البحرية في الوطن العربي . مرجع سابق. ص ص 8،9.

الفترة الممتدة (1981- و2000) وجدنا 123 حادثة أدت إلى انسكاب النفط [1]. وقد رصد المركز الهيليني للدراسات البحرية (HCMR) ، بناءا على برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) المركز العالمي للحفاظ على الطبيعة (WCMC) 2004، دراسة حول حوادث انسكاب النفط من 1990- 2005[2] .

الجدول رقم (3): حوادث إنسكاب النفط في البحر الأبيض المتوسط(>7003طن) 1990-2005

التاريخ	الإسم	طن	السبب
6 أوت 1990	SEA SPIRIT	10 000	تصادم
17 أوت 1993	LYRIA	2 200	تصادم
11 أفريل 1991	HAVEN	10 000	حريق / إنفجار
10 أفريل 1991	AGIP ABRUZZO	2000	تصادم
30 أكتوبر 1997	SERIFOS	900	ارتطم بالقاع
14 أوت 1990	VASILIOSV	1 000	غير معروف
3 ماي 1992	GERO ICHRNOMRYA	1 600	تصادم
29 مارس 1990	JAMBUR	1 800	تصادم
13 مارس 1994	NASSIA	33 000	تصادم
29 ديسمبر 1999	VOLGONEFT 248	1 578	انهيار الهياكل
1 نوفمبر 1998	GIOVANNA	3 000	حريق / انفجار
18 أوت 1990	SILVER ENERGY	3 200	ارتطام بالقاع
18 نوفمبر 2004	GOOD HOPE	1 353	فشل المعدات
14 ديسمبر 2004	AL SAMIDOON	9 000	ارتطام بالقاع
4 فيفري 2005	GENMAR KESTREL	1 000	تصادم

المصدر : نفس المرجع والصفحة .

وعليه تدل هذه الإحصائيات من خلال الجدول ؛ أن حوادث البترول في ارتفاع وتزايد مستمر وهذا نتاج كثافة النشاط التجاري و النقل لمادة النفط والزيت على مستوى البحر الأبيض المتوسط .وهو ما يتسبب بدوره

[1]– محمد شلوف ، سائر صلبية ؛ مرجع سابق . ص ص 151، 152 .

[2]– تقرير وكالة البيئة الأوروبية(EEA) ؛ مرجع سابق . ص 26.

في وقوع حوادث التسربات النفطية والزيتية وبالتالي تدهور البيئة البحرية . فقد تعرض البحر المتوسط لرابع أهم تلوث في العالم بإنفجار ناقلة النفط هافين (HAVEN) قرابة السواحل الإيطالية .

إن أكبر النسب المؤوية للعمل في المتوسط في مجال النفط تتصدرها الدول الصناعية الكبرى كإيطاليا بنسبة 26.2% وفرنسا بنسبة 21.7% [1]. كذلك توجد احتياطيات النفط والغاز في الجزائر قبرص، مصر ، الكيان الصهيوني ،إيطاليا، لبنان ،ليبيا وسوريا ، قد دفع هذه البلدان إلى إقامة أكثر من 40 مصفاة ومنشأة بتروكميائية حول المتوسط [2].

وحسب إحصائيات المنظمة البحرية الدولية فإن نسبة التلوث بالنفط الناتج عن حوادث الناقلات في البحر المتوسط هو 10% وعند تحليل الأسباب نجد أن 64 % منها سببه أخطاء بشرية و16 % عطل ميكانيكي و10% ترجع إلى مشاكل في صنع وتركيب السفن و10% ترجع إلى أخطاء غير معروفة [3].

كذلك إن التسرب النفطي الذي شهده البحر الأبيض المتوسط لم يكن ذا مصدر تجاري فقط بل وأيضا جراء الحروب التي شهدتها لبنان ؛ حيث نتج تسرب نفطي عن استهداف الصواريخ الصهيونية لخزانات الوقود في معمل "**الجية**" الحراري الذي يقع على بعد 30 كيلو متر جنوبي بيروت مقداره 12 إلى 15 ألف طن من زيت الوقود في جويلية 2006 ، حيث أفاد مركز الطوارئ للتلوث البحري الإقليمي في البحر الأبيض المتوسط 2006 بأن التسرب انتشر على مسافة 140 إلى 150 كيلومترا على طول الساحل اللبناني [4].

3- التلوث الناجم عن غمر وإغراق النفايات في البحر: يعاني البحر الأبيض المتوسط من هذا النوع من التلوث ؛ حيث تلجأ الدول التي تعمد إلى هذه الطريقة للتخلص من نفايتها السامة بغمرها في البحار والمحيطات إلى فكرة التفتيت والتشتيت ، زاعمة بأن الأوساط البحرية متسعة وفي هذا السياق قامت فرنسا بإنشاء خط أنابيب تحت سطح البحر بعمق 2 كلم ؛ بغرض تجربة عملية تهدف من خلالها تصريف بعض النفايات في البحر الأبيض المتوسط عن طريق إغراقها ، الشيء الذي حذرت منه الدول المطلة على البحر [5].

---

[1]- نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية للبحر الأبيض المتوسط ؛ مرجع سابق . ص 200 .

[2]- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ؛ حالة البيئة البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط . مرجع سابق. ص 32.

[3]- نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط ؛ مرجع سابق . ص 21.

[4]- غرين بيس ؛ البحر الأبيض المتوسط من التدهور المنتظم إلى المعافاة : نداء لحماية البحر . دفاعنا عن متوسطنا. [د، م ، ن] ، [د ، د ، ن] ، جويلية 2008.

[5]- واعي جمال ؛ مرجع سابق . ص 36.

4- التلوث الناجم عن المنشآت والأجهزة المستخدمة في استكشاف واستغلال قاع البحر وباطن أرضه:

تعتبر زيادة عمليات البحث والتنقيب عن النفط والغاز في أعماق البحر بسبب الاحتياج العالمي الشديد للطاقة ، أحد أسباب تلوث البحر المتوسط ؛ حيث تستخدم- سفن الإمداد بجميع أنواعها - في استخراج البترول ، بداية من عمليات المسح والبحث والحفر وبناء المنصات التي تتحكم في إنتاج النفط والغاز ، وقد سجلت منطقة البحر المتوسط وإفريقيا أعلى نسبة لزيادة الحفارات التي تعمل في المياه العميقة بالإضافة إلى الحفارات التي تعمل في المياه القريبة من الساحل ، ويزداد عدد سفن الإمداد بزيادة الحفارات[1].

وهو ما ينعكس سلبا على الحالة البيئية للبحر الأبيض المتوسط ، فيزداد التدهور البيئي وترتفع نسب الحوادث، كما أن عمليات الاستكشاف تتسبب بفوضى عارمة ؛ مما يسهم في تهجير العديد من الحيوانات البحرية .

5- التأثيرات البيولوجية : تعتبر من المهددات البيئية المهمة والمؤثرة في تدهور البيئة البحرية والتنوع الإحيائي حين يحدث اضطراب في توزيع المخزون السمكي والكائنات الحية التي تعيش في البحر وعلى السواحل: مثل السلاحف و الثدييات بسبب الصيد الجائر وغير القانوني[2].

والتلوث البيولوجي يتضمن إدخال أنواع محددة وجديدة من الكائنات الحية في البيئة البحرية ، التي يمكن أن تغير من التوازن البيولوجي للوسط ، فالبحر الأبيض المتوسط بسبب ضعف تغير العوامل البيئية فيه (حرارة ، ملوحة ، ضوء) ، جعلت منه وسطًا معرضًا للتلوث كما أن السفن التجارية تسهم في نقل الكائنات ضارة في خزّاناتها ،أو تلتصق بهياكل السفينة بعض أنواع الكائنات الضارة وإن كان تأثيرها بسيط في حين أن البعض الآخر من هذه الأنواع قد تكون خطيرة ويمكن ذكر على سبيل المثال الطحلب la Caulerpe (clauerpa taxifolia) وهو طحلب أخضر وسام من أصل استوائي ظهر في البحر الأبيض المتوسط عام 1984 [3].

ولقد أدت التغيرات المناخية ، إلى جانب النظم البيئية المتدهورة بالقرب من الموانئ والبحيرات إلى تغيرات كبيرة في التنوع البيولوجي ، معظم الأنواع الغريبة موجودة في الحوض الشرقي ، حيث تم تسجيل

[1]- ربان أحمد سعد حسن نوفل ، ربان محمد حسين نصار ؛ مرجع سابق . ص 1 .

[2]- المظمة العربية للتنمية الزراعية ؛ لقاء خبراء حول حماية البيئة في الوطن العربي . مرجع سابق . ص 9.

[3]- نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط ؛ مرجع سابق . ص23.

أكثر من 600 نوع عام 2004 ، كما أدى الانتشار الطحلبي الضار بشكل متزايد في البحر الأبيض المتوسط إلى تغيرات كبيرة في النظام البيئي[1] .

كما أن المصائد غير المستدامة أدت إلى الاستغلال المفرط لقدر كبير من الثروة السمكية في البحر المتوسط ، فقد ثبت وبشكل شبه مؤكد أن الازدهار الطحلبي في بعض المناطق الساحلية ، قد أدى إلى صيد أنواع السمك بشكل متزايد في مياه البحر المتوسط ، التي كانت شحيحة في المواد الغذائية سابقا ولقد تأكد أن الصيد العرضي وعملية التخلص من السمك غير المرغوب فيه لهما آثار ضارة بالنظام البيئي[2]. والخريطة التالية توضح تزايد عدد الأنواع الغريبة التي تجتاح البحر الأبيض المتوسط كما توضح مصادر ومناطق انتشارها .

الخريطة رقم(5) : مناطق انتشار الأنواع الغريبة في البحر الأبيض المتوسط

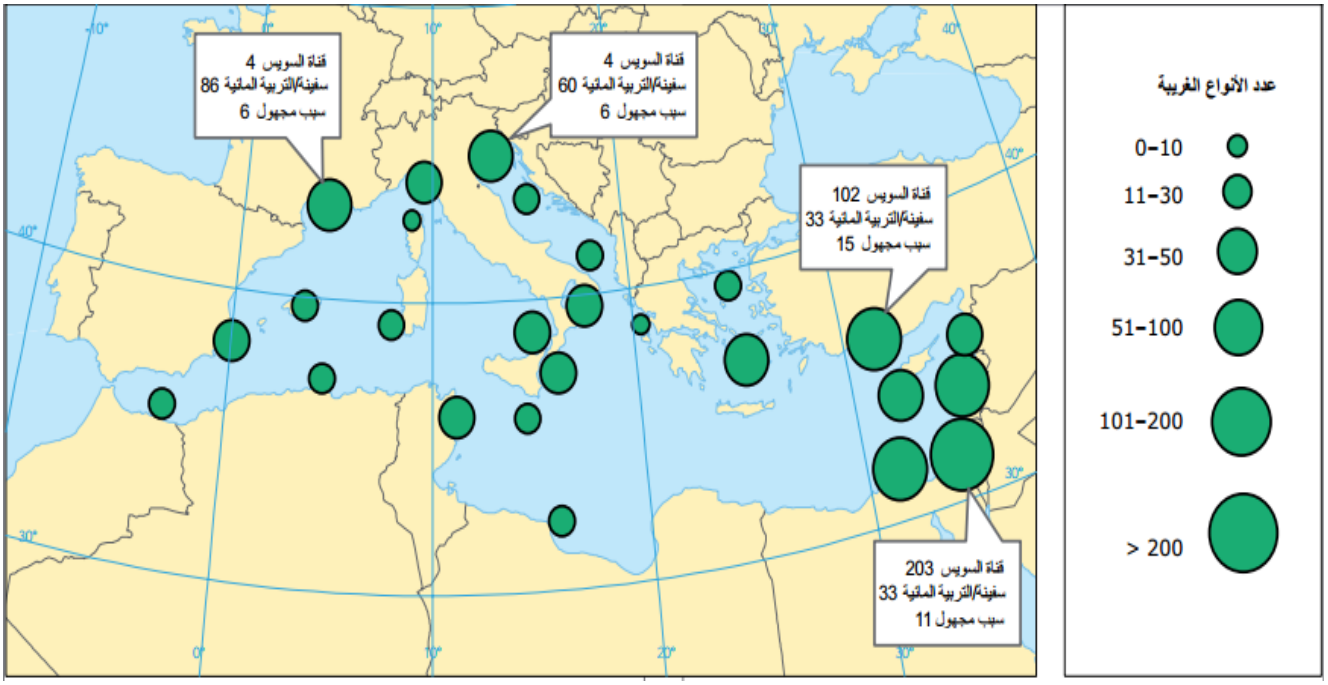

المصدر : نفسه . ص 48.

وما يلاحظ على هذه الخريطة أن قناة السويس تعد أكبر مصدر لجلب الأنواع الغريبة للبحر المتوسط هذا قبل توسيعها ومن المؤكد أن توسيعها سيزيد الأمر سوءًا حيث تعرف هذه القناة توافدا كبيرا للسفن مما يعزز انتشار ونقل الطحالب السامة عن طريق هياكلها .

[1]– تقرير وكالة البيئة الأوروبية EEA ؛ مرجع سابق . ص ص 8– 15.

[2]– نفسه. ص 14.

6- الإستزراع المائي:

وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة خطتي عمل البحر المتوسط (UNEP/MAP/MEDPOL) يعد الاستزراع المائي بشكل مكثف قضية مثيرة للقلق في البحر المتوسط إذ تزايد حجم الاستزراع المائي من 19997 طن في عام 1970 ليصل إلى 339185 طن عام 2000 ،وتعتبر التغيرات التي طرأت على التنوع (التي تتمثل في انخفاض الثروة السمكية ودرجة التنوع والكتلة الحيوية ...) من النتائج السلبية التي نتجت عن الإستزراع المائي ، ويتم الاستزراع المائي بشكل أساسي في المناطق الساحلية التي تتميز بتنوع حيوي كبير، والتي تتزايد فيها الضغوط البشرية على سبيل المثال (السياحة، النمو الحضري ، النقل الزراعة) حيث يؤدي ذلك إلى آثار خطيرة كتدمير المواطن القريبة من الأقفاص ، كما أن هذه الأسماك قد تؤثر على باقي الكائنات البحرية[1] .

ثانيا - المصادر الجوية :

يمكن للهواء أن يطرح بعض الملوثات في البحر مثل: الجزيئات العالقة، البخار، المركبات الغازية ويرجع ذلك أساسا إلى الهواطل ؛ حيث ينتج التلوث البحري عن طريق الجو بسبب الأنشطة التي يمارسها الإنسان على اليابس ، وتعتبر ظاهرة الأمطار الحمضية الناجمة عن انبعاث ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النتروجين من المنشآت الصناعية ومحطات إحراق الفحم والسيارات، التي تطلق ملوثاتها في الجو وتتساقط نسبة من هذه الملوثات على الأرض ملوثة المياه العذبة ومياه البحيرات ، التي تعمل على زيادة تركيز المعادن الثقيلة في مياه البحر، إذ تتحرر هذه المعادن من الصخور بسبب عملية الحت والتعرية، التي تسببها الأمطار الحمضية وتجرفها السيول إلى البحر أين تتسرب في القاع ، مع زيادة حموضة مياه البحر والبحيرات. كما يمكن للهواء الجوي أن ينقل جزيئات المعادن وبقايا المبيدات المستعملة من اليابس إلى البحر لتسقط فيه بفعل الأمطار مسببة تلوث كميائي خطير على البيئة البحرية [2] .

[1]- نفسه . ص ص 9، 14.

[2]- نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط ؛ مرجع سابق . ص ص 25، 26.

المطلب الثالث : النتائج المترتبة عن تدهور الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط

نتج عن تدهور الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط العديد من الآثار الوخيمة بسبب تعدد مصادر التهديد التي أثرت فيه . وسيتم ضمن هذا المطلب تحديد أهم النتائج المترتبة عن تدهور الأمن البيئي في البحر المتوسط ؛ والتي يمكن عرضها كالتالي :

أولا– التأثيرات على الأحياء البحرية والثروة السمكية :

تعيش الطفيليات المائية كالعوالق النباتية على سطح البحر، ويفترض أن تتعرض هذه الكائنات إلى مخاطر؛ نظرا لأنها تواجه تركيزا عاليا من الزيوت البترولية ، والتي تعتبر مركبات سامة لها تؤدي إلى نقص نموها وتعطيل تكاثرها، وطالما أن تلك العوالق النباتية تشكل المصدر الأساسي لدورة الحياة في البحر وتضررها بفعل المركبات السامة يؤدي إلى إلحاق أضرار جسيمة[1].

يفسر اختلال التوازن البيولوجي ، بندرة أو حتى انقراض بعض الأنواع الحيوانية مثل الفقمة الذي يوجد على مستوى المياه اليونانية والسواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط . أو عن طريق إدخال أنواع جديدة والذي يؤدي نموها وتكاثرها إلى تغير النظام البيئي البحري وتنوعه البيولوجي [2] .

قد أظهرت دراسة لمركز الأبحاث المشترك التابع للاتحاد الأوروبي في أفريل 2017 ؛ أن عوامل التلوث والتغير المناخي والصيد الجائر ؛ أدت إلى تراجع حاد في مخزون الأسماك في البحر المتوسط وتهديد للتنوع الإحيائي في البحر، و حسب الدراسة فإن أكثر من 90% من الأسماك التي خضعت للدراسة تعاني من الصيد الجائر، حيث اقتربت العديد من الأنواع من الانقراض، مضيفة أنه خلال العقود الخمسة الماضية فقدت مياه البحر المتوسط 34% من إجمالي كميات الأسماك و41% من الثدييات البحرية الموجودة فيه .

وفي هذا السياق قال **جان مارتينسون**(Jane Martinson) ، مدير مجموعة أبحاث المصائد في المركز: « إن صيد مخزون الأسماك بكثافة لا يترك الوقت الكافي لإعادة التكاثر من أجل المحافظة على مستوياتها » .

لقد كان ممثلو 13 دولة تطل على البحر المتوسط قد عقدوا اجتماعا في أفريل 2017 في مالطا واتفقوا على برنامج لحماية مخزون الأسماك ومنع الصيد غير القانوني، وتدعم دول الاتحاد الأوروبي مبادرة لتوثيق

[1]– واعلي جمال ؛ مرجع سابق . ص 21.

[2] – نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط ؛ مرجع سابق . ص 30.

التعاون من أجل حماية المحيطات ، بهدف تقليل التأثير البشري على المحيطات وتحسين الأبحاث ذات الصلة [1].

ثانيا – الإضرار بالصحة العامة :

يترتب على تلوث البحر الأبيض المتوسط أضرار كبيرة على صحة سكان المناطق الساحلية وعليه أثبتت الدراسات أن تصريف النفايات الحضرية والمياه القذرة في البحر يؤدي إلى إلتهاب المعدة والأمعاء (من خمسة عشر إلى خمسين حالة في السنة من كل مئة ألف ساكن في المناطق الساحلية مقارنة بالدول المتوسطية التي تتراوح نسبة الإصابة بـ:0.1 إلى عشرة) ،كما لاحظ الخبراء أن عدوى التيفوئيد وإلتهاب الكبد الوبائي كثيرا ما ترتبط بوجود نسبة عالية من الزحاري والعصيات في حوض البحر المتوسط [2].

زيادة على هذا فالبيئة البحرية الملوثة تهدد حياة الأفراد العاملين بها؛ حيث تزيد من ضريبة العناء الاجتماعي، وتكاليف العلاج، خاصة للعاملين الدائمين في الميدان البحري، إضافة إلى الظروف البيئية الصعبة وحوادث التلوث التي قد تؤدي بالبعض إلى فقدان مناصب عملهم في حالة الإصابة بالأمراض[3] .

ثالثا – الإضرار بالناحية الجمالية للبحر المتوسط :

في الشمال كما في الجنوب تواجه سواحل البحر الأبيض المتوسط ضغطًا متزايدًا و تدهورًا بوجود غطاء صناعي سريع الانتشار في السواحل، فخلال أقل من جيل واحد اختفت مجاري بأكملها من الساحل تحت الخرسانة، مما نتج عنه فقدان للمناظر الطبيعية وخسارة الموطن الأصلي والتنوع البيولوجي بالإضافة إلى تقلص الشريط الساحلي وتنوعه البيولوجي بسبب الحت الطبيعي وعملية نقل الرمال من الشواطئ ، أو إنجاز مشاريع بدون دراسة التأثير البيئي الحاد[4] .

كذلك تأثرت الكثير من الشواطئ الصالحة للاستجمام والسباحة بالتلوث البحري، وبالأخص التلوث الناتج عن انسكاب النفط في عرض البحر ؛ حيث أنه بسبب عوامل كثيرة كالمد والجزر والرياح وشدة الأمواج انتقلت كميات كبيرة من النفط إلى الشواطئ، وأصبحت بقع النفط الخام تغطي أجساد السباحين وتلحق

---

[1]– مركز العمل التنموي ؛ " تراجع حاد في مخزون الأسماك في البحر المتوسط بسبب التلوث والتغير المناخي والصيد الجائر" . أفاق البيئة والتنمية . العدد: 94 . 2017/5/1 تاريخ الاطلاع :2018/3/17 ، الساعة 22:23. متحصل عليه : http://www.maan-ctr.org/magazine/article/1492

[2]– نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط ؛ مرجع سابق . ص 31 .

[3]– بورحلي كريمة ؛ التلوث البحري وتأثيره على البحارة : دراسة ميدانية بميناء الصيد (بوديس) جيجل . مذكرة ماجستير . (جامعة منتوري ، قسنطينة ، قسم علم الإجتماع ، 2010) . ص 130.

[4]– نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط ؛ مرجع سابق . ص 30.

الضرر بها كل ذلك أدى بالبيئة البحرية إلى وضع يرثى له نتيجة للخل الكبير الذي أصاب توازنها الحيوي بفعل التلوث[1] .

إن التهيئة العمرانية للمنشآت السياحية المقامة على السواحل ، غيرت وفي حالات كثيرة الطابع المحلي والوجه الجمالي لها ؛ إذ حولت بعض المناطق الهادئة إلى صخب مستمر خلال فترات الاستجمام ، أثرت بشكل سلبي عليها ؛ مما أدى إلى نشوب بعض المناوشات بين السكان و السياح[2].

رابعا – الإضرار بالمشروعات الاقتصادية والتسبب في الخسارة بسبب تكاليف إعادة التهيئة :

إن ازدياد التلوث يوما بعد يوم خاصة في مناطق التجمعات السكانية المحاذية لها ومراكز تجمع الأنشطة الاقتصادية والسياحية، وما ينجر من انخفاض في الموارد الصيدية وازدياد ملحوظ في الشواطئ الممنوعة للسباحة ، تعد خسارة اقتصادية للفرد وللدولة ، كما أن الخسائر التي تتحملها اقتصاديات الدول بسبب حوادث التلوث وانخفاض مدى الرؤية وتكاليف التنظيف، مع العلم أن عملية إزالة التلوث من البيئة البحرية خاصة حوادث التلوث بالنفط تعد مكلفة جدا في هذا الميدان ؛ حيث تظهر صعوبة التحكم أو الإحاطة بالتلوث في البيئة المائية نظرا لخصوصية المياه ؛ التي تسمح بانتشار التلوث بسرعة كبيرة ، إضافة إلى العوامل الطبيعية كالتيارات البحرية والأمواج التي تساعد على اتساع رقعة الانتشار في زمن قياسي مقارنة باليابسة [3].

[1]– محمد شلوف ، سائر صلبية ؛ مرجع سابق . ص 145.

[2]– واعلي جمال ؛ مرجع سابق . ص 45.

[3]– بورحلي كريمة ؛ مرجع سابق . ص 131.

خلاصة الفصل الثاني

يتضح من خلال ما ورد في هذا الفصل ؛ أن البحر الأبيض المتوسط أحد أعظم بحار العالم أهميةً لاستحواذه على مكانة إستراتجية و جغرافية هامة ، كونه يتوسط ثلاث قارات ومعبر أساسي للنقل البحري ولإحتوائه ثروات بحرية ومعدنية هائلة ، جعلت منه محط إهتمام العديد من الدول سواء المتوسطية أو الغير المتوسطية ، لكن هذه المكانة جعلت من هذا كذلك المسطح محل تدهور بيئي فضيع .

لقد عانى ولا يزال يعاني البحر الأبيض المتوسط من العديد من المصادر، التي تهدد أمنه البيئي وثروته البحرية وتهدد سكانه الذين يعشون على ضفافه، ومن أسباب تدهور الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط شبح التلوث والصيد المفرط وغيرها ، الناتجة عن اختلال العلاقة بين مكونات البيئة البحرية وأفراد المجتمع ؛ حيث بات مشكل التلوث مهددًا لسلامة وأمن البيئة والفرد على حد سواء جراء الأنشطة الاقتصادية المصالح السياسية والاجتماعية التي لا تتلائم مع ظروف التوازن البيئي ولم تكن مصممة تصميما مصادقا للبيئة ، رغم الاتفاقيات المبرمة لحماية البحر الأبيض المتوسط إلا أن أطماع الكثير من الدول وجشعها الاقتصادي ومكانتها السياسية سمحت لها بأن تكون سببا رئيسا في تفاقم التدهور البيئي للبحر الأبيض المتوسط مقترنة بأزمة اللاوعي البيئي ، التي باتت تهدد وجود وحياة الأفراد والكائنات الحية على وجه الأرض . هذا ما دفع بالدول المتوسطية إلى تبني سياسات بيئوية تقضي بمحاولة لحماية المسطح المائي .

الفصل الثالث :

الجهود الدولية والإقليمية لحماية البحر الأبيض المتوسط

يخضع البحر الأبيض المتوسط إلى القانون الدولي ولجميع الاتفاقيات الخاصة بالبحار، إسوة بغيره و بالمشاكل البيئية التي يعانيها ؛ على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي. بناءا على ذلك نجد بأن الحاجة إلى تحقيق الأمن البيئي في هذا المسطح المائي، قد دفعت العديد من الدول إلى بذل جهود ومبادرات في سبيل حمايته ، لكن الكثير منها باء بالفشل و إعترضته العديد من المعيقات . رغم ذلك لم تتوقف عجلة هذه المبادرات بل بقيت متواصلة ، لحين تمكنت الدول المتوسطية برعاية أممية و دولية ، من سن اتفاقية حماية البحر الأبيض من التلوث التي كانت نتاج مسار برشلونة الطويل .

مثّل مسار برشلونة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط إلى جانب اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث، طابعا إقليميا و دوليا في الوقت نفسه ؛ لأنه جاء ضمن برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي لعب دورا بارزا في حماية البحار ؛ من خلال إنشاء برنامج محدد يسمى ـ **برنامج العمل الخاص بالبحار الإقليمية** ـ وقد كان البحر الأبيض المتوسط واحدا من بين أولى البحار ، التي طبق فيها هذا البرنامج ؛ من خلال اتفاقية برشلونة التي سميت : **اتفاقية حماية البيئة البحرية للمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط** ، وقد اعتبرت وثيقة قانونية تشمل جميع دول ضفتي المتوسط . أما هدفها فهو ضمان الأمن البيئي للبحر في ظل التهديدات البيئية التي يعيشها.

و عليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية :

المبحث الأول : مضمون إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية في البحر المتوسط

المبحث الثاني : إستراتيجيات تحقيق الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط

المبحث الثالث : تقييم الجهود الدولية والإقليمية لحماية البحر الأبيض المتوسط

المبحث الأول : مضمون إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية في البحر الأبيض المتوسط

جاءت إتفاقية برشلونة كنظام متكامل بشقيها القانوني والعملي؛ من خلال مختلف البرامج والاستراتيجيات المسطرة لتحقيق العديد من الأهداف المرسومة قصد تحقيق حماية بيئية فعالة للمتوسط ومناطقه الساحلية لذلك سيتم ضمن هذا المبحث إدراج ثلاثة مطالب: المطلب الأول يتناول نظام إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية أما المطلب الثاني فقد خصص لدراسة أهدافها وفيما يخص المطلب الثالث فقد أدرجت ضمنه برامج إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية .

المطلب الأول: نظام اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية في البحر الأبيض المتوسط

قبل التطرق لنظام الإتفاقية، باعتبارها إطار قانوني لحماية البحر الأبيض المتوسط يستوجب أولا الإشارة إلى الجهود الدولية التي سبقتها في هذا المجال؛ والتي كانت بعض منها جهود عملية لا زالت إلى يومنا هذا تتماشى وهذه الإتفاقية ؛ كخطة عمل البحر الأبيض المتوسط من أجل ضمان حماية فعالة للمسطح المائي أولا وللمنطقة المتوسطية ككل ، لكن ما سيتم التركيز عليه هو الجهود الرامية لحماية البحر المتوسط كمسطح مائي .

أولا : المبادرات الإقليمية والدولية الأولى لحماية البحر الأبيض المتوسط

كانت المبادرات الإقليمية والدولية من أجل حماية المتوسط عديدة ، سواء في إطار سياسات عالمية أو متوسطية أو مغاربية ، لحماية مياه المتوسط نذكر منها ؛ تلك التي قام بها إتحاد المغرب العربي الموقعة في مراكش يوم 17 فبراير 1989 ؛ في إطار هذه المعاهدة حددت دول الإتحاد بعض الأهداف المشتركة لحماية البيئة البحرية للمتوسط ؛ من خلال نصين قانونيين هما الميثاق المغاربي لحماية البيئة البحرية الموقّع بتونس شهر جانفي 1991 واعتمد في نوفمبر 1992، و الإتفاقية المغاربية للتعاون في المجال البحري ، التي وقعت على إثر اجتماع وزراء الصناعة لدول الاتحاد في مدينة " **تريبولي**" الإيطالية يومي 21 و22 مارس 1990 ؛ حيث أنشأت "اللجنة البحرية المغاربية". غير أن تجميد نشاط مؤسسات الإتحاد سنة 1993 حال دون ذلك، لتتلاشى كل الجهود التي بذلت[1].

وقد حاولت دول الضفة الجنوبية بصيغة انفرادية خاصة تونس والجزائر والمغرب ومصر من خلال قراراتها الوطنية لعب دور في حماية المتوسط؛ وإن كانت إمكانيتها محدودة لغياب التقنيات المتطورة في

[1]– واعلي جمال ؛ مرجع سابق . ص ص 101– 103.

معالجة المياه وحفظها من تسرب نفايات المصانع وناقلات البترول [1]. وعلى دول المغرب العربي بغية التوصل إلى حماية حقيقية وفعالة لحوض المتوسط تبني مقاربة موحدة .

كما تم أيضا إبرام العديد من المعاهدات و الإتفاقيات الدولية و الأورومتوسطية ، ذات الطابع الجماعي لحماية هذا المسطح المائي والمتمثلة في : المبادرة التي قامت بها الفدرالية العالمية للمدن المتوأمة(المدن المتحدة) ؛ والتي حاولت جلب انتباه الدول المشاطئة وفتحت مؤتمرات دورية بين البلديات من أجل التوصل إلى ميثاق المتوسط ؛ الذي تم اعتماده في بيروت 6 جوان 1973، لكن هذا العمل بقي في مراحله الجنينية ولم يتطور،علاوة على ذلك تمت العديد من المبادرات لحماية البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط في إطار المنظمات الحكومية والمؤسسات الدولية .

يمكن كذلك ذكر مؤتمر برلمانات الدول الساحلية ، حول مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط المنعقد بروما من 29 مارس إلى 3 أفريل 1974 ؛ الذي نظمه اتحاد برلمانات* دول المتوسط الذي اعتمد قرار إجماع نهائي يؤيد تعزيز التعاون ما بين دول البحر الأبيض المتوسط للدفاع عن البيئة. كما أوصى باعتماد إتفاقيات شاملة ، لكن اختلافات الدول المتوسطية حول العديد من النقاط حالت دون اتخاذ إجراءات ملموسة وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى فشل مشروع اتفاقية « Neuilly » عام 1974 المقترح لوقاية الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط من التلوث بالنفط ، ويرجع هذا الفشل إلى إختلاف الدول المشاطئة في مؤتمر الأمم المتحدة حول قانون البحار [2].

بعد ذلك تم اعتماد خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في عام 1975 ، حيث عقد مؤتمر في برشلونة من 2 إلى 16 فيفري ، شاركت فيه ستة عشر دولة متوسطية ، وامتنعت دولتان عن الحضور هما ألبانيا والجزائر. اعتمد خلال هذا المؤتمر برتوكولين ؛ يتعلق الأول بمكافحة التلوث الناجم عن الإلقاء من السفن والطائرات والثاني يتعلق بمكافحة التلوث في الحالات الطارئة، بالإضافة إلى عشر قرارات وملحق يتعلق بالتحكيم [3].

---

[1]– ليندة عكروم ؛ مرجع سابق . ص ص 132،133.

* اتحاد البرلمانات الدولي هي منظمة غير حكومية ، تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تجمع ممثلي 76 دولة . **المرجع** : نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط ؛ مرجع سابق . ص 79

[2]– نفس المرجع والصفحة .

[3]– نفسه والصفحة .

و قد تم اعتماد اتفاقية برشلونة؛ لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث في 16 فيفري 1976 ودخلت حيز التنفيذ في فيفري 1978 وألحقت بها مجموعة من البرتوكولات التنفيذية لمكافحة مصادر التلوث[1].

على الرغم من أن إهتمام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط انصب في البداية على مكافحة التلوث البحري؛ إلا أن التجربة سرعان ما أكدت أن التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية وضعف التخطيط، هي أساس معظم المشاكل البيئية ؛ لذلك انتقل النهج القطاعي لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط من مكافحة التلوث تدريجيا إلى التخطيط والإدارة المتكاملة؛ مما دفع الدول المتعاقدة في اتفاقية برشلونة إلى البحث عن نظام قانوني أكثر فعالية، نتج عنه تعديل إتفاقية برشلونة في10 جويلية 1995 والتي أصبحت تسمى إتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية [2].

ثانيا – نظام إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية في البحر الأبيض المتوسط :

اعتمدت إتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث (إتفاقية برشلونة) في 16 فيفري 1976 إلى جانب برتوكولين يتناولان الحماية من التلوث، الناتجة عن الإلقاء من السفن والطائرات ودخلت هذه الوثائق القانونية الثلاث حيّز التنفيذ في 12 فيفري 1978، وتضمنت الاتفاقية كذلك أحكاما تتعلق بوثائق قانونية إضافية لاعتمادها [3] . في عام 1995، اعتمدت الأطراف المتعاقدة تعديلات جوهرية على إتفاقية برشلونة لعام 1976 وأعادت تسميتها لتصبح: **إتفاقية لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط** ، التي دخلت حيّز التنفيذ عام 2004 [4] .

تجسّد الإتفاقية المعدّلة شراكة دولية لحماية البحر وسواحله والاستخدامات وسبل العيش التي تدعمه كما توفّر إطارا حاسما لوضع المعايير والأهداف البيئية التي وافقت عليها جميع الأطراف المتعاقدة [5].

---

[1]– أنظر الملحق رقم (1) .

[2]– برنامج الأمم المتحدة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، إتفاقية برشلونة ؛ اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط و بروتوكولاتها نظرة عامة أثينا: اليونان.2015 .ص 5. تاريخ الإطلاع: 2018/3/26، الساعة 14:00. متحصل عليه : https://wedocs.unep.org/rest/bitstreams/9746/retrieve

[3]– محمود خميس السيد ؛ "البيئة البحرية ". مجلة البيئة العربية : تحديات المستقبل : الفصل 6 ، [د، ت ، ن] . ص88. تاريخ الإطلاع : 2018/3/28 ، الساعة 19:11. متحصل عليه :
http://www.afedonline.org/afedreport/arabic/ch6ar.pdf

[4]– أنظر الملحق رقم (1)

[5] - UNEP/MAP ; " UN Environment/MAP and the Barcelona Convention: Vision, Goals, and Ecological Objectives". 28/3/2018, 19:45. in: https://www.medqsr.org/un-environmentmap-and-barcelona-convention-vision-goals-and-ecological-objective

وقد ألحق بهذه الإتفاقية سبعة بروتوكولات؛ تتناول جوانب محددة من الحفاظ على البيئة المتوسطية وتستكمل الإطار القانوني لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط وهي [1] :

– بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن تصريف النفايات من السفن والطائرات (اعتمد عام 1976 وعدّل عام 1995) .

– البروتوكول المتعلّق بالتعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط حالات الطوارئ (اعتمد عام 2003 عوضا عن بروتوكول 1986 ذي الصلة) .

– بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث، من مصادر وأنشطة برية (المعتمد عام 1980 المعدل عام 1996).

– بروتوكول المناطق المتمتّعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط (اعتمد عام 1995)، عوضا عن بروتوكول عام 1983 ذي الصلة والمرفقات (المعتمدة عام 1993 والمعدلة في أعوام 2009 ،2012، 2013) .

– بروتوكول لحماية البحر المتوسط من التلوث الناجم ، عن استكشاف واستغلال الجرف القاري وقاع البحر وتربته التحتية (اعتمد عام 1994) .

– بروتوكول بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (اعتمد عام 1996) .

– بروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط (اعتمد عام 2008).

1– الإطار المؤسسي :

– **الأطراف المتعاقدة :** الأطراف الـ 22 المتعاقدة في إتفاقية برشلونة هي: إسبانيا، الكيان الصهيوني،ألبانيا إيطاليا ،البوسنة والهرسك ، تركيا ، تونس ،الجبل الأسود ،الجزائر ، سوريا، سلوفينيا ،فرنسا ، قبرص كرواتيا لبنان، ليبيا، مالطة ،مصر ،المغرب ،موناكو ،اليونان والاتحاد الأوروبي. تتعهّد الأطراف باتخاذ التدابير المناسبة وفقا لأحكام الاتفاقية وبروتوكولاتها[2] ؛ والتي هي طرف فيها، للحد من التلوث والوقاية منه ومكافحته

[1]– برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، إتفاقية برشلونة ؛ إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط و بروتوكولاتها نظرة عامة . مرجع سابق . ص ص7، 8.

[2] – أنظر الملحق رقم (1)

إلى أقصى حد ممكن في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى حماية وتحسين البيئة البحرية وذلك للمساهمة في تنميتها المستدامة[1].

كما أنها تتعهّد بتنفيذ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ؛ للسعي لحماية الموارد الطبيعية للبحر الأبيض المتوسط وتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية بطريقة منصفة. وتقوم كذلك الأطراف المتعاقدة بالبت في سياسات خطة عمل البحر المتوسط واستراتيجياتها وميزانيتها وبرنامج عملها في الاجتماعات، التي تعقدها مرة كل عامين،على المستوى الوزاري، كما تقوم بتحديد نقاط اتصال لاستعراض سير العمل والتأكد من تنفيذ التوصيات على الصعيد الوطني ويتولى مكتب مشكّل على أساس تناوبي من ستة ممثلين للأطراف المتعاقدة، ومنتخب حسب المادة 19 من إتفاقية برشلونة إصدار التوجيهات بشأن تنفيذ برنامج العمل في الفترة الفاصلة بين اجتماعات السنتين ، حيث أنشئت " **اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة**" في العام 1995 وفقا للمادة الرابعة من إتفاقية برشلونة كهيئة استشارية للأطراف المتعاقدة، كما تأسّست" **لجنة الامتثال**" في العام2008 لتقديم المشورة للأطراف المتعاقدة ومساعدتها في الوفاء بالتزاماتها بموجب إتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وتيسير امتثالها والتشجيع عليه ، ورصده وضمان تحقيقه [2].

2- الإطار المالي: تستند إتفاقية برشلونة في جانبها العملي من خطط واستراتيجيات على موارد مالية واستناداً إلى المادة 24 من الاتفاقية ، تعتمد الأطراف المتعاقدة قواعد مالية بالتشاور مع المنظمة لتحدد بصورة خاصة مساهماتها المالية في الصندوق الإستنمائي[3]، حيث أنشأت الأطراف المتعاقدة في إتفاقية برشلونة الصندوق الاستئماني المتوسطي في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة لضمان التنسيق الفعال والتمويل لخطة عمل البحر المتوسط ، يدار هذا الصندوق وفقا للقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يجوز تعديل هذه القواعد بالاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويتم تحديد مساهمات الأطراف المتعاقدة على أساس جدول متفق عليه، مع مراعاة جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة [4].

---

[1]- برنامج الأمم المتحدة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، اتفاقية برشلونة ؛ "الإطار المؤسسي" . تاريخ الإطلاع :2018/3/26 ، الساعة 19:23 . متحصل عليه : http://web.unep.org/unepmap/ar

[2]- نفس المرجع .

[3]- أنظر الملحق رقم (1)

[4]- برنامج الأمم المتحدة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، إتفاقية برشلونة ؛" الإطار المالي". تاريخ الإطلاع: 2018/3/26 ، الساعة 19:23 . متحصل عليه : http://web.unep.org/unepmap/ar

3- الإطار التنسيقي :

استنادا إلى المادة السابعة عشر من إتفاقية برشلونة، يضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة خدمات الأمانة للأطراف المتعاقدة من خلال وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط [1]، التي أقيمت في أثينا عام 1982 بإدارة منسّق برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط ، على أساس اتفاق البلد المضيف بين اليونان و برنامج الأمم المتحدة للبيئة . حيث تقدّم الحكومة اليونانية الدعم المالي و اللوجيستي للأمانة[2].

تتمثل المهمّة الأساسية لوحدة التنسيق- كما ينص عليها القرار IG 17/ 5- في تعزيز وتيسير تنفيذ إتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وإستراتيجياتها، والقرارات والتوصيات الصادرة عن الأطراف المتعاقدة في اجتماعاتها العادية . وتتولى الوحدة ضمان التسيير الجيد لمنظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وإعداد برنامج العمل وتنفيذه ودعم الأطراف المتعاقدة في الوفاء بالتزاماتها بموجب الإتفاقية ، وتعمل وحدة التنسيق على تنظيم وتأمين خدمات أمانة السير لاجتماعات الهيئات المنشأة في إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط كما تمثّل الوحدة أمانة سير إتفاقية برشلونة على الصعيدين الدولي و الإقليمي، وتضطلع بالحوار السياسي الرفيع المستوى مع الأطراف الخارجية .

إلى جانب ذلك ، تكفل وحدة التنسيق أن يؤدي نظام الإبلاغ وآلية الامتثال لإتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها مهامهما، ويعهد إليها كذلك تقديم تقارير منتظمة عن حالة البيئة والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط في إطار تنفيذ برنامج عملها تتلقى وحدة التنسيق الدّعم التقني والمساعدة من مكونات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وفقا لولاية كل منها، وللقرارات المحددّة التي تتخذها الأطراف المتعاقدة [3].

---

[1]- أنظر الملحق رقم (1)

[2]- برنامج الأمم المتحدة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، إتفاقية برشلونة ؛ " وحدة التنسيق " . تاريخ الإطلاع 2018/3/26 ، الساعة 19:32. متحصل عليه : http://web.unep.org/unepmap/ar

[3]- نفس المرجع .

المطلب الثاني : أهداف إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية في المتوسط

سيتم ضمن هذا المطلب تحديد أهم الأهداف؛ التي تسعى لتحقيقها الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الأمن البيئي في البحر المتوسط ؛ بحيث تهدف خطة عمل البحر الأبيض المتوسط كإطار عملي و إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية كإطار قانوني ؛ من خلال الإستراتيجيات وخطط وبرامج العمل المقامة على تحقيق الأهداف التالية:

– العمل على إيجاد اتحاد متوسطي للتعاون البيئي : للدول المتعاقدة في إتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها قواسم مشتركة كثيرة ، تكفي لوضع تنظيم جهوي يأخذ المعطيات البيئية موضع الجد. ففكرة إيجاد اتحاد بيئي صعبة للغاية ، نظرا للفوارق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والدينية ؛ التي تميّز دول شمال المتوسط عن دول الجنوب و إن كانت غير مستحيلة ، وقد دعت في هذا السياق إتفاقية برشلونة وبرتوكولاتها ، دول المنطقة إلى تكثيف الجهود وتنسيق برامجها الإقليمية والدولية لمنع التلوث والحد منه في حوض المتوسط [1] . وذلك لتحقيق ما يلي :

– ضمان الإدارة المستدامة للموارد البحرية للموارد البحرية والبرية الطبيعية وإدماج البيئية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

– حماية البيئية البحرية والمناطق الساحلية من خلال ؛ منع التلوث والحد من مدخلات الملوثات سواء المزمنة أو العرضية والقضاء عليها إلى أقصى حد ممكن.

– تعزيز التضامن بين الدول الساحلية المتوسطية ، في إدارة تراثها المشترك ومواردها لصالح الأجيال الحالية والمقبلة و المساهمة في تحسين نوعية الحياة [2].

وانعكس أيضا تجديد تركيز خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ؛ من خلال تعديلات على الوثائق القانونية لاتفاقية برشلونة التي اعتمدت في عام 1995 ببروز مجال أوسع لتطبيق وتحديد إلتزامات الأطراف المتعاقدة في حماية البيئة والمساهمة في التنمية المستدامة لمنطقة البحر المتوسط .

وتشمل هذه الالتزامات ما يلي :

– تطبيق المبدأ الوقائي باتخاذ تدابير فعالة من حيث ؛ التكلفة لمنع التدهور البيئي و تطبيق مبدأ تغريم الطرف الملوّث من خلال ؛ تكاليف إجراءات منع التلوث ومراقبته والحد منه ، وإجراء تقييم للأثر البيئي للأنشطة التي يرجّح أن تخلف آثارا سلبية كبيرة على البيئة البحرية .

[1]– واعلي جمال ؛ مرجع سابق . ص ص 114، 115 .

[2] - UNEP/MAP ; “ UN Environment/MAP and the Barcelona Convention: Vision, Goals, and Ecological Objectives”. Op.Cit .

– تشجيع التعاون في مجال تقييم الأثر البيئي بين الدول ، بما في ذلك خارج حدود ولايتها الوطنية على أساس الإشعار وتبادل المعلومات والتشاور [1].

– تشجيع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية التي تأخذ في الاعتبار حماية المناطق ذات الأهمية من منظور البيئية والمناظر الطبيعية والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية [2].

– وضع تشريع ينظم استغلال الموارد الطبيعية والثروة السمكية ؛لاسيما تلك التي تعرف استنزاف لخيراتها وتحديد صارم لحصص الصيد وحمل دول المنطقة على احترامها.

– وضع معاير لتأهيل الطاقم البحري لدول حوض المتوسط ، ومعايير موحدة للسفن العابرة للمنطقة ومقاييس أمان للمواد المحمولة بحرا.

– وضع تشريع متوسطي صارم ؛ لمنع الدول من صب النفايات في حوض المتوسط والسعي على إيجاد الآليات الكفيلة لضمان ذلك .

– وضع مقاييس موحدة لدول المنطقة في مجال تهيئة السواحل ؛ كالاتفاق على مسافة أمنية للسواحل تستثنى منها النشاطات الصناعية و إعادة توزيعها على مختلف الفضاءات البحرية . وتفادي تمركز الأنشطة الصناعية في منطقة دون أخرى ومنح الاتحاد المتوسطي صلاحيات تسيير الموارد الحية ؛ على اعتبار أنها إرث طبيعي مشترك لدول المنطقة و الإنسانية جمعاء [3].

---

[1]– أنظر الملحق رقم (1)

[2]– برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، إتفاقية برشلونة ؛ إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط و بروتوكولاتها نظرة عامة . مرجع سابق . ص 6.

[3]– واعلي جمال ؛ مرجع سابق . ص 115.

المطلب الثالث : برامج حماية البيئة البحرية و المنطقة الساحلية للبحر المتوسط

تستند إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط ، كإطار قانوني إلى جانب خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ؛ كإطار تطبيقي ، على العديد من البرامج ، التي تساعد على تأدية المهام وتطبيق القوانين والتشريعات المتفق عليها ، وهو ما سيتم التطرق إليه ضمن هذا المطلب .

1- برنامج تقييم ومراقبة التلوث في البحر المتوسط ـ مدبول ـ : تم تصميم برنامج مدبول ؛ لدعم الأطراف المتعاقدة في إتفاقية برشلونة ، في تحديد وتوصيف مستويات التلوث البحري ومصادرها وتأثيرها على بيئتها البحرية والساحلية واتخاذ تدابير منسقة وتنفيذ خطط عمل وطنية و إقليمية للمراقبة والتخلص التدريجي من التلوث من مصادر برية ، استنادا إلى نهج النظام الإيكولوجي، ويعد مدبول البرنامج الأول طويل الأمد الذي يعزّز التعاون الإقليمي لمنطقة البحر الأبيض بأسرها [1].

2- المركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ الناشئة عن التلوّث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط : تقع إدارة المركز على عاتق المنظمة البحرية الدولية ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. والهدف الرئيسي له هو المساهمة في منع التلوث الناشئ عن السفن والحد منه ومكافحة التلوث في الحالات الطارئة . كما يعمل المركز على مساعدة الأطراف المتعاقدة ، في الوفاء بالتزاماتها بموجب إتفاقية برشلونة وبروتوكول الحماية في الحالات الطارئة ، وكذلك تنفيذ الإستراتيجية الإقليمية لمنع التلوث البحري الناشئ عن السفن والتصدي له ، التي ترد أهدافها وغاياتها الرئيسية في الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة[2].

3- مركز النشاط الإقليمي – الخطة الزرقاء – : مقره بفرنسا يعتمد المركز نهجا منتظما و إستشرافيا إزاء قضايا البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط ، ويستخدم في ذلك أدوات المراقبة والتقييم ، حيث يتقدم الخبراء بتصورات للتسوية بين المتطلبات البيئية وحقائق التنمية الاقتصادية بهدف مساعدة البلدان المتوسطية على اتخاذ القرارات في ضوء آفاق المستقبل [3].

4- مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية : مقر المركز في "**سبليت**"، كرواتيا و هو يهدف إلى المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمناطق الساحلية والاستخدام المستدام لمواردها الطبيعية.

---

[1]- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط إتفاقية برشلونة ؛ برنامج تقييم ورصد التلوث في البحر المتوسط . أثينا، 2015. ص2 . تاريخ الإطلاع 2018/3/28. الساعة 17:3 ، متحصل عليه :
https://wedocs.unep.org/rest/bitstreams/9744/retrieve

[2]- برنامج الأمم المتحدة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ؛ "عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ". تاريخ الإطلاع : 2018/03/31 ، الساعة 15:00. متحصل عليه : http://web.unep.org/unepmap/ar

[3] - UNEP/MAP ; The Mediterraneaa Acion plan (MAP) . Athens . August 2000.p 8 . .31/3/2018, 18:50. in :
https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/602/_map_brochureeng.pdf?sequence=3&isAllowed=y

كما يقدّم المركز المساعدة لبلدان البحر الأبيض المتوسط في تنفيذ إتفاقية برشلونة، وفي الوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وهو نهج شامل للتخفيف من حدة المشاكل التنموية في المناطق الساحلية الهدف منه هو معالجة مشاكل فورية ذات طبيعة تنموية ، من خلال الإجراءات ذات الأولوية في عدة مجالات ، مع بهدف إثراء ممارسات الإدارة البيئية السليمة[1].

5- مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة : مقر المركز هو في تونس ، يكمن الهدف من هذا المركز في المساهمة في حماية المناطق الساحلية ذات القيمة الطبيعية والثقافية والأنواع المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات البحرية والمحافظة عليها وإدارتها إدارة مستدامة. كما يوفر المركز المساعدة للأطراف المتعاقدة للوفاء بالتزاماتها بموجب إتفاقية برشلونة وفي إطار بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة للتنوع البيولوجي؛ وتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتنفيذ الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة .[2]

6- مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين : يهدف هذا المركز إلى المساهمة في منع التلوث ، وفي الإدارة المستدامة والفعالة للخدمات والمنتجات والموارد ، على أساس النهج المتكامل للاستهلاك والإنتاج المستدامين الذي اعتمده برنامج الأمم المتحدة للبيئة . يوفر كذلك المركز المساعدة للأطراف المتعاقدة في تنفيذ إتفاقية برشلونة وبروتوكول المصادر البرية وبروتوكول النفايات الخطرة والبروتوكول البحري. مقر المركز هو في برشلونة ، إسبانيا[3].

7- مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والتواصل : يكمن هدف المركز في المساهمة في جمع المعلومات وتبادلها، ورفع مستوى الوعي العام والمشاركة، وتعزيز عمليات صنع القرار على الأصعدة المحلية والإقليمية. وفي هذا السياق، تبرز مهمته في تقديم خدمات المعلومات والتواصل الكافية وإتاحة تكنولوجيات البنية التحتية للأطراف المتعاقدة لتنفيذ المادة 12 من إتفاقية برشلونة بشأن المشاركة العامة ، والمادة 26 بشأن تقديم التقارير إلى جانب العديد من المواد المتعلقة بمتطلبات تقديم التقارير، في إطار البروتوكولات المختلفة وبالتالي تعزيز قدرات إدارة المعلومات والتواصل. ولتأمين توافر معرفة بيئية متماسكة وسليمة من الناحية

---

[1]- برنامج الأمم المتحدة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، اتفاقية برشلونة ؛ "عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط" . مرجع سابق .

[2]- نفس المرجع .

[3]- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، إتفاقية برشلونة ؛ إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط و بروتوكولاتها نظرة عامة . مرجع سابق . ص 16.

العلمية، يسعى المركز جاهداً إلى التعاون الوّثيق مع غيره من الهيئات الدولية العاملة في مجال البيانات البيئية وإدارة المعلومات. مقر المركز هو : روما، عاصمة إيطاليا [1].

8- برنامج الرصد والتقييم المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط وساحله ومعايير التقييم ذات الصلة :

اعتمدته الأطراف المتعاقدة في إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط ، وهي دول المتوسط الواحد والعشرون في اجتماعها العادي التاسع عشر في أثينا من 9ـ إلى 12 فيفري 2016 (MAP) ، وهو برنامج يستند على خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في دورتها الثانية لتنفيذ نهج النظام الايكولوجي في الفترة عام 2016 إلى 2021 ، أمّا الهدف العام هو تقييم حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط وساحلها [2].

و في هذا السياق، وافق الاجتماع التاسع عشر للأطراف المتعاقدة عام 2016 على البرنامج المتكامل للرصد والتقييم في البحر المتوسط و الساحل ، ومعايير التقييم ذات الصلة في قراره IG. 22/7 وضع مبادئ الرصد المتكامل ، والتي ستراقب لأوّل مرة التنوع البيولوجي والأنواع غير الأصلية والتلوث البحري والسواحل بطريقة متكاملة[3] . فهو يعد العمود لنهج النظام الايكولوجي والجهود المنسقة بين الأطراف المتعاقدة على جميع المستويات،حيث اتخذت الأطراف المتعاقدة باتفاقية برشلونة تماشيا مع عملية نهج النظام الإيكولوجي أوائل عام 2008[4] .

ما يمكن قوله في الأخير،أن جل هذه البرامج القائمة، تعمل على التعاون التقني والعلمي بين دول المتوسط في مجال حماية البيئة المتوسطية . حيث تم تفعيلها كجانب عملي لتطبيق الأطر القانونية لإتفاقية حماية البيئة البحرية ؛ ذلك أنها بالأساس مرتكزات أساسية لتنفيذ خطط وإستراتجيات ذات نطاق واسع وشامل قصد تقديم حماية تتسم أكثر بالتنسيق والفاعلية لحماية المتوسط .

---

[1]- نفس المرجع . ص 17.

[2]- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، إتفاقية برشلونة ؛ برنامج الرصد والتقييم المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط وساحله ومعايير ذات الصلة . اليونان ، 2017. ص 5. تاريخ الإطلاع: 2018/4/3 ،الساعة 11:37. متحصل عليه :
https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/17012/imap_2017_ara.pdf?sequence=&isAllowed=y

[3] -UNEP/MAP; Integrated Monitoring and Assessment Programme of the Mediterranean Sea and Coast . Greece, 2016. P: 2. 4/4/2018 , 11 : 09. in :
https://www.medqsr.org/integrated-monitoring-and-assessment-programme-mediterranean-sea-and-coast

[4]- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، إتفاقية برشلونة ؛ برنامج الرصد والتقييم المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط وساحله ومعايير ذات الصلة . مرجع سابق . ص ص 5- 9 .

المبحث الثاني : إستراتيجيات تحقيق الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط

ضمن خطة عمل البحر الأبيض المتوسط كإطار عملي، ممول من الإتحاد الأوروبي وبرعاية أممية؛ من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة الراعي الرسمي والمتتبع الدائم لعمليات التنفيذ . وكضابط قانوني اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للمتوسط وبروتوكولاتها السبع؛ ترجمت الجهود المبذولة في سبيل حماية البحر الأبيض المتوسط من خلال العديد من الاستراتيجيات الدؤوبة، وهو ما سيتم تناوله ضمن هذا المبحث.

المطلب الأول: العمل الإستراتيجي للتصدّي للتلوث من الأنشطة البرية

وفقا لبروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية ، تتعهد الأطراف بالقضاء التدريجي على المدخلات، من المواد السامة، المداومة والمتراكمة . ومن أجل هذا الغرض تضع وتنفذ منفردة أو مجتمعة حسب الاقتضاء برامج وخطط عمل وطنية وإقليمية تحتوي على تدابير وجداول زمنية[1]. وتنفيذا لما جاء في المادة (5) من هذا البروتوكول وفي المادة (8) من إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للمتوسط ،اعتمد مؤتمر الأطراف العاشر في العام 1997 برنامج العمل الاستراتيجي للتصدّي للتلويث من الأنشطة البرية (SAP MED) ، وهو يهدف إلى تحسين إدارة مشتركة للتلوث الآتي من مصادر برية [2].

حيث تم في جزيرة (أسخيا) خليج نابولي 15-18 جوان 1997 بدعوة من إيطاليا تنظيم المرحلة الثانية من مشروع صندوق البيئة العالمي ، وقد عهدت الحكومة الإيطالية إلى منظمة (Mediterran Fondo) غير الحكومية تنظيم الاجتماع بدعم من منطقة "**كامبانيا**" ومحافظة نابولي ومصرف بنك "**دي مابولي**"، حيث مثّلت سبع عشرة دولة والاتحاد الأوروبي كطرف ،إضافة إلى منظمة الصحة العالمية و(UNIDO) والبنك الدولي و6 منظمات غير حكومية، واشتمل جدول الأعمال على دراسة الوثائق المختلفة التي أعدت بموجب المنحة، التي دفعها صندوق البيئة العالمي إلى خطة عمل البحر المتوسط ، وقد كان هذا البرنامج التتويج العملي لمسار الاجتماعات والوثائق التي قدمت [3].

---

[1]– أنظر الملحق رقم (1)

[2]– برنامج الأمم المتحدة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، إتفاقية برشلونة ؛ " الاستراتجيات " . تاريخ الإطلاع: 2018/4/3، الساعة 20:32. متحصل عليه : http://web.unep.org/unepmap/ar

[3]– خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ؛ "برنامج العمل الاستراتيجي من أسخيا(ايطاليا) إلى غاليفادا (اليونان)" . أمواج المتوسط . العددان : 35/ 36 ، 1998/1997 . ص4 . تاريخ الإطلاع : 2018/4/2، الساعة 13:45. متحصل عليه : https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/374/mwa3536.pdf?sequence=6&isAllowed=y

وفي اجتماع الخبراء الثاني في 12-13 أكتوبر 1997 ،عقد الاجتماع الثاني بحضور السيد "**برنيتا**" موظف برنامج وحدة التنسيق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق البيئة العالمي وفي "**تيروبي**" ، حيث تمت مناقشة تجسيد هذا البرنامج ، كما أنه ينظر إليه كمتابعة واستمرار للإجراءات المتخذة ضمن سياق مدبول و البرتوكول المتعلق بالتلوث من المصادر البرية [1].

أ- أهداف برنامج العمل الاستراتيجي للتصدي للتلوث من أنشطة برية

يهدف برنامج العمل الاستراتجي ؛ إلى تحسين نوعية البيئة البحرية من خلال ،المشاركة في إدارة أفضل للتلوث البري ، ويهدف أيضا لتيسير تنفيذ الأطراف المتعاقدة في بروتوكول المصادر البرية. ومن ثم قد صمم لمساعدة الأطراف لاتخاذ إجراءات منفردة أو مشتركة ، وخفض مستوى تدهور البيئة البحرية ، والعمل على إصلاحها من آثار الأنشطة البرية ، والعمل على استعادة القدرة الإنتاجية والتنوع البيولوجي للبيئة البحرية. بالإضافة إلى تحليل الخط القاعدي المتوقع والأعمال الإضافية التي في حاجة لحل . و تحديد العناصر وإعداد مبادئ توجيهية ؛ لوضع خطط عمل وطنية لحماية البيئة البحرية من أنشطة برية ، و تحديد الأدوار المحتملة للمنظمات الغير حكومية في تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي . [2]

ب- أولويات العمل في برنامج العمل الإستراتيجي للتصدي للتلوث من أنشطة برية :

هناك حاجة لتحليل الأهداف والأنشطة لحل كل مشكلة أولوية عبر الحدود ، والأخذ بعين الاعتبار برنامج العمل العالمي واشنطن 1995 ، وبروتوكول المصادر البرية والتحليل الشخصي عبر الحدود اختيرت فئات المواد التالية – باعتبارها أولويات- وتشمل البيئة الحضرية والبيئة الصناعية وقد وضعت لهذه الأولويات مشاريع مع تحديد الفترة الزمنية ؛ التي يتم فيها تجسيد المشروع من(2000 إلى 2005 إلى 2025) :

1- متابعة التقدّم المحرز في الحد من التلوث والقضاء على البقع الساخنة، تم أيضا وضع نظام للتبليغ وهو يعمل منذ العام 2003 من خلال وضع وتقديم الأعمال الملوثة حسب المصدر لعدد كبير من الملوثات يتراوح من 2 إلى 5 سنوات . و قد أجرى برنامج مدبول تقييما حول مدى تنفيذ برامج العمل الوطنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ،الذي اعتمد من قبل الأطراف المتعاقدة عام 2016[3].

---

[1]- نفس المرجع . ص ص4 ،5.

[2]- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛ " (UNEP(OCA)/MED IG.11/9) " أكتوبر 1997 . ص 6. تاريخ الإطلاع: 2018/4/2، الساعة 11:23. متحصل عليه : https://wedocs.unep.org/rest/bitstreams/4633/retrieve

[3]- برنامج الأمم المتحدة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، اتفاقية برشلونة ؛ " الاستراتجيات ". مرجع سابق .

– معالجة عدد كبير من بما في ذلك المواد السامة ، الثابتة وتكون عرضة للتراكم الحيوي المعادن الثقيلة المواد المشعة والمغذيات والمواد الصلبة المعلقة والنفايات الخطرة ، وفقًا لبروتوكول (LBS) بما في ذلك البيئة الحضرية (مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة وتلوث الهواء ، التنمية الصناعية) .

– تطوير العمل الوطني وفقا للمادة (5) من بروتوكول(LBS) والإجراءات المحلية وتحديد سياسة الأولوية القانونية والمؤسسية والحد من التلوث، بما في ذلك احتياجات الاستثمار لتلبية أهداف (SAP-MED) المتفق عليها.

– متطلبات الإبلاغ عن(SAP-MED) وتنفيذ خطة العمل الوطنية على أساس دوري (كل خمس سنوات) وفقا للمادة 13 من بروتوكول (LBS) .

– تقديم إطار تشغيلي لتنفيذ (SAP-MED) في عام2000 بما في ذلك إنشاء الحوكمة اللازمة والإعداد على المستوى الإقليمي والمستويات الوطنية، بمساعدة الأطراف المتعاقدة في إتفاقية برشلونة

– تفصيل خطط العمل الوطنية في 2004-2005 و تحديد خطط العمل الوطنية للتدخلات الرئيسية من السياسة والطبيعة التنظيمية ، وكذلك استثمارات ملموسة في مجال التلوث و اتخاذ التدابير المقدمة في خطط العمل الوطنية كان من المتصور أن يكون أنجزاها بحلول عام 2010 و عام 2015 [1].

تم تقييم الخطط الإقليمية المعتمدة في2009 و2012 و2013، التي تم تفويضها بواسطة القرار(COP17) ـ باريس ـ فرنسا عام2012، وأعدت في إطار البرنامج (UNEP/MAP_MEDPOL) وفي إطار الشراكة الإستراتيجية للبحر المتوسط (MedPartnership)، و هي جهد جماعي من المنظمات الرائدة (الإقليمية ، الدولية ، والغير الحكومية ، إلخ.) .

– مراجعة مكتبية للإطار القانوني الإستراتيجيات والخطط الوطنية وجميع المعلومات والبيانات المتاحة على حالة البيئة، لكل منهما بهدف تقييم مدى دعم الأطراف تنفيذ خطة العمل الوطنية والفجوات الموجودة، مع تحليل البيانات المبلغ عنها والمنشورة من جانب الأطراف المتعاقدة بشأن إصدارات الملوثات في البيئة البحرية [2].

ج – المخرجات الإقليمية لتطبيق (SAP-MED)

أدى تنفيذ المكون الإقليمي لبرنامج (SAP-MED) إلى التطوير وصياغة نطاق واسع من السياسات والمبادئ التوجيهية والأدوات الأخرى الداعمة للأطراف ؛ في تعزيز جهودها لتنفيذ إتفاقية برشلونة

[1] - UNEP/MAP ; Strategic Action Programme to Address Pollution from Land Based Activities (SAP-MED) and related National Action Plans (NAP) Implementation Status 2000–2015. Athens, Greece,2015.p6 . 5/4/2018. 20:59 in: https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/9919/SAPMED_NAP_Implementation20002015.

[2] - Ibidem . p 7.

والبروتوكولات ذات الصلة، مع التركيز بشكل خاص على البيئة الحضرية كأوليات مطروحة للعمل والتعديلات المادية و تدمير الموائل*، والرسم البياني التالي توضيح كمي لعرض ونطاق التسليمات لبرنامج العمل الإستراتيجي للتصدي للتلوث من أنشطة برية .

الشكل رقم (1) : نطاق المخرجات التي تم تسليمها في إطار المكون الإقليمي في إطار(SAP-MED)

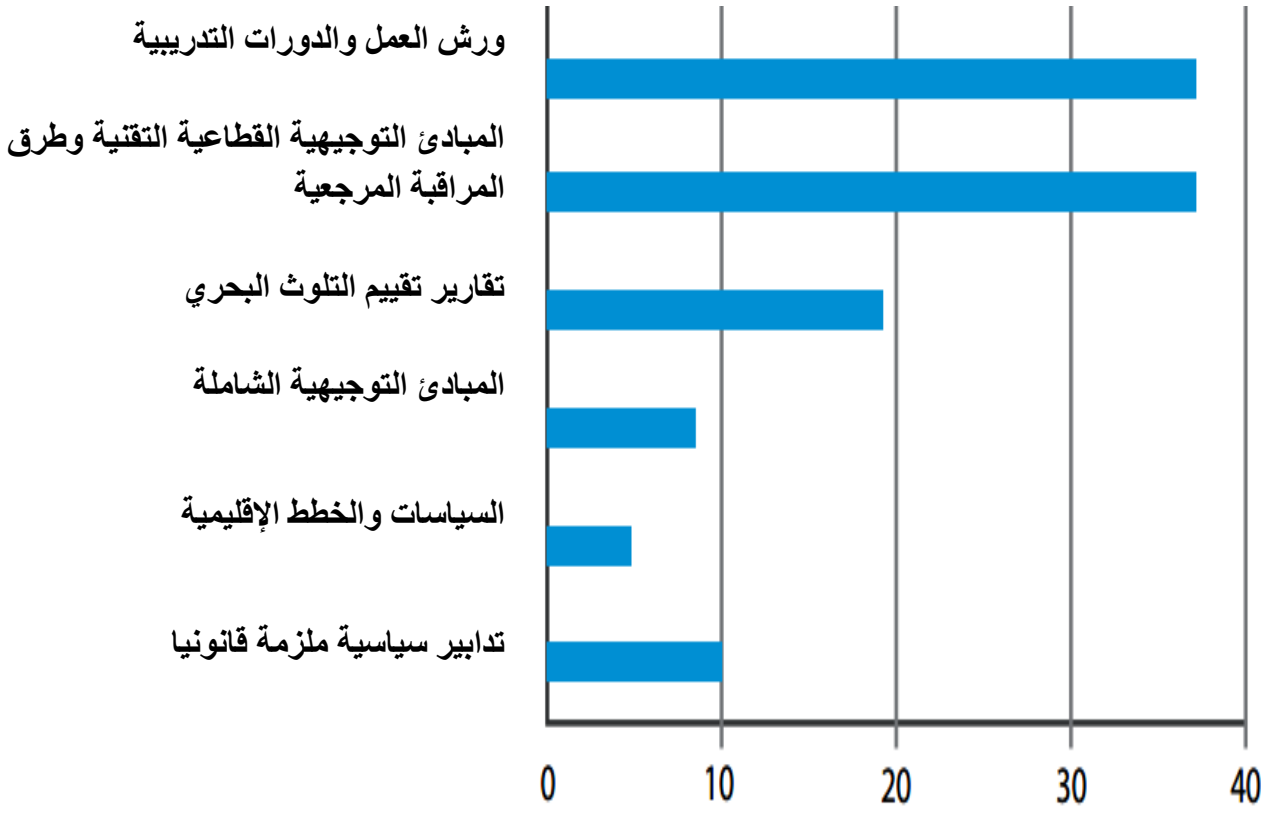

المصدر : Ibidem. p 10. .

ما يلاحظ من خلال هذا الرسمي البياني، أن نسب التسليمات المنجزة في إطار المكوّن الإقليمي (SAP_MED)على المستوى القطاعي؛ من ورشات عمل ودورات تدريبية وطرق تقنية ، كما شملت المخرجات مبادئ وسياسات توجيهية وتدابير قانونية قصد الإلمام بكل مناحي المشروع من أجل تقديم حماية فعالة للمتوسط .

* الموائل : هي أراضي أو مواقع مائية تكون فيها مجموعات الأنظمة الإيكولوجية قد تكونت إلى حد كبير من أنواع النبتات والحيوانات المحلية . **المرجع** : مؤسسة التمويل الدولية ؛ "سياسات العمليات ". نوفمبر 1998 ، ص 4 . تاريخ الإطلاع : 2018/4/27. الساعة 19:37. متحصل عليه : www.ifc.or

وما يمكن قوله حول منجزات التنفيذ ؛ لبرنامج العمل الإستراتيجي للتصدي للتلوث من مصادر برية من 2005-2015 في إطار التقرير المتحصل عليه ما يلي:

– فيما يتعلق بالقوانين البيئية حوالي 80% إلى 100% من البلدان المتوسطية قد أدخلت على نطاق واسع قوانين حماية البيئة البحرية .

– فيما يخص السياسات ما يقارب 80% إلى 90 % من البلدان المتوسطية أدخلت سياسات حماية البيئة البحرية في المتوسط

– فيما يخص إنشاء الهياكل المناسبة للرصد والسماح بالتفتيش تم انجاز 60% إلى 75% ، وأكثر من 80% من القوانين والأطر القانونية تدعم خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، و50%منها تدعم وتوفر الرصد المتكامل للبرامج البحرية والساحلية [1].

المطلب الثاني: خطة العمل الإستراتيجية للمحافظة على التنوع البيولوجي والإيكولوجي البحري في المتوسط

تعرّض البحر الأبيض المتوسط لتدهور بيئي فضيع أدّى إلى اختفاء العديد من الموائل الطبيعية وفقدانها وقد ارتبط هذا الأخير بالعديد من التهديدات ، كالتلوث والاستغلال الغير عقلاني للموارد الطبيعية. لذا تطلّب الأمر تبنّي تدابير وإستراتيجيات بخصوص هذا المشكل البيولوجي؛ يمكن حصرها في إستراتيجيتين: هما خطة العمل الإستراتيجية للمحافظة على التنوع البيولوجي وتطبيق نهج النظام الإيكولوجي.

أوّلا – خطة العمل الإستراتيجية للمحافظة على التنوّع البيولوجي (SAP BIO)

إن صيانة التنوع البيولوجي جاءت في إطار إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية في مادتها(10) التي أقرّت بأن:" تتخذ الأطراف المتعاقدة منفردة أو على نحو مشترك ، كافة التدابير المناسبة لحماية وصيانة التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية النادرة والهشة وكذلك الأنواع البرية للحياة الحيوانية والنباتية النادرة أو المهددة و موائلها في المنطقة التي تنطبق عليها هذه الإستراتيجية[2].

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط واحدة من النقاط الساخنة للتنوع البيولوجي، فما يقارب 13000-30000 من النباتات مستوطنة في البحر، ويتم اكتشاف المزيد منها كل عام ولكنها مهددة بيولوجيا[3]. و في ظل التهديدات المعقدة المحيطة بالتنوع البيولوجي لا بد من اتخاذ طائفة واسعة من التدابير وتنفيذها ، وفي

[1] - UNEP/MAP ; Strategic Action Programme to Address Pollution from Land Based Activities (SAP-MED) and related National Action Plans (NAP) Implementation Status 2000 –2015. Op. cit . p12.

[2] – أنظر الملحق رقم (1) .

[3] -The Mediterranean Basin: the spice of life ; 31/03/2018/,12:25.in: http://birdlife.maps.arcgis.com/apps/MapJournal/index.html?appid=0370696a3e124396bf4954f5fefb09cc

هذا السياق شهد عامي2001 و 2002 إجراء عملية هامة للتقدير والتشاور بدعم مالي من المرفق العالمي للبيئة وبهدف وضع خطة إستراتيجية ترمي إلى تعزيز التنوع البيولوجي . وبصورة إجمالية فقد أسهم نحو 120 خبيرا في هذه العملية التي تألفت من أنشطة على الأصعدة الوطنية و الإقليمية للتنوع البيولوجي البحري والساحلي[1].

لذلك اعتمد مؤتمر الأطراف المتعاقدة في إتفاقية برشلونة الثالث عشر خطة العمل الإستراتيجية للمحافظة على التنوع البيولوجي البحري والساحلي ، في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، في العام 2003 ، حيث تهدف الخطة إلى إنشاء قاعدة منطقية لتنفيذ بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة ،من شأنها أن تزوّد الأطراف المتعاقدة في إتفاقية برشلونة والمنظمات الدولية والوطنية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة وكافة الجهات الأخرى المعنية ؛ بحماية البيئة المتوسطية الطبيعية و إدارتها، بالمبادئ والتدابير والإجراءات الملموسة والمنسقة على المستوى الوطني والإقليمي وعبر الحدود . من أجل الحفاظ على البيئة البحرية والساحلية المتوسطية وتنوّعها البيولوجي، في إطار الاستخدام المستدام ومن خلال تنفيذ بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة المعتمد عام 1995[2].

أ- أهداف إستراتيجية المحافظة على التنوع البيولوجي في البحر المتوسط :

تدعو خطة العمل الإستراتيجية للمحافظة على التنوع البيولوجي إلى اعتماد تدابير محددة وتوصي بأساليب تهدف إلى تحقيق ما يلي :

- الحد من أسباب منع الآثار المؤذية للتنوع البيولوجي أو التخفيف منها .
- ترويج السياسات و الإجراءات والتقنيات القطاعية المواتية للصون البيولوجي ، وعلى وجه الخصوص فيما يتصل بصيد الأسماك والسياحة والزراعة .
- تحديد الثغرات و أوجه اللبس والاتجاهات في ميدان المعرفة العلمية .
- تعزيز الهياكل القانونية أو تحديثها أو تحسينها .
- توفير التدريب والنهوض بالقدرات لوضع الاستراتيجيات وتنفيذها .

---

[1]- الشاذلي ريس ؛ "إستراتيجية لصون التنوع البيولوجي البحري والساحلي" . أمواج المتوسط ، العدد: 50 . 2003. ص 4 . تاريخ الإطلاع : 2018/3/31 ، الساعة 19:24 . متحصل عليه :
https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/388/mwa50.pdf?sequence=6&isAllowed=yque

[2]- برنامج الأمم المتحدة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، إتفاقية برشلونة ؛ " نهج النظام الأيكولوجي" . تاريخ الإطلاع :2018/03/31 ، الساعة 15:00. متحصل عليه :
http://web.unep.org/unepmap/ar

– دمج تدابير الخطة ضمن السياقات العامة لاتخاذ القرارات الإقليمية والوطنية .

– تشجيع وتنفيذ برامج وحملات المشاركة الساعية إلى إطلاع الرأي العام, وزيادة وعيه بشأن صون التنوع البيولوجي [1].

وقد حدّد لهذه الإستراتجية ضوابط لتنفيذها وهي كالتالي [2] :

- سلم المدى : يمثل المرجعية المكانية التي يقع فيها تطبيق الهدف بالتميز بين :
  - المستوى الإقليمي: إقليم المتوسط بأكمله و المستوى تحت الإقليمي : يخص جزءا معينا من إقليم المتوسط (افريقيا الشمالية ، الجنوب الشرقي للمتوسط ، غرب المتوسط)
  - المستوى الوطني : يخص كل بلد مشارك والمستوى تحت الوطني : يخص جهات معينة في بلد ما مثل (صقلية ، الأندلس ، بحر إيجة بتركيا ، الكريت ...)
- الفاعلون : وهم المؤسسات والأجهزة القادرة على القيام بأعمال مقترحة لبلوغ الأهداف المرسومة .
- الإطار الزمني :
  - المستوى القريب قبل 2006 ، أما المستوى المتوسط : قبل 2006.
  - المستوى البعيد : بعد 2010.
- قابلية الإنجاز: سهولة الانجاز التطبيقي ليكون كل هدف فعليا دون الاكتراث بمستوى الاستعجال وبحسب (الظروف اللوجستية ، الاقتصادية / المؤسساتية).

ب– نتائج إستراتيجية المحافظة على التنوع البيولوجي في المتوسط .

ما يمكن قوله حول هذه الإستراتيجية من خلال الإطار المحدد لها تم القيام بالعديد من المشاريع الوطنية والإقليمية لحماية التنوع البيولوجي ،حيث شمل التحليل 19 تقريرا وطنيا و58 خطة عمل وطنية ومجموعة من الأعمال الإقليمية المتنوعة مابين برامج إعلامية و سياسات تطبيقية ، في سبيل حماية التنوع البيولوجي. كما تم القيام بإنشاء العديد من المحميات [3]. أما الجدول التالي فيوضح مجموع الاستثمارات والمشاريع الوطنية و الإقليمية التي تم رصدها ضمن مشروع **باس بيو** في إطار التقرير المتحصل عليه :

---

[1]– الشاذلي ريس ؛ مرجع سابق . ص 5.

[2]– برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ؛ برنامج العمل الإستراتيجي للمحافظة على التنوع البيولوجي بالإقليم المتوسطي (باس بيو). مرجع سابق . ص 40.

[3]– نفس المرجع . ص 69.

الجدول رقم (4):عدد الأنشطة ومجموع الاستثمارات الضرورية في إستراتجية المحافظة على التنوع البيولوجي

الصنف	عدد الأنشطة	الاستثمارات المقدرة بالدولار الأمريكي
خطط العمل الوطنية	158	38.981.000
أنشطة أخرى ذات الأولوية	168	57.848.000
أنشطة إقليمية ذات الأولوية	30	40.055.000
المجموع	256	136.884.000

المصدر : نفسه . ص 69.

ما يلاحظ في هذا الجدول أن ، الخطة الإستراتيجية للمحافظة على التنوع البيولوجي في منطقة المتوسط بما فيه البحر، قد ركزت على الخطط والأعمال الوطنية لكل دولة منفردة على اعتبار أن مصادر التهديد الرئيسية للتنوع البيولوجي هي الممارسات البيئية الخاطئة للبلدان المشاطئة، لذا فإن انتشار نقاط وخطط الحماية في كل بلد سيقي البحر من ويلات التلوث .

وفي هذا الصدد تم أيضا، تطبيق نظام آخر قصد متابعة حماية التنوع النباتي والحيواني الموجود في البحر المتوسط والمنطقة المتوسطية ككل يسمى :**النهج الإيكولوجي في المتوسط** قصد تقديم حماية فعالة للطبيعة المتوسطية وللكائنات البحرية ، وهو مشروع جديد قائم ضمن خطة العمل من أجل المتوسط .

ثانيا – تطبيق نهج النظام الإيكولوجي* في المتوسط

في جانفي عام 2008 وخلال الإجتماع العادي الخامس عشر للأطراف المتعاقدة في إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط وبرتوكولاتها في مدينة **ألمرية** الإسبانية تقرّر اتخاذ عدد من الخطوات تسبق انعقاد الاجتماع في مدينة مراكش المغربية في جانفي 2009 تلقت خطة عمل البحر المتوسط منحة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 685.000 يورو لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي وإذا ما أضيفت

* نهج النظام الإيكولوجي:« هو نظام يشتمل على التفاعل بين مجتمع من الكائنات الحية في منطقة معينة وبيئتها غير الحية ويشكل البشر جزاءا من النظام الإيكولوجي لا عنصرا منفصلا عنه وخدمة النظم الإيكولوجية هي الفوائد المهمة التي يجنيها بني الإنسان من النظم الإيكولوجية التي تعمل بشكل صحي ولاسيما الأكسيجين وتكوين التربة وتنقية المياه ». **المرجع** : خطة عمل المتوسط ؛" تنفيذ النهج الإيكولوجي في البحر الأبيض المتوسط ". أمواج المتوسط . العدد : 58. أكتوبر 2009. ص4. تاريخ الإطلاع: 2018/3/31، 12:34. متحصل عليه :
https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/627/mwa58.pdf?sequence=6&isAllowed=yque

الأموال المتوافرة للأنشطة المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومكافحة التلوث فإن المبلغ المتاح للتنفيذ المبكر للنهج الإيكولوجي يصل إلى 721.0000 يورو [1].

يقود مركز المناطق المحمية الخاصة التابع لخطة عمل المتوسط في مدينة تونس تنفيذ العديد من مكوّنات المشروع وتسعى خطة عمل المتوسط إلى وضع تقييم للفجوات في المعلومات على مستوى الأقاليم عن طريق مركزها "**مدبول** " من أجل التعاون . و في هذا السياق يقول السيد **أنجليديز** (Angelidis) أن:" خبراء تقنيين سيشاركون في عملية التقييم وأن المؤمول إنجاز هذا العمل التقييمي عام 2010. بالإضافة إلى التقييم فإن برنامج الخطة الزرقاء يعد تحليلا اقتصاديا واجتماعيا لنهج النظام الإيكولوجي في المتوسط بمساعدة الوزارات والمصالح والسلطات المحلية من أجل الوصول إلى نتيجة إيجابية"[2].

يشكل نهج النظام الايكولوجي المبدأ التوجيهي لتنفيذ جميع السياسات البيئوية والتنموية لتحقيق حالة بيئة جيدة في المتوسط ، وتسعى الأطراف المتعاقدة من خلاله إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- أهداف تطبيق نهج النظام الايكولوجي في المتوسط هي :

1- الحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيزه.

2- عدم قيام الأنواع غير الأصلية بإحداث تغييرات ضارة بالنظام الإيكولوجي.

3- ألا تؤدي التغييرات في مكوّنات شبكات الأغذية البحرية إلى تأثيرات ضارة في المدى الطويل.

4- منع الترسّب الأتروفي الاصطناعي.

6- المحافظة على سلامة قاع البحر.

7 – المحافظة على الديناميات الطبيعية للمناطق الساحلية والنُظم الإيكولوجية والمناظر الطبيعية الساحلية.

8- ألا تؤذي القمامة البحرية والساحلية النُظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية[3].

---

[1]- نفس المرجع . ص18.

[2]- نفسه والصفحة .

[3]- برنامج الأمم المتحدة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، إتفاقية برشلونة ؛" نظام النهج الايكولوجي ". مرجع سابق.

ب : مخرجات تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي :

إنّ إدخال نهج النظام الإيكولوجي في عمل خطة عمل البحر الأبيض المتوسّط / إتفاقية برشلونة وتحقيق حالة بيئية جيدة في البحر الأبيض المتوسط وساحله ، لقي دعماً عن طريق مشاريع عديد يمولها الاتحاد الأوروبي بما في ذلك مشروع(EcAP –MED 1 (2012-2015 و EcAP-MED 2 (2015-2018)[1].

دعم المشروع في مرحلته الأولى (EcAP MED 1- 2012_2015) برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في تنفيذ خارطة الطريق المتعلّقة بتطبيق نهج النظام الإيكولوجي في المتوسّط. حيث قام المشروع بتقييم حالة البيئة البحرية والساحلية بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كما قام بتيسير التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة وساعد على وضع الأهداف التشغيلية والبيئية للبحر المتوسط وساحله على أساس نهج النظام الإيكولوجي، ووضع برنامج التقييم والرصد المتكامل، واختبار مؤشر مشترك محتمل متعلّق بالتغيّرات في استخدام الأراضي الساحلية . بالإضافة إلى ذلك ، دعّم المشروع تنفيذ الخطة الإقليمية لمعالجة القمامة البحرية، ووضع خطة العمل البحرية وبناء إطار لتسهيل الإنشاء المشترك لمناطق متمتعة بحماية خاصة ذات أهمية في المتوسّط في البحار المفتوحة . و قد بلغت الميزانية الإجمالية للمشروع 1.716.000 يورو. أما المشروع الثاني فلا يزال قيد الإنجاز وسيتم طرح تقرير بشأنه في سنة 2023 [2] .

ج – المنجزات الرئيسية لمشروع نهج النظام الإيكولوجي للبحر الأبيض المتوسط : (2012- 2015)

1– التّقدم المحرز نحو برنامج رصد متكامل وبرنامج تقييم تابع لاتفاقية برشلونة وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط: تركز العمل ما بين (2014-2015) على مستوى الخبراء على تطوير العناصر الرئيسية لمشروع برنامج رصد وتقييم متكامل ، مع انعقاد اجتماعات محددة لفريق التراسل المتكامل المعني بحالة البيئة الجيدة والغايات، والتنوع البيولوجي والأنواع الغير أصيلة والتلوث والقمامة البحرية والساحل و الهيدروغرافيا والرصد.

2– إجراء تحليل اجتماعي اقتصادي : بدعم من مشروع نهج النظام الإيكولوجي ـ البحر الأبيض المتوسط ـ 2012-2015 وبغية استكمال التقييم الأولي لنهج النظام الإيكولوجي أجري تحليل اجتماعي ـ اقتصادي للأنشطة البشرية على مدار الفترة 2013-2014 ، حيث يغطي التحليل الاقتصادي :مصايد الأسماك ، تربية

[1]– برنامج الأمم المتحدة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، إتفاقية برشلونة ؛ " المشاريع " . تاريخ الإطلاع: 2018/4/8، الساعة 22:35. متحصل عليه: http://web.unep.org/unepmap/ar

[2]– برنامج الأمم المتحدة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، اتفاقية برشلونة ؛" نهج النظام الأيكولوجي " . مرجع سابق.

الأحياء المائية، النقل البحري،الأنشطة الترويجية وصناعة النفط في البحر. مع التركيز على كل من النطاقين الإقليمي ودون الإقليمي.

وقد أولى التحليل أيضا اهتماما بتكاليف تدهور الثروة البشرية في غياب تنفيذ خطط العمل ذات الصلة والبرامج ذات التدابير التي ترمي إلى تحقيق حالة بيئية جيدة، كذلك حالات تجريبية وطنية اجتماعية اقتصادية في إطار "ريجيكو " (Regoko)[1].

3- القيام بنشاط تجريبي باستخدام نهج النظام الإيكولوجي بشأن المؤشر المشترك للتغير في استخدام الأراضي الساحلية : اتفق في هذا الإطار على استخدام هذا المؤشر على مستوى دون إقليمي في البحر المتوسط قبل إدراجه في المرحلة المبدئية للبرنامج المتكامل للرصد والتقييم اعتبارا منذ 2016 ، وقد أبدت جميع دول البحر الأدرياتيكي اهتمامها بالمشاركة في مثل هذا الاختبار النموذجي لمؤشر نهج النظام الإيكولوجي والمشروع مستمر إلى الآن .

4- دعم إنشاء شبكة مناطق ذات أهمية متوسطية تتمتع بحماية خاصة في البحار المفتوحة: قدّم مشروع نهج النظام الإيكولوجي ـ البحر الأبيض المتوسط 2013-2015 الدعم لإنشاء شبكة مناطق ذات أهمية متوسطية ، تتمتع بحماية خاصة تضم البحار المفتوحة بما في ذلك البحار العميقة وقد أحرز تقدما عن طريق مواصلة عمليات التشاور دون الإقليمية في ثلاث مناطق أولوية (بحر البوران ،البحر الأدرياتيكي وقناة صقلية / تونس) [2].

5- تقديم الدعم لوضع خطة عمل بحرية : اعتمد بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناتج عن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وتربته التحتية (البروتوكول البحري 1994) المعدل في 2011 ، وهي الفترة التي تزايد فيه الحفر البحري العميق في البحر الأبيض المتوسط . واستجابة لوحدة التنسيق والمركز الإقليمي لطوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط ومن خلال خطة العمل المدعومة بنهج النظام الإيكولوجي (2012-2015) عن طريق الأنشطة التالية :

- عملية مقارنة الأداء للأنشطة البحرية والمخصصة في منطقة البحر المتوسط : وهي العملية التي تمت من خلال توزيع استبيان على جميع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة ،وقد تم تحليل الردود التي وردت من 10 بلدان من بين 21 بلد وصنفت في وثيقة وقدمت إلى جميع الأطراف المتعاقدة .

[1]- برنامج الأمم المتحدة ،خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، إتفاقية برشلونة ؛ تطبيق نهج النظام الإيكولوجي في البحر الأبيض المتوسط . اليونان : 2015. ص 4. تاريخ الإطلاع :2018/4/9، على الساعة :22:43. متحصل عليه : https://wedocs.unep.org/rest/bitstreams/47022/retrieve

[2] - نفس المرجع . ص ص 5،6 .

– استعراض أفضل الممارسات الدولية وتصنيفها في وثيقة توزّع على جميع الأطراف المتعاقدة،حيث تعرض الوثيقة مجموعة من التوصيات. وقد عقدت ثلاث اجتماعات للفريق العامل المعني بالبروتوكول البحري في 2013 و2014. كما تم وضع مشروع خطة العمل، وقدم إلى اجتماع الفريق العامل المعني بالبروتوكول البحري وتم اعتمادها شهر جوان 2014، كذلك ساهم النهج الإيكولوجي في دعم تنفيذ الخطة الإقليمية للقمامة البحرية [1].

المطلب الثالث : الإستراتيجية الإقليمية لمنع التلوّث البحري من السفن والتصدي له

اعتمد مؤتمر الأطراف المتعاقدة في إتفاقية برشلونة التاسع عشر في العام2016 ، الإستراتيجية الإقليمية لمنع التلوّث البحري من السفن والتصدي له (2016-2021) ، وهي تهدف إلى المساهمة في منع التلوث من السفن والحد منه ومعالجة التلوّث في الحالات الطارئة، يتضمّن 22 هدفاً يتعيّن تحقيقه بحلول العام 2021. بالإضافة إلى مجموعة من غايات التنفيذ ولائحة بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة والتشريعات الأوروبية [2]. لكن هذه الإستراتجية لم تتطور ضمن هذا الإطار بل دمجت ضمن الإستراتيجية متوسطة الأجل 2016-2021 لمنع التلوّث البحري من السفن والتصدي له، فضلاً عن دمج برنامج شامل لتنفيذ البروتوكول البحري. وهي إستراتيجية شاملة الهدف منها توجيه المسار لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط والإسهام في التنمية المستدامة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط في الفترة من 2016 حتى 2021.

تماشيًا مع وثيقة نتائج مؤتمر ريو+ 20، فإن أولويات الإستراتيجية المتوسطة الأجل تهدف لتكون عملية المنحى، موجزة، يسهل توصيلها، محدودة العدد ، تطلعية و يمكن تطبيقها على جميع الدول الموجودة في المنطقة، مع مراعاة الحقائق الوطنية المختلفة، وقدرات التنمية و مستوياتها واحترام السياسات والأولويات الوطنية". وقد تم تحديدها لتكون مركزة على المناطق ذات الأولوية و يتوقع أن يتم تحقيق نتائجها المعنية من خلال ثلاثة برامج عمل متعاقبة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، فترة كلٍ منها سنتين لمدة ست سنوات. فهي تسعى إلى تحقيق "بحر أبيض متوسط صحي بأنظمة إيكولوجية بحرية وساحلية منتجة ومتنوعة بيولوجيًا تساهم في التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية[3].

---

[1]– نفسه . ص ص 6، 7.

[2]– برنامج الأمم المتحدة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، إتفاقية برشلونة ؛ "الاستراتيجيات ". تاريخ الاطلاع 2018/4/3، الساعة 17:42 . متحصل عليه : http://web.unep.org/unepmap/ar

[3]– نفس المرجع .

وقد تناولت هذه الإستراتيجية العديد من الجوانب و وضعت لكل منها أهداف معينة وهي كالتالي :[1]

– **الحوكمة** : يُشكِّل هذا الموضوع شرطًا أساسيًا لأداء الإستراتيجية متوسطة الأجل وفعاليتها بالكامل. في سياق نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، تتطلب الحوكمة عملية فعالة لاتخاذ القرارات وتغطي الكثير من قضايا الإدارة. وتتضمن أيضًا مراجعة لبيئة البحر الأبيض المتوسط .

– **التلوث البري والبحري:** صمّم الموضوع الأساسي" التلوث البري والبحري" بطريقة ستوفر دعمًا فعالاً للأطراف المتعاقدة لتنفيذ بروتوكولات إتفاقية برشلونة الخمسة المرتبطة بالتلوث ، مع التركيز بشكلٍ خاص على الالتزامات قانونيًا والناتجة عن المادتين الخامسة والخامسة عشر من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية. تهدف تلك البروتوكولات إلى ضمان حالة بيئية جيدة بالبحر الأبيض المتوسط ومنع التلوث الناتج عن أنواع مختلفة من المصادر البرية والبحرية . يتوافق هذا الموضوع مع الهدف الأول من أهداف الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة.

– **العمليات والتفاعلات البرية والبحرية:** يهدف هذا الموضوع الأساسي إلى دعم فهم صناع القرار والمخططين ومراعاتهم لتلك العمليات الطبيعية مثل: حركة الأمواج، مخاطر الفيضانات، التآكل، وارتفاع مستوى سطح البحر أو حتى موجات تسونامي ، بهدف تعزيز التخطيط وإدارة المناطق الساحلية .

– **الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية** : يتناول هذا الموضوع تحديًا رئيسيًا، يتعلق بحوكمة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية و صنّاع القرار، المخططين وأصحاب المصالح ، لبناء الثقة وتعزيز الشراكات وأوجه التآزر، مع ضمان الإجراءات الملائمة القائمة على المشاركة وصنع القرار.[2]

– **الاستهلاك والإنتاج المستدامان** : في سياق التطورات الأخيرة في العمليات العالمية والإقليمية وخاصة بعد مؤتمر ريو+20 القمة باعتماد إطار العمل للبرامج الخاصة بالاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج واعتماد خطة لعام 2030 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز دور الأمم المتحدة للبيئة /خطة عمل البحر المتوسط و تسهيل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة إتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها من خلال إجراءات ملموسة إقليمية ووطنية مع اعتماد أنماط أكثر استدامة للاستهلاك والإنتاج في القطاعات الاقتصادية الرئيسية للمنطقة (الغذاء، الثروة السمكية ، الزراعة السياحة ، تصنيع البضائع وكذلك الإسكان والبناء)[3].

[1] – نفسه .

[2] – نفسه .

[3] - UNEP/MAP; Regional Action Plan on Sustainable Consumption and Production in the Mediterranean . p 4 . 6/4/2018.15:39. in : https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500 .11822/20731/unepmap_SCPAP_eng_web.pdf?sequence=1&isAllowed=y

وهكذا تم تطوير خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال عملية التشاور الموسعة ، والتي اعتمدتها الأطراف المتعاقدة في إتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها (بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية، وبروتوكول المناطق المشمولة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي، وبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية) ، كإطار تطلعي ، لتكملة أطر السياسات الوطنية والإقليمية القائمة[1] .

– **التكيّف مع تغيّر المناخ** : إن تغير المناخ هو أحد أهم التحديات التي تواجهها منطقة البحر الأبيض المتوسط وتعتبر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن الإقليم "ضعيف للغاية بالنسبة لتغير المناخ"، ويمكن الحد من المخاطر الإجمالية لتأثيرات تغير المناخ من خلال التخفيف أي عن طريق الحد من المعدل و حجم تغير المناخ. فإن الأمر يتطلب نهجاً إقليمياً للتعاون من أجل تعزيز التآزر مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى الهدف الرئيسي للإطار هو تحديد نهج استراتيجي إقليمي لزيادة المرونة النظم الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط لتأثيرات التغيرات المناخية ومساعدة صانعي السياسات وأصحاب المصلحة على جميع المستويات عبر المتوسط في التنمية وتنفيذ سياسات وتدابير متماسكة وفعالة. استرشدت عملية تطوير إطار الرؤية بحلول عام 2025 في المناطق البحرية و الساحلية [2].

وفي الأخير يمكن القول أن الإستراتيجية متوسطة الأجل 2016- 2021 هي إستراتيجية بيئوية تنموية تشمل العديد من الجوانب وهي خطوة لإستراتجية أهم آلا وهي إستراتجية التنمية المستدامة 2016- 2025 القاضية بتحقيق تنمية شاملة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، والتي لازالت طور الإنجاز وجل الإستراتيجيات السابقة هي إستراتيجيات فرعية للوصول إلى الهدف الأسمى وهو تحقيق منطقة متوسطية متقدمة اقتصاديا اجتماعيا ، ولا يتآتى هذا إلا بحماية بيئة منسقة وفعالة تكفلها الإستراتجيات والمشاريع والمبادرات المسطّرة والمدعومة من أطراف دولية وإقليمية .

[1] - Ibidem . p 4.

[2] -UNEP/MAP ;. Regional Climate Change Adaptation Framework for the Mediterranean Marine and Coastal Areas. Athens, Greece, 2017 , P 5, 5/4/2018. 14:00.in : https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/17500/rccaf_eng.pdf?sequence=1&isAllowed=y

المبحث الثالث : تقييم الجهود المبذولة لحماية البحر الأبيض المتوسط

مشكلة تدهور الأمن البيئي في البحر المتوسط واسعة لا تعرف الحدود بعد أن كانت محلية تتعلق بالسياسة البيئوية لكل دولة ،أضحت مشكلة جماعية والتصدي لها أمرا يصعب تحقيقه. وعليه سيتم في هذا المبحث تحديد مواطن القوة للجهود المبذولة وجوانب الضعف والتحديات التي حالت دون تحقيق الأمن البيئي في البحر المتوسط.

المطلب الأول : جوانب قوة الجهود الدولية والإقليمية لحماية البحر الأبيض المتوسط

سيتم ضمن هذا المطلب رصد أهم جوانب القوة والإمكانيات التي تضمنتها إتفاقية حماية المتوسط كإطار قانوني وإطارها العملي، المتمثل في خطة العمل من أجل المتوسط وكافة المبادرات والمشاريع ذات الصلة .

يمكن إدراج نقاط قوة الإطار القانوني لحماية المتوسط الذي تضمنته إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للمتوسط فيما يلي :

– توسع النطاق المادي للالتزامات الأطراف المتعاقدة بخصوص معالجة مصادر التلوث وصون البيئة البحرية ، بحيث يتم تنفيذها من خلال وضع بروتوكولات محددة ومن ثم فإنها تتعهد بأن لا تعمل فقط على منع التلوث البحري من شتى المصادر ومراقبته بل والقضاء عليه أيضا .

– تنص على حق الشعوب في الحصول على سبل ملائمة للإطلاع على المعلومات، بشأن الحالة البيئية للبحر الأبيض المتوسط والأنشطة أو التدابير التي تؤثر عليها بشكل معاكس المضطلع بها وفقا للاتفاقية و بروتوكولاتها، كما تنص على حقه في المشاركة في عملية صنع القرارات ذات الصلة بمجال تطبيق نظام إتفاقية برشلونة .

– تنص على إمكانية قيام الأمانة بمساعدة الأطراف المتعاقدة في صياغة تشريعاتها الوطنية التنفيذية قصد تحقيق حماية بيئية أفضل للبحر المتوسط . أي أنها تحاول مساعدة ودمج التشريعات الوطنية للدول المتوسطية بما ويتوافق مع حماية البيئة البحرية للمتوسط .

– تضفي الطابع الرسمي على وظيفة الهيكل الدستوري الذي تقييمه الإتفاقية بما في ذلك مشاركة المراقبين[1].

[1]– إيفانغيلوس رافتو بولوس ؛ "عهد جديد" . مجلة كوكبنا . 2006. ص 11 . تاريخ الإطلاع : 2018/4/10 ، الساعة 19:00 . متحصل عليه :

https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/639/ourplanetmapspecial_ara.pdf?sequence=6&isAllowed=yque

– تسمح لأي طرف متعاقد في هذه الإتفاقية أن يقترح إدخال تعديلات على الإتفاقية أو على البروتوكولات التابعة لها ويعتمد التعديلات مؤتمر دبلوماسي تدعوا المنظمة إلى عقده بناء على طلب ثلثي الأطراف المتعاقدة [1].

هذا ما ميز الجانب القانوني لإتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية في المتوسط ،أمّا ما ميّز إطارها التطبيقي حينما بدت إستراتيجيات تعاونية ذات طابع إقليمي دولي متناسق تجسدت من خلال إتفاقية برشلونة و مخطط العمل التابع ، التي شكلت مراكز مهمتها الرقابة المستمرة للبيئة المتوسطية في سبيل الحفاظ على البحر المتوسط وحمايته ، بالتعاون مع البنك العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الأوروبي والعديد من الجهات الدولية. فقد خصص لكل مصدر من مصادر التهديد التي تتربص بالبحر الأبيض المتوسط إطارا قانونيا وخطوة فعّالة لتجسيد نظام بيئي يتسم بالتعاون والتشارك بين ضفتين مختلفتين.

تسد إتفاقية برشلونة وخطة عمل المتوسط التابعة لها فجوة قائمة ، فهي الإتفاقية الوحيدة للبحر المتوسط التي تجمع بين بلدان الشمال والشرق والجنوب ، كما أن لديها مراكز موزّعة توزيعا متوازنا تغطي المسائل التي تعكس الاهتمامات للبلدان وأصحاب المصلحة ، وهناك تعاون بين المنظمات الغير حكومية مع المجتمع المدني داخل هذه الخطة . وهو ما أكسبها طابع عملي جاد يتّسم بالتنسيق بين هذه المراكز والمعلومات التي توفرها من أجل خدمة الاستراتيجيات المتبعة [2].

و في هذا السياق، يمكن تلخيص نقاط قوة الجهود المبذولة لحماية المتوسط فيما يلي:

– مثّلت لجنة التنمية المستدامة للبحر المتوسط خطة مبتكرة ومتطورة تلبّي الحاجة إلى لجنة إقليمية للتنمية المستدامة تتوافق مع أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية في إطار إتفاقية برشلونة .

– إ رتباط نصوصها المتعلقة بالإتحاد الأوروبي والجهود الحقيقية للتعاون والمشاركة في خطة العمل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في برامج وعمليات الاتحاد الأوروبي .

– عضوية الأطراف المتعاقدة القوية من الناحية الاقتصادية التي يمكن أن توفر الدعم الكبير للخطط والإستراتجيات والمراكز الإقليمية القائمة [3].

---

[1]– أنظر الملحق رقم (1)

[2]– مايكل سكولوز ؛ جوانب القوة ومواطن الضعف. مجلة كوكبنا. 2006. ص9 . تاريخ الإطلاع: 2018/4/6 . الساعة 14:23 . متحصل عليه :

https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/639/ourplanetmapspecial_ara.pdf?sequence=6&isAllowed=yque

[3]– نفس المرجع والصفحة .

منذ اعتماد خطة عمل البحر الأبيض المتوسط حققت بلدان المتوسط تقدما مهما لحماية البيئة على الصعيدين الوطني والإقليمي فعلى الصعيد الإقليمي كان التقدم واضحا من خلال اعتماد تعديلات مهمة على النصوص القانونية الحالية وكذلك اعتماد صكوك قانونية جديدة [1].

المطلب الثاني : جوانب ضعف وتحديات الجهود الدولية والإقليمية لحماية البحر الأبيض المتوسط

على الرغم من كل ما تقدم من المجهودات الإقليمية والدولية والأطر والتشريعات القانونية ،إلا أن البحر الأبيض المتوسط لا يزال يشهد إلى يومنا هذا تدهورا بيئيا حادا نتيجة وجود العديد من الثغرات سواء أكانت قانونية أو من الناحية التطبيقية ، فمن الناحية القانونية إن قوانين الاتفاقية غير جبرية لا من ناحية التصديق عليها ولا من ناحية الإلتزام بها .

أما فيما يخص المجال التطبيقي فإن جل الإستراتيجيات سالفة الذكر تطول المدة فيها بين التصديق ووضع المشاريع على أرض الواقع ، وهو ما يسهم بشكل كبير في تفاقم الوضع. حيث لم يتم البث في العديد من المشاريع إلا بعد مضي سنوات طوال كبرنامج العمل الاستراتيجي للتصدي للتلوث من الأنشطة البرية الذي تم التوصل إلى إتفاق بشأنه عام 1997 . لكنه لم يعرف تجسيدا واقعيا إلا مع مطلع 2003 ولم تظهر مخرجاته إلا مع العام 2009 ، كما أن نهج النظام الإيكولوجي الذي بدأ الحديث عنه كأولى الخطط الموضوعة للتطبيق ضمن خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لكنه هو الآخر لم يشهد تطبيقا فعليا وتجسيدا إلا مع عام 2012 . بالإضافة إلى إستراتيجية التصدي للتلوث البحري من السفن التي لم تستمر كإستراتيجية منفردة رغم أهميتها الكبرى لأنها تعالج مصدرا هاما من مصادر تهديد الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط بل دمجت ضمن إستراتيجية أكبر آلا وهي الإستراتيجية متوسطة الأجل 2016-2021 . و من المعيقات التي ساهمت ولا تزال تسهم في تأخر المشاريع وعدم تطبيقها في الآجال المحددة وعدم المضي فيها رغم كل المخططات والاستراتيجيات والبرامج الدراسية الموضوعة ما يلي :

أ-**المعيقات الطبيعية** : تتمثل في عامل طبيعة البحر المتوسط وتعدد منافذه الجغرافية المطلة على واحد وعشرون دولة فهذا أحد الأسباب الرئيسة في استحالة التصدي لأنواع الملوثات وعدم القدرة على حصر التلوث وصعوبة مسح آثاره نظرا للخصائص الجغرافية الطبيعية الصعبة التي تميز هذا المسطح المنغلق حيث يصعب تنظيفه ، بل ويحتاج وقتا طويلا لتنظيفه .

[1]- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛ (UNEP(OCA)/MED IG.11/9) . مرجع سابق . ص 6.

ب- المعيقات السياسية: إن أزمة الحدود البحرية تشكّل أحد أهم الأسباب الرئيسية للكثير من الخلافات بين الدول فيما يخص مناطق الاستغلال والتزود بالثمار البحرية أهمّها الثروة السمكية ، مما أدى إلى زيادة الاستنزاف في الثروات البحرية ، فضلا عن تدمير الأوساط البيئة البحرية وتلويثها بالمخلفات الناتجة عن مختلف الأنشطة التجارية والصناعية والنقل والسياحية البحرية [1]. وأبرز مثال على هذه الخروقات ، ما يقوم به الكيان الصهيوني من تجاوزات بيئية في ساحل المتوسط في قطاع غزة ؛حيث يعمل هذا الأخير على إجراء العديد من التجارب الإشعاعية قرب الساحل ، كما يقوم برمي مخلفاته الصناعية الناتجة عن مفاعل " **ديمونة** " النووي في عرض البحر. وغيره من البلدان المتوسطية سواء أكانت من الضفة الشمالية كفرنسا أو من الضفة الجنوبية كالجزائر وليبيا عن طريق مصافي النفط التي تتسبب في التدهور البيئي رغم تصديق كل منها على إتفاقية حماية البيئة البحرية.

كما أن تضارب المصالح بين دول المتوسط جعل في كثير من الأحيان الأخذ بحلول وسط لا تتلائم مع مشاكل البيئة، أو من خلال عدم التصديق على إتفاقيات دولية يقلل من فعاليتها ، أو كونها هي بحد ذاتها غير ملزمة للأطراف الموقعين عليها في وقت يجب تنحية الاعتبارات السياسية جانبا للتغلب على أسباب التدهور البيئي الذي أخذ في التفاقم[2] .

أن زيادة الاستغلال من طرف حكومات الدول المتوسطية ساهمت في تلويث دائرة المتوسط أين لا يمكن التدخل وفرض احترام القوانين الكفيلة في حماية هذا المورد الهام والمشترك فكل هذه الملوثات عملت على الإضرار بالبيئة البحرية ، والتأثير على باقي الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة ذات الحدود الآسيوية والأوروبية المشتركة أو الأفريقية أهمها تونس ،الجزائر، المغرب، ليبيا ، سوريا، لبنان ،قبرص، مصر فلسطين ،البوسنة والهرسك ، ألبانيا وتركيا ، والتي كانت ولا زالت ضحية الممارسات الاستثمارية للمجموعة الصناعية رغم تمتع البحر الأبيض ببيئة وافرة ومتنوعة تستوطنها أجناس فريدة كثيرة وأنظمة بيئية بالغة الأهمية ، إلا أن انغلاقها الجزئي ، وخضوع مناطقها المحدودة لسيطرة الدول الشاطئية جعل منه موردا مشتركا وحمايته مسؤولية تتحملها دول المنطقة كافة [3].

---

[1]- بورحلي كريمة ؛ مرجع سابق . ص 90.

[2]- معلم يوسف ؛ " تأثير البيئة على الأمن في المتوسط ". ملتقى دولي (جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، أفريل 2008). ص 168 .

[3]- بورحلي كريمة ؛ مرجع سابق . ص91 .

لذلك فإن الخطر يبقى قائما مادامت الاتفاقيات لا تحترم ، والتجاوزات مازالت ترتكب فالتلوث سيبقى يتربص بالبحر المتوسط ، رغم ما يشهده من تعاون بين بلدانه في سبيل إرساء معالم حماية هذا المسطح المشترك. إلا أن التجاوزات والمصالح الخاصة بدت أسبق من المصالح العامة ، وهو ما أثبتته جليا السياسات الصناعية و الإستخراجية المقامة من إكتشافات للغاز المقامة في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وما خلفته من آثار سلبية.

فاشتراك الحدود البحرية للبلدان المتوسطية بقيت عائقا يمنع التدخل وفرض العقوبات على المخلفات التي تحصل في عرض البحر، من رمي عشوائي خاصة للمواد السامة والحربية واستعمال المتفجرات التي باتت تهدّد كل أشكال الحياة البحرية ، فيما بقي تخطي الحدود الإقليمية لأي دولة لا يتم إلا بموجب الاتفاقيات الدولية الثنائية حول استغلال البيئات البحرية المشتركة ، أو التدخل الفوري في حالة حدوث كوارث بيئية أو حالات التلوث الشديد .و لكن ما فائدة التدخل إذ كان لا يأتي إلا بعد الكارثة و ما فائدة القوانين و الاتفاقيات إن كانت غير ملزمة ولا ردعية. مادامت هناك العديد من النقائص ونقاط الضعف التي تعتريها.

وهنا يبقى التساؤل مطروح عن مدى استفادة البحر المتوسط من هذه الجهود ، وهل هي جهود كافية لإنقاذه أم أنه يتوجب على الضفة الجنوبية تحديد رؤية إستراتيجية تقضي بإنقاذ هذا البحر، وهو ما أكده الدكتور مصطفى كمال طلبة الخبير العربي البيئي المعروف « أن هذه الإتفاقيات مازالت إلى الآن رؤية شمالية إلى حد بعيد، الأمر الذي يستدعي أن يؤسس الجنوبيون رؤيتهم لهذا الواقع علهم يتمكنون من طرحها بقوة لتصحيح الانحراف الذي يعاني منه الربان الشمالي لسفينة الأمن البيئي للمتوسط » [1].

مما يعني أن التبعية لا تقتصر على الجوانب السياسية أو الاقتصادية ، وإنما هي شاملة حتى للمناحي والسياسات البيئوية فهي سياسات تبدو للوهلة الأولى تشاركية لكنها في الحقيقة سياسات تنبع من المصدر الشمالي إدارة وتطبيقا هذا من جهة ، ومن ناحية أخرى يتم صرف النظر على العديد من الخروقات نتيجة المصالح العليا لبعض الدول المتوسطية كالمصالح الاقتصادية والتجارية .

ب – المعيقات الاقتصادية والتجارية : تعتبر الحاجة الملحة للتطور و تحقيق الرفاهية هي العائق الكبير أمام حماية البيئة و لقد كان للتقدم الصناعي و التكنولوجي الذي حدث نتيجة الثورة الصناعية و التي تعتبر فرنسا أهم دول المتوسط و الأكبر صناعيا ، أثر كبير جدا في إحداث مشكلة التلوث البيئي . كما أدى إلى

[1]– غازي دحمان ؛ " تلوث البحر الأبيض المتوسط ". تاريخ الإطلاع: 2018/4/7، الساعة :12:47. متحصل عليه : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2007/3/6 /

إحداث ضغوط هائلة على توازن النظام البيئي، و من ثم على الموارد الطبيعية خصوصا الموارد غير المتجددة [1].

إن الاختلاف بين دول الشمال و دول الجنوب ، جعل في الكثير من الأحيان تبادل التهم بين الضفتين فيما يخص مسألة من المسؤول عن تلويث المتوسط تطفو على السطح . فالدول الجنوبية تقر بأن الدول الشمالية هي المتسببة في تلوث البحر والبيئة المتوسطية ، في حين ترى دول الشمال العكس بل وترجع تلوّث هذا المسطح إلى سوء إستعمال و استنزاف الموارد و نقص الوسائل المالية و التقنية وغياب قنوات الصرف الصحي و الفقر والتعداد السكاني الكبير ...إلخ . و ما يلفت الانتباه في هذا الموضوع ما قاله **موريس إسترونج*** (Mr. Maurice Strong): "بأنه يريد أن يطبع البيان الختامي لمؤتمر "**ريو**" ليعلقه كل طفل على سريره ، فرد عليه وزير البيئة الهندي قائلا :" إن الأطفال عندنا يا سيدي ليس لديهم أسرة ليعلقوا عليها بيان ريو وهي واقعة تلخص إختلاف المستويات و التطلعات بين الدول الصناعية الغنية و الدول النامية الفقيرة "[2].

ج- **المعيقات العلمية والتقنية** : إن الضعف في البلدان المتعاقدة من حيث البنية الأساسية في الوسائل والموارد البشرية المتوفرة تنعكس في بطئ التقدم ونقص الانجازات في بعض جوانب الاتفاقية و بروتوكولاتها ، كذلك العجز في التعليم والمعلومات لا يزال قائما على المستويين القطري والمحلي ، إضافة إلى الصعوبات التي تواجه الأمانة والمراكز المعتمدة في توجيه المعلومات المنتظمة والمهمة بصورة فعالة ؛ مما أدّى إلى نقص نسبي في الرؤية [3]. فالسيطرة على التلوث تستلزم توفير وسائل تقنية متطورة و إمكانيات بشرية مؤهلة هذه الشروط غير متوفرة لدى العديد من دول المتوسط[4].

إن الوضع في بلدان المتوسط يعكس التمايز والاختلال بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الضعيفة من حيث التمويل والتقنيات المتطورة . ففي الضفة الجنوبية للمتوسط دول ذات نتاج إجمالي ضعيف جدا بالمقارنة مع دول الضفة الشمالية التي لا تضم سوى الدول الأكثر تقدما وتصنيعا وتطورا وهذا التناقض خلق حالة من عدم التكامل الشامل بمعنى الكلمة رغم وجود تعاون وإرادة حقيقية لدراسة الوضع البيئي للمتوسط

---

[1]- معلم يوسف ؛ مرجع سابق . ص168.

* موريس سترونج: بروفسور فخري بجامعة بيجين ، الصين ، المدير التنفيذي الأول لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأمين العام لمؤتمر استكهولم للبيئة البشرية عام 1972 ومؤتمر قمة الأرض في ريو عام 1992.

[2] - نفس المرجع والصفحة .

[3]- مايكل سكولوز ؛ مرجع سابق . ص 9.

[4]- معلم يوسف ؛ مرجع سابق ص 168.

إلا أن هذه الاختلافات أثّرت وبشكل واضح على وتيرة سير الخطط والاستراتيجيات القاضية بحماية هذا المورد الحيوي .

د- غياب الثقافة البيئية : عرف **إيتلسون** (Ittelson)الوعي البيئي بأنه: " تدارك الفرد لدوره في مواجهة البيئة "، وجاء **بنت** (Bennet) ليبرز المفهوم على أنه معرفة وإدراك كل شيئ في البيئة سواء كان هذا الشيء مجردا أو محسوسا المبني على التدارك القائم على الإحساس والمعرفة بالعلاقات والمشكلات البيئية من حيث أسبابها وأثارها ووسائل حلها[1].

إن الحديث عن الوعي البيئي يمكن أن ينطلق من دراسة علاقة الإنسان ببيئته ، هذا الإطار الذي يعيش فيه ويستمد منه قوته وأسباب نموه المادي والفكري والأخلاقي والاجتماعي والروحي ، فيما أدى ازدياد البحث عن الرفاهية تكليف هذه البيئة على وجه العموم والبيئة البحرية على وجه الخصوص ضغوطا ومشكلات باتت تهدد سلامتها واستقرارها .[2]

حيث أصبحنا اليوم نتكلم عن أزمة حماية البيئة من مغبة أفعال الإنسان وسلوكياته السلبية ، بعدما كنا نتكلم عن أزمة حماية الإنسان من مغبة الطبيعة فالإنسان هو المسؤول عن الحالة التي آلت إليها بيئته بفعل سلوكياته والثقافة المبنية على المنفعة الذاتية والسعي نحو الكسب السهل [3].

إن صعوبة الحد من التلوث في البيئة البحرية على العموم وفي البحر الأبيض المتوسط على الخصوص راجعة بالأساس إلى المعتقدات الخاطئة والثقافة البيئية المتدنية لدى بعض المجتمعات المتوسطية كأفراد وحكومات والمجتمع المدني و الجماعات الناشطة في المجال البيئي ،خصوصا الضفة الجنوبية[4].

كل هذه المعيقات وقفت حاجزا أمام تحقيق الأمن البيئي للبحر المتوسط وعملت على إبقاء هذا المسطح رهن التلوث وهذا راجع بالأساس لعدم إلزامية التشريعات القانونية من جهة ولكون هذه الجهود في الحقيقة هي جهود شمالية بالدرجة الأولى ولا تعكس في مجملها تضافر المجهودات مابين الضفتين مما يجعلها عرضة للفشل وللتأخر في الإنجاز أو أنها لا تمثل جهدا حقيقيا بل سياسة كغيرها من السياسات التي تبقي دول الضفة الجنوبية كتابع للضفة الشمالية حتى في السياسات البيئوية والتي من المفروض تتطلب عدم الخضوع لمثل هذه الإعتبارات .

---

[1]- أحمد محمد موسى ؛ الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة . المنصورة : المكتبة العصرية ، 2007. ص39.

[2] - راتب السعود ؛ الإنسان والبيئة (دراسة في التربية البيئية) . عمان : دار حامد ، 2004. ص ص 31، 32.

[3]- بورحلي كريمة ؛ مرجع سابق . ص ص 95، 96

[4]- مايكل سكولوز ؛ مرجع سابق . ص9.

فقد صنف **حسني العظمة** في كتابه " تلوث البحر الأبيض المتوسط " بلدان الحيز المتوسطي إلى ثلاث مجموعات :

– **المجموعة الأولى:** وهي أربعة بلدان ذات تنمية بشرية عالية (فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والكيان الصهيوني) فقد لوثت هذه البلدان المتوسط بشكل تراكمي. و مازالت تلوثه ، كما مارست أو ما تزال أعمالاً عدوانية أو استغلالية شملت غيرها من بلدان المتوسط . وقد ساهمت هذه الأعمال مساهمة أساسية في تراكم الثروة والمعرفة لدى بلدان هذه المجموعة ، تساعدها على تطبيق التدابير اللازمة لمكافحة تلوث البحر. وتساهم هذه البلدان بثلاثة أرباع إجمالي التلوث الحاصل فيه ولا يتجاوز مجموع الواجهات البحرية لبلدان هذه المجموعة على المتوسط ربع الطول الكلي لشواطئه إلا قليلاً، أي أن الكيلومتر الوسطي الواحد من الواجهة البحرية لهذه البلدان يرسل حالياً إلى البحر المتوسط من الملوثات ما يناهز تسعة أضعاف ما يرسله الكيلومتر المتوسط الواحد من الواجهة البحرية لباقي بلدان المتوسط [1] .

– **المجموعة الثانية** : وهي بلدان ذات تنمية بشرية متوسطة ، معظمها دول عربية، لكنها جميعاً جنوبية: (ليبيا ، لبنان ، تونس ، الأراضي الفلسطينية المحتلة ،الجزائر ، سوريا ، مصر ، المغرب البوسنة والهرسك ألبانيا وتركيا). هذه البلدان متضررة من التلوث وذات مساهمة ضئيلة في التسبب فيه تراكميا، لكنها مرشحة مستقبلاً لمزيد من المساهمة مع نموها السكاني والاقتصادي الضاغط، دون أن تمتلك القدرات اللازمة لتطبيق تدابير المكافحة، كونها كانت ومازالت ضحية الممارسات الاستثمارية للمجموعة السابقة

– **المجموعة الثالثة** : وهي بلدان أوروبية ، أقل تنمية بشرية من المجموعة الأولى، ولكنها أكثر تنمية من المجموعة الثانية ، وهي: (اليونان ، قبرص ، سلوفينيا ، كرواتيا ، إمارة موناكو وجمهورية صربيا والجبل الأسود)[2].

[1]– غازي دحمان ؛ مرجع سابق .

[2]– نفس المرجع .

خلاصة الفصل الثالث

مما سبق يتضح بأن : الوضعية البيئية الكارثية التي كانت تلم بالحر الأبيض المتوسط جعلت الكثير من الأصوات تنادي بوجوب حماية هذا المسطح المائي و التحسيس بالخطر الذي يحدق به ، وما هو آيل إليه وقد تراوحت هذه الجهود بين جهود إقليمية ودولية ، كثير منها باء بالفشل وبعضها كتب له النجاح ولازال مستمرا إلى يومنا هذا .

– من خلال خطة العمل للبحر الأبيض المتوسط و إتفاقية برشلونة 1976 والمعدلة في 1995 المسماة ـ **باتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للمتوسط** ـ سعت الجهود المبذولة لتحقيق الأمن البيئي في هذا المسطح المائي؛ وذلك باعتماد وتكريس استراتيجيات لحماية البحر المتوسط خاصة وللمنطقة المتوسطية عموما عن طريق تحديد أهداف ونشر وتوزيع مراكز قائمة على رصد المعلومة وتقييم الحالة البيئية للمتوسط.

– حاولت الجهود الرامية لحماية البحر الأبيض المتوسط من خلال الإتفاقية الإطار وبرتوكولاتها السبع والاستراتجيات المسطرة من خلال برنامج العمل للتصدي للتلوث من أنشطة برية 2000- 2025 ومخطط العمل للمحافظة على التنوع البيولوجي 2003 والايكولوجي2012 والإستراتجية الإقليمية لمنع التلوث من السفن والتصدي له 2016-2021 والتي دمجت ضمن الإستراتجية متوسطة الأجل 2016–2021 تقديم حماية فعالة للمتوسط ، بحيث تم معالجة العديد من الجوانب سواء الإدارية أو التقنية و المعلوماتية، فيما يخص الرصد والتقييم البيئي وكذلك الاستفادة من التشريعات القانونية على المستوى الوطني لكل بلدان المتوسط فيما يخص البيئة البحرية .

هذا فضلا عن القيام بالعديد من النشاطات والمشاريع التي من شأنها حماية المتوسط وثرواته النباتية والحيوانية للوصول إلى الهدف الأعم آلا وهو حماية الفرد المتوسطي من الكارثة البيئية التي كانت تتربص به. وفي الأخير تم تقييم هذه الجهود وتحديد مكامن قوتها ونقاط الضعف التي تعتريها قصد تصويب السياسات والاستراتيجيات البيئية المستقبلية ، مع محاولة تقديم لفتة فيما يخص الجانب التعاوني الحقيقي مابين الضفتين وأهم ملاحظة محاولة جعل التشريعات القانونية تشريعات ملزمة لها عقوبات والأهم من ذلك أن تكون هذه العقوبات سارية المفعول وتطبق على الجميع دون استثناء .

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة تجسيد هدفها من خلال تقديم إطار نظري ومفاهيمي وتحليلي حول الأمن البيئي من خلال رصد أهم التطورات التي عرفتها الساحة الدولية من مؤتمرات و إتفاقيات وجهود رامية إلى تحقيق الأمن البيئي وهو أحد أبعاد الأمن السبع ، وذلك من خلال الحالة المدروسة كجانب تطبيقي لهذه الدراسة البحثية (البحر الأبيض المتوسط) ، وذلك عن طريق كشف المصادر المهددة له وكذا درجة تأثير التهديدات البيئية ونتائجها الوخيمة على الانسان وعلى المسطح المائي وعلى النظام البيئي ككل . مع توضيح الجهود الدولية و الإقليمية الساعية من خلال الاستراتجيات المسطرة لحماية هذا المسطح وتقييمها.

وبالتالي يمكن إجمال أهم النتائج المتوصل لها ضمن قسمين جانب نظري وآخر عملي :

- نتائج مفاهمية و نظرية :

أولا – التحول في مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة أكسب موضوع البيئة أهمية كبيرة في حقل الدراسات الأمنية ، مما بلور مفاهيم جديدة ضمن هذا السياق وهي :

1– مفهوم التهديد البيئي : كل ما يشكّل خطورة و يؤثر سلبيا على الإنسان ومحيطه وظروفه المعيشية سواء أكان طبيعيا كالزلازل والبراكين والأعاصير... أو مستحدثا أي نابعا من نشاط الإنسان ذاته كالاحتباس الحراري والتلوث البيئي وحرق الغابات .

2– مفهوم الأمن البيئي : إحداث نظام كامل ومتكامل يقضي بضرورة الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية أولا ، مع المحافظة على النظام الإيكولوجي ، وذلك بعدم الإخلال بالتوازن الطبيعي وثانيا بما يخدم الحاضر والمستقبل دون مساس أو إضرار بالطبيعة .

ثانيا – فيما يخص الإهتمام الدولي بالقضايا البيئية فقد عرف تطورا ضمن الدراسات والمقالات الأكاديمية بحيث شهدت البيئة اهتماما كبيرا تضمنته الكثير من المنشورات والكتب ككتاب "**راشيل كارسون** " "**الربيع الصامت** "، ذلك للتنويه للمشاكل البيئية التي عانت منها الطبيعة ، بالإضافة إلى المؤتمرات والملتقيات الدولية كجانب قانوني لحماية البيئة فكانت انطلاقتها الأولى من مؤتمر استكهولم الذي أرسى قواعد وقوانين حماية البيئة ، تلته بعد ذلك العديد من الملتقيات .

ثالثا – أما المنظورات المفسرة للأمن البيئي فقد تنوعت مابين نظريات تقليدية وأخرى حديثة ، بحيث شهدت هذه النظريات حركة فكرية عميقة تدعوا إلى تبني الفكر الأخضر بمختلف تشعباتها و تم بلورة العديد من الأفكار والسياقات في المنحى الداعي لتضمين الأمن البيئي ضمن الدراسات الأمنية وكبعد رئيسي وأساسي ضمن أبعاد الأمن الإنساني كنتيجة وحوصلة للتهديدات التي أصبح يعايشها الإنسان ويمكن طرح أفكار هذه

المنظورات كالتالي :

1- المنظور الماركسي بشقيه التقليدي والحديث الذي أشار إلى أن الأمن البيئي مرتبط أشد الإرتباط بالفكر الصناعي بحيث حمل مسؤولية تدهور البيئة للدول الرأسمالية وأقر كل من "**أنجلز**" و"**كارل ماركس**" بأن : معادلة **الربح وتراكم رأس المال + الجشع الإنساني= تدهور البيئية** . فالإنسان حسب المنظور الماركسي أصبح يعامل البيئة معاملة السيد للعبد ، هذا من جهة ومن جهة أخرى يرى المنظور الماركسي أن السياسات البيئوية المنتهجة من طرف الدول الرأسمالية ليست إلا سياسات لتكريس تبعية المحيط للمركز .

2- أما المنظور الليبرالي فلم يبحث عن المتسبب في التدهور البيئي بقدر ما أعطى حلولا لتحقيق حماية بيئة فعالة من خلال أفكاره القائمة على : المؤسساتية و المجتمعات المعرفية وفكرة السلام البيئي ؛ حيث يرى الاتجاه المؤسساتي أن تطور الأنظمة البيئية الدولية ، من شأنه أن يعزّز التعاون والتفاعل الإيجابي اتجاه المشاكل البيئية من خلال عقد المؤتمرات والملتقيات والاتفاقيات . وترتكز مقاربة المجتمعات المعرفية على دور الوعي البيئي، لدى الفرد في حماية البيئة من خطر التدهور الذي يحدق بها، أما فكرة السلام البيئي " **لكين كونكا** " مفادها أن تكون المسائل البيئية جزءً من السياسة العليا ؛ بحيث تتطلب اهتمامًا متواصلاً من الجهات الحكومية فتكون بذلك سببا لنشوء السلام وطريقا نحو التعاون بدل النزاع .

3- طرح المنظور النقدي مسألة الأمن البيئي كبعد جديد ضمن الدراسات الأمنية ويعود هذا الفضل للمفكر النقدي" **باري بوزان** " أحد رواد" **مدرسة كوبنهاغن**" فهي اللبنة الأولى لانبثاق القطاع البيئي من خلال فكرة " **الأمننة** "، أما النظرية الخضراء فهي نظرية بيئية إشتركت في بعض من أفكارها مع المنظورين الماركسي و الليبرالي ، فالنظرية الخضراء بمختلف أطيافها تعتبر التوافق بين الإنسان والبيئة أساسه الأخلاق للوصول إلى التنمية المستدامة .

بالنسبة للنتائج المتوصل إليها على مستوى دراسة حالة البحر الأبيض المتوسط ، فيمكن حصرها في الآتي :

أولا – إن جغرافية البحر الأبيض المتوسط من خلال توسطه لثلاث قارات وأهميته من جميع النواحي الحضارية و الجيو سياسية وخاصة منها الإقتصادية ، يعود إلى كون هذا البحر معبرا وطريقا، للنقل إضافة إلى ذلك يحتل مكانة جد مهمة من حيث الثروات الإستراتجية التي يزخر بها. إلى جانب كونه منطقة سياحية بامتياز.

ثانيا – يعاني البحر الأبيض المتوسط من مختلف أشكال التهديدات البيئية التي تمس العديد من الجوانب : الإيكولوجية والبيولوجية والصحية سواء في الضفة الشمالية أو الجنوبية للمتوسط ، بحيث تشمل مصادر تهديد الأمن البيئي فيما يلي :

1- مصادر برية : أساسها المخلفات المنزلية والمتمثلة أساسا في مخلفات مجاري الصرف الصحي وأخرى صناعية ناتجة عن مختلف المصانع المقامة بمحاذاة البحر وأخرى إشعاعية نووية بفعل التجارب المقامة في عرضه .

2- مصادر بحرية وجوية : تتمثل أساسا في التلوث النابع من السفن بسب حوادث النقل من ناقلات النفط والزيت، أو التلوث المتعمد أي التخلص من النفايات أو المواد الأخرى في البحر، كما يظم التلوث الناشئ عن أجهزة الإسكتشاف والبحث والتنقيب عن الغاز والنفط ،إضافة إلى التأثيرات البيولوجية والمتمثلة في إدخال أنواع غريبة من الطحالب والمواد السامة . مما يؤثر على الثروة السمكية للمتوسط هذا من جهة ومن جهة أخرى الصيد الجائر للثروة السمكية وعمليات الإستزراع المائي التي خلفت العديد من الآثار السلبية أما الجوية فهي عبارة عن ملوثات تحملها السحب لتنزل في شكل أمطار حمضية والتي تحدث تلوثا كيميائيا للبحر .

ثالثا – إن النتائج المترتبة عن تدهور الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط عديدة منها : المتعلقة بالتأثير على الأحياء البحرية والثروة السمكية والإضرار بالصحة العامة وبالناحية الجمالية وبالمشاريع الإقتصادية أيضا .

رابعاـ إن الإستراتيجيات والسياسات المتبعة لحماية البحر الأبيض المتوسط والتي تفاوتت من حيث أهميتها وفعاليتها لعبت دورا كبيرا في تشجيع حمايته بدءًا بمسار برشلونة الذي مثل جهدا دوليا وإقليميا من خلال خطة عمل البحر الأبيض المتوسط و إتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث عام 1976وقد عدلت الإتفاقية لتشمل إطارا أكبر ولتصبح خطة عملية وقانونية قصد ضمان حماية أكثر فعالية للبيئة البحرية والساحلية ليصبح إسمها بعد التعديل ـ إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للمتوسط ـ عام 1995 التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2004 .

خامسا ـ حاولت الأطراف المتعاقدة في هذه الإتفاقية بمساعدة برنامج الأمم المتحدة ـ من خلال الإطارين العملي والقانوني ـ تحقيق الأهداف المرسومة التي سعت إلى تجسيدها عن طريق مجموعة من الإستراتجيات بالاعتماد على مختلف البرامج ذات الأبعاد التقنية والمعلوماتية الموزعة عبر مختلف بلدان المتوسط ومن بين هذه الإستراتيجيات :

1- ما يتعلق بحماية البحر الأبيض المتوسط من أنشطة برية وهي استراتجية اتخذتها الدول المتوسطية للقضاء التدريجي على المدخلات، من المواد السامة لتحسين الإدارة المشتركة لمحاربة التلوث وتنفيذا لما نصت عليه الإتفاقية و البروتوكول ذي الصلة.

2- ما يتعلق بالحماية البيولوجية والإيكولوجية للمنطقة المتوسطية وللكائنات البحرية من خلال إستراتيجيتي المحافظة على التنوع البيولوجي وتطبيق نهج النظام الإيكولوجي .

3- اعتمدت كذلك الأطراف المتعاقدة في حماية المتوسط على إستراتيجية لمنع التلوّث البحري من السفن والتصدي له 2016-2021 وهي تهدف إلى المساهمة في منع التلوث في الحالات الطارئة. لكنها دمجت ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة للمنطقة المتوسطية فالهدف العام من جل هذه الإستراتيجيات هو تحقيق تنمية شاملة للمنطقة المتوسطية .

سادسا – تخضع أي سياسة سواء كانت بيئوية أو إ قتصادية أو إجتماعية لعنصر التقييم من حيث نقاط القوة ونقاط الضعف قصد تصويب مختلف الإستراتيجيات وتحديد مكامن ضعفها من حيث الجانب القانوني والجانب العملي وفيما يخص السياسات البيئية المنتهجة في البحر الأبيض المتوسط ، قد كانت لها جوانب قوة وضعف أهمها:

1- من حيث القوة : القدرة على وضع إتفاقية تجمع كافة الدول المحيطة بحوض المتوسط والعمل على تطبيق العديد من المشاريع والإستراتجيات بالتعاون مع المراكز الموزعة في كل بلد من هذه البلدان ؛ أي تبني سياسة بيئوية مشتركة قصد حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للمتوسط .

2- أما جوانب الضعف : تمركزت عموما في عدم خضوع هذه الإتفاقية للإلزامية لا من حيث الإنظمام ولا من حيث التطبيق كذلك من حيث آليات التفعيل والبرمجة الوقتية للعديد من المشاريع البيئية التي تدرج في سنة معينة وتنطلق الأعمال بها فعليا بفارق سنوات كبيرة والأهم من ذلك لم تستطع إلى اليوم التغلب على العديد من التحديات التي تواجه طريقها من : تحديات سياسية وتقنية و إقتصادية نظرا للإختلاف الكبير بين الضفتين الشمالية والجنوبية .

إستنادا إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة . يمكن تحديد التوصيات التالية :

1/ ضرورة النهوض بالبيئة و العمل على ترسيخ أسس الوعي البيئي من خلال النشارات وإصدار التعليمات وتوجيه العقوبات إن تطلب الأمر ذلك .

2/ الحث على ضرورة إعادة رسكلة للنافيات المنزلية والصناعية ، بالإضافة إلى ذلك محاولة إبعاد المصانع التي تقع بمحاذاة البحر .

3/ توجيه رسائل إعلامية تحسيسية بخطورة الوضع البيئي في المتوسط وكشف عمليات إلقاء النفايات عن طريق الإعلام لتحسيس الرأي العام والحكومات بخطورة الأمر.

4/ تكثيف الرقابة على السفن في البحر الأبيض المتوسط .

5/ تبادل الخبرات الفنية في المجال البيئي، و إمداد الدول الضعيفة بالمعدات والتقنيات اللازمة لمواجهة الأضرار البيئية كون المشكلة البيئية التي يعانيها ـ هذا المسطح ـ مشتركة وذلك عن طريق إتباع نهج للتعاون .

6/ الحث على إستخدام التقنيات والمصادر الطاقوية الحديثة لتقليل من الحوادث النفطية التي تحدث في عرض البحر جراء عمليات النقل والكشف والتنقيب عن الغاز المقامة في البحر المتوسط .

7/ تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البحر الأبيض المتوسط وتطبيق مبدأ الملوث الدافع وهو يعتبر من المبادئ الحديثة التي تم إقرارها في المجال البيئي ، الذي يشير إلى أن النشاطات الأكثر تلويث للبيئة يجب أن تخضع لضرائب و رسوم .

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر والمراجع بالغة العربية

أ- المصادر:

القرآن الكريم

إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية فيفري 1976 المعدلة في 1995 .

بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن الإغراق من السفن والطائرات المعتمد في 16 فيفري 1976.

إتفاقية قانون البحار، المعتمدة في 10 ديسمبر 1982.

ب- المراجع :

1- المعاجم و القواميس :

1- ابن منظور (جمال الدين) ؛ لسان العرب . المجلد01 ،الجزء 03 . القاهرة : دار المعارف، [د، ت، ن].

2- البعلبكي(منير) ؛ قاموس المورد – انجليزي- عربي . [د، م ، ن]: دار العلم للملاين ،1970.

3- الرازي (محمد بن أبي بكر عبد القادر) ؛ قاموس مختار الصحاح . القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، 1950.

2- الكتب :

1- ابراهيم شريف ؛ أوروبا : دراسة إقليمية لدول الجزر الجنوبية . مصر: مؤسسة الثقافة الجماعية ،1960.

2-أبو سمور (حسن) ، حامد الخطيب ؛ جغرافية الموارد المائية . عمان : دار صفاء ، 1999.

3-أبو لقمة (الهادي مصطفى) ، الأعور(محمد علي) ؛ الجغرافيا البحرية . ط 2، ليبيا: الدار الجماهرية، 1999.

4- بخوش (مصطفى) ؛ حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة : دراسة في الرهانات والأهداف. القاهرة : دار الفجر ، 2006.

5- البداينة (ذياب موسى) ؛ الأمن الوطني في عصر العولمة. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

6 – بن صادق (عبد الوهاب رجب هاشم) ؛ الأمن البيئي. ط 2، الرياض : النشر العلمي والمطابع، 2006.

7- بن عنتر (عبد النور) ؛ البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية ، 2005.

8- بورتشيل (سكوت)، ديفيتاك (ريتشارد) وآخرون ؛ نظريات العلاقات الدولية . تر: محمد صفار ، القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2014 .

9- بيليس (جون) ، ستيف سميث ؛عولمة السياسة العالمية . تر: مركز الخليج للأبحاث . دبي: مركز الخليج للأبحاث ،2004.

10- بيير سيليرييه؛ الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتجية. تر: أحمد عبد الكريم . دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، 1988.

11- الجوهري (يسرى) ؛ جغرافية البحر المتوسط . القاهرة : منشأة المعارف ، 1984.

12-الحمد (رشيد) ، صباريني (محمد) ؛ البيئة ومشكلاتها . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1979.

13- دان (تيم) ، كوري (ميليا ، سميث (ستيف) ؛ نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع . ط2، تر: ديما الخضرا، بيروت : المركز العربي للأبحاث والدراسات ، 2016.

14- ربيع (حامد)؛ نظرية الأمن القومي العربي . القاهرة : دار الموقف العربي ، 1984.

15- رزيق المخادمي (عبد القادر) ؛ الإتحاد من أجل المتوسط : الأبعاد والأفاق. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2009 .

16- الرفاعي (سلطان) ؛ التلوث البيئي (أسباب ، أخطار ، حلول) . عمان : دار أسامة ، 2008.

17- السعود(راتب) ؛ الإنسان والبيئة (دراسة في التربية البيئية) . عمان : دار حامد ، 2004.

18- سمير (قط)؛ نظريات الأمن في العلاقات الدولية : مفاهيم ومقاربات. بسكرة : دار علي بن زايد، 2016.

19- شربال (عبد القادر) ؛ البحر الأبيض المتو سط بين السيادة والحرية . الجزائر دار هومه ، 2009.

20- الشيخلي (عبد القادر) ؛ حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام . بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2009 .

21- طراف (عامر)؛ التلوث البيئي والعلاقات الدولية . بيروت : مجد المؤسسة الجامعية ،2008.

22-عبد الحي (وليد)، دورتي (جيمس) ، بالستغراف (روبرت) ؛ النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية . تر: ، بيروت : المؤسسة الجامعية ، 1985.

23- عبد الناصر (جندلي) ؛ التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية . الجزائر : دار الخلدونية ، 2007.

24- العشاوي (صباح) ؛ المسؤلية الدولية عن حماية البيئة .الجزائر : دار الخلدونية ، 2001.

25- عطية (طارق إبراهيم الدسوقي) ؛ الأمن البيئي : النظام القانوني لحماية البيئة . مصر : دار الجامعة الجديدة، 2009.

26- عكروم (ليندة) ؛ تأثير التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط. عمان: دار ابن بطوطة، 2011.

27- علام (أشرف)؛ مشروع قناة البحرين والأمن العربي . القاهرة : مجموعة النيل العربية ،2008.

28- العيسوي (فايز محمد) ؛ الجغرافيا السياسية المعاصرة . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، [د، ت، ن].

29- الغزاوي (نجم)، حكمت النقار (عبدالله) ؛ إدارة البيئة : نظم ومتطلبات وتطبيقات . الأردن : دار المسيرة، 2007.

30- فلمبان (ناهد ناصر داود) ؛ تحقيق الأمن البيئي . المملكة العربية السعودية : [د، د، ن] ، 2017.

31- قاسم (جمال زكريا) وآخرون؛ الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993 .

32- قاسم (خالد مصطفى) ؛ إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة . الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2007.

33- محمد عليان (عليان) ؛ الغاز الطبيعي العربي : من مضيق جبل طارق إلى مضيق باب المندب التحديات والمخاطر الإستعمارية . ألمانيا : المركز الديمقراطي العربي للنشر ، 2016.

34- محمد موسى (أحمد) ؛ الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة . المنصورة : المكتبة العصرية، 2007.

35- مرسي (محمد) ؛ الإسلام والبيئة . الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1999 .

36- مرسي (محمود) ؛ دراسات الجغرافيا السياسية . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1988.

37- مصباح (عامر) ؛ دراسات في نظرية العلاقات الدولية . الجزائر : دار هومه ، 2010..

38- المنياوي(ياسر محمد فاروق) ؛ المسؤلية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة . الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ،2008 .

39- هويدي (أمين) ؛ العسكرة والأمن في الشرق الأوسط : تأثيرهما على التنمية والديمقراطية . القاهرة : دار الشروق ، 1991.

3- المجلات والدوريات :

1- بدر (عزيزة) ؛" الأمن الإنساني في دول حوض النيل". مجلة السياسة الدولية . العدد: 181. القاهرة : مركز الأهرام ، جويلية 2010 .

2- بن سعيد (مراد) ، زياني (صالح) ؛ " فعالية المؤسسات البيئية الدولية". مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد : 09. الجزائر ، جوان 2013 .

3- زقاع (عادل) ؛" المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة ". دفاتر السياسة والقانون . العدد: 5. ورقلة ، جوان 2011.

4- شلبي (محمد) ؛" البيئة في مناظرات العلاقات الدولية".المجلة الجزائرية للإتصال ، العدد :21 . الجزائر:

5- شلوف (محمد) ، صليبة (سائر) ؛ "التلوث البحري بالنفط في البحر الأبيض المتوسط ". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الهندسية ، المجلد 33، العدد : 1. سوريا : جامعة تشرين ، 2011 .

6- عبد اللطيف (خالد)؛ "مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط ". مجلة السياسة الدولية . العدد : 123. مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية ، 1996.

7-عبدالله الحربي (سليمان) ؛ "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر". المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد :19 . صيف 2008.

8- عوني (مالك) ؛ " رهان الثورات ... تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية ". مجلة السياسة الدولية .القاهرة : مركز الأهرام العدد : 186. أكتوبر 2011 .

9- غرين بيس ؛ البحر الأبيض المتوسط من التدهور المنتظم إلى المعافاة : نداء لحماية البحر . دفاعنا عن متوسطنا. [د، م ، ن] ، [د ، د ، ن] ، جويلية 2008.

10- فريجة (أحمد) ، فريجة (لادمية) ؛ "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة ". دفاتر السياسة والقانون . العدد : 14. الجزائر : جامعة بسكرة ، جانفي 2016.

11- المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية ؛ " التلوث البحري بالبلاستيك ". البيئة البحرية. العدد: 105. سبتمبر 2015.

4- الدراسات غير المنشورة:

1- الأزهر (داود)؛ "الأمن البيئي من منظور القانون الدولي" . رسالة ماجستير . (جامعة الجزائر1، قسم الحقوق ، 2016).

2- برد (رتيبة) ؛"الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5 ". رسالة ماجستير. (جامعة الجزائر، يوسف بن خدة ، قسم العلوم السياسية ، 2009) .

3- بن عبد الرزاق (حنان) ؛" تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة : دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936" . أطروحة دكتوراه .(جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، قسم العلوم السياسية ، 2017).

4- بوبشيش (رفيق) ؛" دور المتغير البيئي في النزاعات الدولية : دراسة حالة منطقة البحيرات الكبرى". أطروحة دكتوراه. (جامعة ، باتنة01 ، قسم العلوم السياسية ، 2017).

5- بورحلي (كريمة) ؛ التلوث البحري وتأثيره على البحارة : دراسة ميدانية بميناء الصيد (بوديس) جيجل . مذكرة ماجستير . (جامعة منتوري ، قسنطينة ، قسم علم الإجتماع ، 2010) .

6- بوسطيلة (سمرة) ؛ " الأمن البيئي : مقاربة الأمن الإنساني ". رسالة ماجستير. (جامعة الجزائر3، قسم العلوم السياسية ،2013) .

7- تباني (وهيبة) ؛ " الأمن المتوسطي في إستراتجية الحلف الأطلسي دراسة حالة : ظاهرة الإرهاب" . رسالة ماجستير . (جامعة تيزي وزو ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2014) .

8- خنتاش (عبد الحق) ؛ "مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر ". رسالة ماجستير. (جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، قسم الحقوق ، 2011).

10- دير (أمينة) ؛ " أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا : دراسة حالة دول القرن الإفريقي " . رسالة ماجستير . (جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، قسم العلوم السياسية ، 2014).

11- الصاوي (علي) ؛ "الأمن القومي في مصر". رسالة ماجستير.(جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1988).

12- قريب (بلال) ؛ " السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه : التحديات والرهانات ". رسالة ماجستير. (جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، 2011) .

13- واعلي (جمال) ؛ "الحماية القانونية للبيئة من أخطار التلوث : دراسة مقارنة ". أطروحة دكتوراه . (جامعة أبي بكر بالقايد ،تلمسان ، قسم الحقوق والعلوم السياسية ، 2010) .

5- الملتقيات العلمية :

1-كسرى (مسعود) ، الطاهري (صديق) ؛" أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر". ملتقى دولي. (حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، جامعة الجزائر 03 ، 8- 9 ديسمبر 2014).

2- معلم يوسف ؛ " تأثير البيئة على الأمن في المتوسط ". ملتقى دولي (جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، أفريل 2008).

6- المواقع الالكترونية

1- برقوق (أمحند) ؛ " الأمن الإنساني مقاربة إيتمو ـ معرفية " . تاريخ الإطلاع : 2017/12/15 ، الساعة 20:41. متحصل عليه : http://berkouk- mhand.yolasite.com

2- برنامج الأمم المتحدة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، اتفاقية برشلونة ؛ اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط و بروتوكولاتها نظرة عامة أثينا: اليونان.2015. تاريخ الإطلاع: 2018/3/26، الساعة 14:00. متحصل عليه :

https://wedocs.unep.org/rest/bitstreams/9746/retrieve

3- برنامج الأمم المتحدة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، اتفاقية برشلونة ؛ " نهج النظام الأيكولوجي" . تاريخ الإطلاع :2018/03/31 ، الساعة 15:00. متحصل عليه :

http://web.unep.org/unepmap/ar

4- برنامج الأمم المتحدة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، إتفاقية برشلونة؛ " وحدة التنسيق". تاريخ الإطلاع 2018/3/26 ، الساعة 19:32. متحصل عليه : http://web.unep.org/unepmap/ar

5- برنامج الأمم المتحدة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، إتفاقية برشلونة ؛ " المشاريع " . تاريخ الإطلاع: 2018/4/8، الساعة 22:35. متحصل عليه: http://web.unep.org/unepmap/ar

6- برنامج الأمم المتحدة ،خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، إتفاقية برشلونة ؛ تطبيق نهج النظام الإيكولوجي في البحر الأبيض المتوسط . اليونان : 2015. تاريخ الإطلاع :2018/4/9، على الساعة 22:43: متحصل عليه : https://wedocs.unep.org/rest/bitstreams/47022/retrieve

7- برنامج الأمم المتحدة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، إتفاقية برشلونة ؛ "الاستراتيجيات ". تاريخ الاطلاع 2018/4/3، الساعة 17:42 . متحصل عليه : http://web.unep.org/unepmap/ar

8- برنامج الأمم المتحدة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، إتفاقية برشلونة ؛ " الاستراتجيات " . تاريخ

الإطلاع: 2018/4/3، الساعة 20:32. متحصل عليه : http://web.unep.org/unepmap/ar

9- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ؛" برنامج العمل الإستراتيجي للمحافظة على التنوع البيولوجي بالإقليم المتوسطي (باس بيو)" ، 2010. ص 11. تاريخ الإطلاع: 2018/3/3 ، الساعة 10 :17. متحصل عليه : http://sapbio.rac-spa.org/sapbioara.pdf

10- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط إتفاقية برشلونة ؛ برنامج تقييم ورصد التلوث في البحر المتوسط . أثينا، 2015. تاريخ الإطلاع 2018/3/28. الساعة 17:3، متحصل عليه : https://wedocs.unep.org/rest/bitstreams/9744/retrieve

11- برنامج الأمم المتحدة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ؛ "عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ". تاريخ الإطلاع : 2018/03/31 ، الساعة 15:00. متحصل عليه :

http://web.unep.org/unepmap/ar

12- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، إتفاقية برشلونة ؛ برنامج الرصد والتقييم المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط وساحله ومعايير ذات الصلة . اليونان ، 2017. تاريخ الإطلاع: 2018/4/3 ،الساعة 11:37. متحصل عليه:

https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/17012/imap_2017

ara.pdf?sequence=&isAllowed=y

13- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛ " (UNEP(OCA)/MED IG.11/9) " أكتوبر 1997 . تاريخ الإطلاع: 2018/4/2، الساعة 11:23. متحصل عليه:

https://wedocs.unep.org/rest/bitstreams/4633/retrieve

14- برنامج الأمم المتحدة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، إتفاقية برشلونة ؛" الإطار المالي". تاريخ الإطلاع: 2018/3/26 ، الساعة 19:23 . متحصل عليه : http://web.unep.org/unepmap/ar

15- برنامج الأمم المتحدة، خطة ،عمل البحر الأبيض المتوسط ، اتفاقية برشلونة ؛ "الإطار المؤسسي" . تاريخ الإطلاع :2018/3/26 ، الساعة 19:23 . متحصل عليه :

http://web.unep.org/unepmap/ar

16 - برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (UNEP/MAP)؛ "حالة البيئة البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط" . 2012. ص 43. تاريخ الإطلاع: 2018/3/18، الساعة 17:59 . متحصل عليه :

https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/364/sommcer_ara.pdf?sequence=6&isAllowed=y

17- تقرير وكالة البيئة الأوروبية (EEA) ؛ القضايا البيئية ذات الأولوية في منطقة البحر المتوسط . لكسمبورغ : مكتب الإصدارات الرسمية لدول الإتحاد الأوروبي ، 2006. متحصل عليه :

https://www.eea.europa.eu/ar/publications-ar/eea_report_2006_4/file

18- جارش (عادل) ؛ " مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة ". مجلة العلوم السياسية والقانون . العدد :01 . [د، م، ن] ، الجزائر : المركز الديمقراطي العربي ، 21 فيفري 2017 . تاريخ الإطلاع : 3/2/2018 ، الساعة 16:17 . متحصل عليه : http://democraticac.de/?p=43831

19-خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ؛ "برنامج العمل الاستراتيجي من أسخيا(ايطاليا) إلى غاليفادا (اليونان)" . أمواج المتوسط . العددان : 35/ 36 ، 1998/1997 . تاريخ الإطلاع : 2018/4/2، الساعة 13:45. متحصل عليه :

https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/374/mwa3536.pdf?sequence=6&isAllowed=y

20 - خميس السيد (محمود) ؛ "البيئة البحرية ". مجلة البيئة العربية : تحديات المستقبل : الفصل6، [د، ت، ن]. تاريخ الإطلاع : 2018/3/28 ، الساعة 19:11. متحصل عليه :

http://www.afedonline.org/afedreport/arabic/ch6ar.pdf

21- خطة عمل المتوسط ؛" تنفيذ النهج الأيكولوجي في البحر الأبيض المتوسط ". أمواج المتوسط . العدد : 58. أكتوبر 2009. تاريخ الإطلاع: 2018/3/31، 12:34. متحصل عليه :

https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/627/mwa58.pdf?sequence=6&isAllowed= yque

22- ربان (أحمد سعد حسن نوفل) ، ربان (محمد حسين نصار) ؛ "استخدام الغاز الطبيعي كأحد الوسائل لمكافحة التلوث بالزيت في البحر الأبيض المتوسط". تاريخ الإطلاع : 2018/3/2 ، 21:31. متحصل عليه :

https://www.aast.edu/pheed/.../pdf_retreive.php?url=48465

23- كاربوز (صبحت) ؛ " موارد الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط : التحديات والفرص ". الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط : الستوي 2012. عمان : درا فضاءات ، 2013 . تاريخ الإطلاع

:2018/3/4، الساعة 11:00 . متحصل عليه :
www.iemed.org/publicacions/historicde…mediterrania/…/Med_2012_arabic_2.pdf
24- ريس (الشاذلي) ؛ "استراتجية لصون التنوع البيلوجي البحري والساحلي" . أمواج المتوسط ، العدد: 50 . 2003. تاريخ الإطلاع : 2018/3/31 ، الساعة 19:24 . متحصل عليه :
https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/388/mwa50.pdf?sequence=6&isAllowed=yque
25- رافتو بولوس(إيفانغيلوس)؛ "عهد جديد" . مجلة كوكبنا . 2006. تاريخ الإطلاع : 2018/4/10 ، الساعة 19:00 . متحصل عليه:
https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/639/ourplanetmapspecial_ara.pdf?sence=6&isAllowed=yque
26- سكولوز (مايكل) ؛ جوانب القوة ومواطن الضعف. مجلة كوكبنا. 2006. تاريخ الإطلاع: 2018/4/6 الساعة 14:23 . متحصل عليه :
https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/639/ourplanetmap special_ara.pdf?sence=6&isAllowed=y que
27- الشتوي (فهمي) ؛ " تلوث مياه البحر الأبيض المتوسط ". تاريخ الاطلاع :2018/3/:17، الساعة 17:46. متحصل عليه : http://al3loom.com/?p=2906
28-الشجيري (فايق حسن جاسم) ؛ " البيئة والأمن الدولي ". النبأ . العدد 72. أكتوبر 2004. تاريخ الإطلاع :2018/1/21، الساعة 18:44. متحصل عليه : http://annbaa.org/nba72/beea.htm
29- الظاهر(دانيال) ؛ " النزاع على الحقوق والأزمات الداخلية يؤخر استخراج الغاز في المنطقة ". تاريخ الإطلاع :2018/3/5 الساعة 15:27 . متحصل عليه : https://www.imlebanon.org
30- العدوي (محمد أحمد علي) ؛ "الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة ". جامعة أسيوط : مركز الإعلام الأمني ، [د ، ت ، ن] . تاريخ الإطلاع : 26/1/2018 ، الساعة 13:00. متحصل عليه :
www.policem c.gov.bh/reports/2011/…/634370196843147393.pdf
31- عصام عيسى (ناهد) ؛ " النسوية الأيكولوجية (البيئية) ". تاريخ الإطلاع 2018/2/19، الساعة 21:08 . متحصل عليه: http://www.al-mowaten.com/news/15693

32- علي حسن (عمار) ؛" البيئة والعلاقات الدولية ... من الأنسنة إلى التنمية " . تاريخ الإطلاع: 2/8/ 2018 ، الساعة 18:17. متحصل عليه:

http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/8-172.pdf

33- عمرو (أحمد) ؛ "النسوية من الراديكالية حتى الإسلامية : قراءة في المنطلقات الفكرية ". تاريخ الإطلاع : 2018/2/19، الساعة : 22:33. متحصل عليه :

http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/2-5-8

34- غازي (دحمان) ؛ " تلوث البحر الأبيض المتوسط ". تاريخ الإطلاع: 2018/4/7، الساعة 12:47. متحصل عليه : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2007/3/6/

35- فيغريت (ماكسيم) ؛" تحديات السياحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ". الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط : المتوسطي2012. عمان: درا فضاءات، 2013. تاريخ الإطلاع :2018/3/4، الساعة 11:00 . متحصل عليه :

www.iemed.org/publicacions/historicde...mediterrania/.../Med_2012_arabic_2.pdf

36- قسوم (سليم)؛ " دراسات الأمن البيئي : المسألة البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية" . المجلة العربية للعلوم السياسة . تاريخ الإطلاع : 2018/1/18 ، الساعة 23:21. متحصل عليه :

htttps://www.politics-dz.

37- لانون (إروان) ، فلايول (ألكسندرا) ، باسولس (أندريو) ؛ الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط : المتوسطي 2012. تر : Fundación Al Fanar para el Conocimiento Árabe ،عمان : درا فضاءات للنشر والتوزيع ، 2013 . ص 316. تاريخ الإطلاع :2018/3/4، الساعة 11:00 . متحصل عليه :

www.iemed.org/publicacions/historicde...mediterrania/.../Med_2012_arabic_2.pdf

38- منظمة الصحة العالمية ؛ البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية . تاريخ الإطلاع : 26/4/ 2018، الساعة 22:40. متحصل عليه : www.who.int

39- مؤسسة التمويل الدولية ؛ "سياسات العمليات ". نوفمبر 1998 ، ص 4 . تاريخ الإطلاع : 2018/4/27. الساعة 19:37. متحصل عليه : www.ifc.or

40- مركز العمل التنموي ؛ " تراجع حاد في مخزون الأسماك في البحر المتوسط بسبب التلوث والتغير المناخي والصيد الجائر" . أفاق البيئة والتنمية . العدد: 94. 2017/5/1 تاريخ الاطلاع :2018/3/17،

الساعة 22:23. متحصل عليه : http://www.maan-ctr.org/magazine/article/1492

41- المشعل (سليمان) ؛ " ثقافة وتطبيقات الأمن البيئي العالمي" . تاريخ الإطلاع : 2018/1/21 ،الساعة 17:25 . متحصل عليه: http://www.aleqt.com/2011/08/30/articel574696.html

42 - مؤتمر ريو دي جنيرو (قمة الأرض) . تاريخ الإطلاع : 2018/01/26 ، الساعة : 21:04. متحصل عليه : http://www.un.org/geninfo/bp/enviro.html

43- مولينو (جون) ؛ " الماركسية والأزمة البيئية " . تر : وليد ضو ، تاريخ الإطلاع : 9/2/2018 ، الساعة 19:56 . متحصل عليه : http://al-manshour.org/node/6469

44- نبيل زهران (رانيا) ، رؤوف عزت (هبة) ؛ "البيئة من مركزية الإنسان والطبيعة .. إلى الاستخلاف" . تاريخ الإطلاع: 2018/2/8،الساعة17:45. متحصل عليه :

http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/albiaa.htm#

45- نصار (فادي) ؛" تلوث البحر الأبيض المتوسط فظيع... والنتائج مدمرة".تاريخ الإطلاع 2018/3/17/ الساعة 16:26. متحصل عليه : http://greenarea.me/ar/217062/

46- نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط . تاريخ الإطلاع :2018/3/11 ، الساعة 21:54. متحصل عليه :

https://www.univ-saida.dz/dsp/wp-content/uploads/2015/06

47 - نعيم (لبنى) ؛ " تلوث البحر الأبيض المتوسط وأثاره السلبية على الكائنات البحرية " . تاريخ الاطلاع :2018/3/17.، الساعة17:27. متحصل عليه :

http://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/321208

48- نعيم (لبنى)؛ " مفهوم الأمن البيئي العالمي " . تاريخ الاطلاع : 3/2/2018، الساعة : 18:23 . متحصل عليه : http://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/374025

49- هاشم (بشير) ؛ " تطور الإهتمام الدولي بالبيئة ". تاريخ الإطلاع : 2018/01/26 ، الساعة 20:33. متحصل عليه: https://boubidi.blogspot.com/2012/01/blog-post_3457.html

50- هاني (داليا) ؛" كيف تدمر الرأسمالية البيئة ". تاريخ الإطلاع:9 /2/ 2018 ، الساعة 13:45. متحصل عليه : http://revsoc.me/theory/33219/

51 - وناسي (لزهر) ، بن بزة (يوسف) ؛ " معالم النزعة البيئوية في العلاقات الدولية " . تاريخ الإطلاع :2018/2/10 ، الساعة : 17:14. متحصل عليه :

http://www.univ-djelfa.dz/revues/dirassat/index_htm_files/Makal10_17.pdf

52- http://marinsciencenes.blogspot.com

53 - https://sites.goole .com

54 - www. populationpyramid.net

55- https://www.marfa.org

ثانيا - المراجع بالغة الأجنبية

In English :

1-Dictionaries

1- Victoria Bul ; Oxford Dictionary.fourth edition . china :oxford university press. 2008.

2- BOOKS:

1-Dillon (Michel) ; politics of security. Routledge London:1996 .

2- holist (K. J) ;Ineternational politics A Framework For Analyes .7 Editions. U.S.A: premtice - Hall international ,1995.

3- Articles

1- Knight (Alexandra) ; '' Global Environmental Threats : Can The Security Council Protect Our Earth New York?'' . University Law Review Vol.80,N°:5, November 2005 .

2- Paris (Roland) ; " Human security :Paradigm shift or hot air ? International security " . Vol 26,N°:2 , Fall 2001.

4- wab sites and Electoninic Documents:

1- Declaration of the United Nations Conference on the Human Environment Retrived. 26/1/2018, 20:28 in:
http://staging.unep.org/Documents.Multilingual/Default.Print.asp?DocumentID=97&ArticleID=1503&l=e

2- Dennis (Pirages); " Ecological Theory and International Relations" , Indiana Journal of Global Legal Studies. Vol. 5 : 1, Article 3. 11/2/2018, 19:36 .in : https://www.repository.law.indiana.edu/.../viewcontent.cgi?article..

3- Han (Lixin) ; " Marxism and Ecology: Marx's Theory of Labour Process Revisited ". 15/2/2018, 21 :48. in : www.springer.com/cda/content/.../9789048137442-c2.pdf

4- J (Bary) ; " Green Political Theory. In V. Geoghegan, & R. Wilford (Eds.), Political Ideologies: AnIntroduction (4 ed., pp. 153-178) ". London: Routlege. 17/2/2018 , 13:36.in : https://pure.qub.ac.uk/ws/files/5420698/Green_Political_Theory_John_Barry.pdf

5- Martinovosky (Peter) ; " Envirmonmental Security and Clasical Typology of securitiy studies". 24/1/2018, 21:43. in : www.population-protection.eu/prilohy/casopis/eng

6- Mayers (Norman) ; ''Environmental Security : What's New And Different ?''. 25 /1/2018 , 14:02. in : http://www.envirosecurity.org/conference/working/newanddifferent.pdf

7- The Mediterranean Basin: the spice of life ; 31/03/2018/,12:25.in: http://birdlife.maps.arcgis.com/apps/MapJournal/index.html?appid=0370696a3e124396bf4954f5fefb09cc

8- UNEP/MAP ; " UN Environment/MAP and the Barcelona Convention: Vision, Goals, and Ecological Objectives". 28/3/2018, 19:45. in: https://www.medqsr.org/un-environmentmap-and-barcelona-convention-vision-goals-and-ecological- objective.11822/20731/unepmap _SCPAP_eng _web.pdf?sequence=1&isAllowed=y

9-UNEP/MAP ; Strategic Action Programme to Address Pollution from Land Based Activities (SAP-MED) and related National Action Plans (NAP) Implementation Status 2000-2015. Athens, Greece,2015. 5/4/2018. 20:59 in :https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/9919/SAPMED_NAP_Implementation20002015.

10- UNEP/MAP ; The Mediterraneaa Acion plan (MAP) . Athens . August 2000 . 31/3/2018, 18:50. in : https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/602/_map_brochureeng.pdf?sequence=3&isAllowed=y

11- UNEP/MAP ;. Regional Climate Change Adaptation Framework for the Mediterranean Marine and Coastal Areas. Athens, Greece, 2017 . 5/4/2018. 14:00.in : https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/17500/rccaf_eng. pdf?sequence=1&isAllowed=y

12- UNEP/MAP; Integrated Monitoring and Assessment Programme of the Mediterranean Sea and Coast . Greece, 2016. 4/4/2018 , 11 : 09. in : https://www.medqsr.org/integrated-monitoring-and-assessment-programme-mediterranean-sea-and-coast

13- UNEP/MAP; Regional Action Plan on Sustainable Consumption and Production in the Mediterranean . 6/4/2018.15:39. in : https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500

الملاحق

الملحق رقم (1)

اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط

اعتمد اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث (اتفاقية برشلونة) في 16 شباط/فبراير 1976 مؤتمر المفوضين للدول الساحلية لمنطقة البحر المتوسط لحماية البحر المتوسط،الذي عقد في برشلونة وبدأ نفاذ الإتفاقية 12 شباط / فبراير 1978

وتم تعديل الإتفاقية الأصلية بواسطة التعديلات المعتمدة في 10 حزيران/ يونيه 1995 من قبل مؤتمر المفوضين في اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث وبروتوكولاتها، الذي عقد في برشلونة في الفترة 9- 10 حزيران / يونيه (UNEP(OCA)/MED IG.6 /7) وبدأ نفاذ الإتفاقية المعدلة التي سجلت على أنها اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط في 9 تموز/ يوليه 2004.

إن الأطراف المتعاقدة

إذ تدرك القيمة الإقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية للبيئة البحرية في منطقة البحر المتوسط

إذ تعي تماما مسؤوليتها في الحفاظ على التراث المشترك وتنميته بطريقة مستدامة لفائدة وتمتع الأجيال الحاضرة والمقبلة .

إذ تعرف بما يترتب على التلوث من تهديد للبيئة البحرية ولتوازن العلاقة بينها وبين كائناتها الحية ومواردها و استخداماتها المشروعة .

إذ تعي المميزات الخاصة بهيدروغرافيا وإيكولوجية منطقة البحر الأبيض المتوسط وقابليتها للتعرض إلى التلوث .

إذ تلاحظ أن الاتفاقيات الدولية المعمول بها في هذا المجال لا تغطي رغم التقدم الذي تم إحرازه ،جميع نواحي التلوث البحري ومصادره ولا تفي بالاحتياجات الخاصة لمنطقة البحر المتوسط .

إذ تقدر تماما الحاجة إلى التعاون الوثيق بين الدول والمنظمات الدولية المعنية لنهج منسق وشامل على الصعيد الإقليمي لحماية البيئة البحرية في منطقة المتوسط و تحسينها .

إذ تعي تماما أن خطة عمل البحر الأبيض المتوسط منذ اعتمادها في عام 1975 وطوال تطورها قد ساهمت في عملية التنمية المستدامة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وكانت بمثابة أداة جوهرية وديناميكية للأطراف المتعاقدة في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالإتفاقية وبروتوكولاتها .

إذ تأخذ في الإعتبار نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في الفترة من 4 إلى 14 حزيران / يونيه 1992

إذ تأخذ في الاعتبار أيضا إعلان جنوة لعام 1985 وميثاق نيقوسيا لعام 1990 وإعلان القاهرة بشأن التعاون الأورومتوسطي بشأن البيئة في حوض البحر الأبيض المتوسط لعام 1992 ، وتوصيات مؤتمر الدار البيضاء لعام 1993 وإعلان تونس بشأن التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط لعام 1994 إذ تضع في الاعتبار الأحكام ذات الصلة للاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تمت في خليج مونتيجو في 10 كانون الأول / ديسمبر 1982 ووقعت عليها أطراف متعاقدة كثيرة قد اتفقت على ما يلي :

المادة 1

التغطية الجغرافية

1.لأغراض هذه الاتفاقية ، تعني منطقة البحر المتوسط ، المياه البحرية للبحر المتوسط ذاته بما في ذلك خلجانه وبحاره التي يحدها غربا خط الطول الذي يمر بمنارة رأس سبارتل عند مدخل مضيق جبل طارق ، وشرقا التخوم الجنوبية لمضيق الدردنيل ما بين منارتي مهمتسيك و كمكالي .

2. يجوز أن يمتد تطبيق الاتفاقية إلى المناطق الساحلية كما يعرفها كل متعاقد داخل أرضه .

3. يجوز لأي بروتوكول متصل بهذه الاتفاقية أن يمد التغطية الجغرافية لتنطق على ذلك البرتوكول المعين

المادة 2

التعاريف

لأغراض هذه الاتفاقية

(أ) يعني التلوث " قيام الإنسان بطريقة مباشرة بإدخال مواد أو طاقة في البيئة البحرية بما في ذلك مصاب الأنهار ينتج عنها آثار ضارة تلحق بالمواد الحية والحياة البحرية وأخطار على الصحة البشرية وتعوق الأنشطة البحرية بما في ذلك صيد الأسماك والاستعمالات المشروعة للبحر ونضر بنوعية استخدام مياه البحر وخفض الاستمتاع بها .

(ب) تعني المنظمة الهيئة التي يعهد إليها بمسؤولية تنفيذ وظائف الأمانة وفقا للمادة 17 من هذه الاتفاقية

المادة 3

أحكام عامة

1. تعمل الأطراف المتعاقدة ، عند تطبيقها لهذه الاتفاقية والبروتوكولات المتصلة بها طبقا للقانون الدولي

2. يجوز للأطراف المتعاقدة أن ندخل في اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف ، بما في ذلك اتفاقيات إقليمية ودون إقليمية لتعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة وصيانة وحماية الموارد الطبيعية في منطقة البحر المتوسط على شرط أن تتماشى هذه الاتفاقات مع هذه الاتفاقية والبرتوكولات وتتوافق مع القانون الدولي

وترسل نسخ من هذه الاتفاقات إلى المنظمة . وينبغي على الأطراف المتعاقدة ، كلما كان ذلك ملائما ، أن تستفيد من المنظمات أو الاتفاقيات أو الترتيبات الحالية في منطقة البحر المتوسط

3. لا يخل أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها بحقوق ومواقف أي دولة فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

4. تتخذ الأطراف المتعاقدة مبادرات فردية أو مشتركة تتوافق مع القانون الدولي من خلال المنظمات الدولية ذات الصلة لتشجيع جميع الدول غير الأطراف عل تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها .

5. لا تؤثر هذه الاتفاقية على وبروتوكولاتها على الحصانة السيادية للسفن الحربية أو السفن الأخرى التي تملكها أو تشغلها دولة بينما تعمل في خدمات غير تجارية حكومية . إلا أن كل طرف متعاقد يضمن أن سفنه وطائراته التي تتمتع بالحصانة السيادية بمقتضى القانون الدولي تعمل علة نحو يتمشى مع هذا البروتوكول .

المادة 4

التزامات عامة

1. تتخذ الأطراف المتعاقدة منفردة أو على نحو مشترك ، كافة التدابير المناسبة طبقا لأحكام هذه الاتفاقية والبروتوكولات قيد النفاذ التي هي أطراف فيها لمنع التلوث في منطقة البحر المتوسط والتخفيف منه ومكافحته والقضاء عليه إلى أقصى مدى ممكن وحماية البيئة البحرية وصيانتها في تلك المنطقة وذلك للمساهمة في التنمية المستدامة .

2. تلتزم الأطراف المتعاقدة باتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وتواصل السعي لحماية البيئة البحرية والموارد الطبيعية في منطقة البحر المتوسط كجزء متكامل من عملية التنمية لتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة على نحو منصف .

ولغرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ، تأخذ الأطراف المتعاقدة في الاعتبار الكامل توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة المنشأة في إطار خطة عمل البحر المتوسط .

3. ولحماية البيئة والمساهمة في التنمية المستدامة لمنطقة البحر المتوسط تقوم الأطراف المتعاقدة :

(أ) بتطبيق طبقا لقدرتها ، مبدأ الحذر الذي يستند على وجود تهديدات خطيرة أو ضرر دائم وأن الافتقار إلى يقين علمي كامل لا يستخدم كسبب لتأجيل اتخاذ تدابير ذات مردودية للتكاليف لمنع تدهور البيئة .

(ب) بتطبيق مبدأ الغرم على الملوث الذي يستند على أن تكاليف منع التلوث وتدابير مكافحته والتخفيف منه يتحملها الملوث ، مع إيلاء العناية للمصلحة العامة .

(ج) بالاضطلاع بتقييم الأثر البيئي للأنشطة المقترحة التي من المحتمل أن تسبب أثرا ضارا مهما على البيئة البحرية والتي تخضع لترخيص من السلطات الوطنية المختصة .

(د) بتشجيع التعاون بين وفيما بين الدول في إجراءات تقييم الأثر البيئي المتعلقة بالأنشطة التي تقع خلف حدود ولايتها القضائية ، على أساس إخطارات وتبادل للمعلومات ومشاورات

(هـ) بالالتزام بتعزيز الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ، مع أخذ حماية مصالح المناطق الايكولوجية والمناظر الطبيعية والاستخدام الوطني للموارد الطبيعية في عين الاعتبار .

(4) عند تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات المتصلة بها ، تقوم الأطراف المتعاقدة :

(أ) باعتماد برامج وتدابير تحتوي ، كلما كان ملائما على حدود زمنية لتنفيذها

(ب) باستخدام أفضل التقنيات المتاحة وأفضل ممارسات بيئية لتشجيع استخدام التكنولوجيا السليمة بيئيا والحصول عليها ونقلها بما في ذلك تكنولوجيات الإنتاج النظيف مع أخذ الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية في عين الاعتبار .

(5) تتعاون الأطراف المتعاقدة في صياغة بروتوكولات واعتمادها ووضع تدابير وإجراءات ومعايير يتفق عليها لتنفيذ هذه الاتفاقية .

(6) تلتزم الأطراف المتعاقدة أيضا بتعزيز اتخاذ تدابير ، داخل الهيئات الدولية التي تعتبرها الأطراف المتعاقدة مختصة ، تتعلق بتنفيذ برامج للتنمية المستدامة وحماية البيئة والموارد الطبيعية وصيانتها وإصلاحها في منطقة البحر المتوسط

المادة 5

التلوث الناجم عن إلقاء النفايات من السفن والطائرات أو الترميد في البحر

تتخذ الأطراف المتعاقدة كافة التدابير لمنع التلوث والتخفيف منه ومكافحته والقضاء عليه إلى أقصى مدى ممكن في منطقة البحر المتوسط الذي بتسبب فيه الإلقاء من السفن والطائرات أو الترميد في البحر .

المادة 6

التلوث من السفن

تتخذ الأطراف المتعاقدة كافة التدابير التي تتماشى مع القانون الدولي لمنع التلوث والتخفيف منه ومكافحته والقضاء عليه إلى أقصى مدى ممكن في منطقة البحر المتوسط الذي تتسبب فيه عمليات التصريف من السفن وضمان التنفيذ الفعال في تلك المنطقة للقواعد المعترف بها عامة على الصعيد الدولي المعلقة بمكافحة هذا النوع من التلوث .

المادة 7

التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وتربته التحتية

تتخذ الأطراف المتعاقدة كافة التدابير المناسبة لمنع التلوث والتخفيف منه ومكافحته والقضاء عليه إلى أقصى مدى ممكن في منطقة البحر المتوسط الناجم عن عمليات استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وتربته التحتية .

المادة 8

التلوث من مصادر برية

تتخذ الأطراف المتعاقدة كافة التدابير المناسبة لمنع التلوث والتخفيف منه ومكافحته والقضاء عليه إلى أقصى مدى ممكن في منطقة البحر المتوسط وتضع وتنفذ خطط للتقليل والقضاء التدريجي على المواد السامة والمداومة و المسؤولة عن التراكم الإحيائي الناشئة عن مصادر برية وتنطبق هذه التدابير:

(أ)على التلوث من مصادر برية ناشئة في أراضي الأطراف والتي تصل البحر :

– مباشرة من مخارج التصريف في البحر أو من خلال التخلص الساحلي

–غير مباشرة من خلال الأنهار والقنوات أو مجاري المياه الأخرى بما في ذلك مجاري المياه الجوفية أو من خلال الجريان السطحي للماء .

(ب) على التلوث من مصادر برية منقولة جوا

المادة 9

1. تتعاون الأطراف المتعاقدة في اتخاذ التدابير الضرورية لمعالجة حالات التلوث الطارئة في منطقة البحر المتوسط مهما كانت أسبابها والخفض أو القضاء على الضرر الناجم عن ذلك

2. يقوم أي طرف متعاقد ، عند علمه بأي حالة تلوث طارئة في منطقة البحر المتوسط دون إبطاء بإخطار المنظمة ، إما من خلال المنظمة أو مباشرة أي طرف من الأطراف المتعاقدة يحتمل أن يتأثر بحالة الطوارئ هذه .

المادة 10

صيانة التنوع البيولوجي

تتخذ الأطراف المتعاقدة ، منفردة أو على نحو مشترك ، كافة التدابير المناسبة لحماية وصيانة التنوع البيولوجي والأنظمة الايكولوجية النادرة والهشة وكذلك الأنواع البرية للحياة الحيوانية والنباتية النادرة أو المستنفدة أو المهددة أو المعرضة للإنقراض و موائلها في المنطقة التي تنطبق عليها هذه الاتفاقية .

المادة 11

التلوث الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود

تتخذ الأطراف المتعاقدة كافة التدابير المناسبة لمنع تلوث البيئة والتخفيف منه و مكافحته والقضاء عليه إلى أقصى مدى ممكن الذي يتسبب فيه نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود وخفض عمليات النقل عبر الحدود إلى أدنى حد ممكن والقضاء عليها كلما كان ذلك ممكننا .

المادة 12

الرصد

1. تسعى الأطراف المتعاقدة بالتعاون الوثيق مع الهيئات الدولية التي تعتبرها مختصة إلى إعداد برامج تكميلية أو مشتركة بما في ذلك برامج ثنائية أو متعددة الأطراف ،كلما كان ذلك مناسبا من أجل رصد التلوث في منطقة البحر المتوسط ،كما عليها أن تسعى إلى وضع نظلم لرصد تلوث تلك المنطقة .

3. تضطلع الأطراف المتعاقدة بالتعاون في صياغة أي مرفقات بهذه الاتفاقية قد تدعو الحاجة إليها واعتمادها وتنفيذها ،بغية وضع إجراءات ومعايير مشتركة لرصد التلوث .

المادة 13

التعاون العلمي والتكنولوجي

1. تتعهد الأطراف المتعاقدة كلما أمكن ذلك بالتعاون مباشرة أو كلما كان ذلك ملائما ، من خلال المنظمات الاقليمية المختصة أو المنظمات الدولية الأخرى في ميادين العلم والتكنولوجيا وتبادل البيانات وغيرها من المعلومات العلمية لغرض هذه الاتفاقية .

2. تتعهد الأطراف المتعاقدة بتشجيع البحوث في مجال التكنولوجيا السليمة بيئيا والحصول عليها ونقلها بما في ذلك تكنولوجيات الإنتاج والنظيف والتعاون في وضع عمليات إنتاج نظيف وإقامتها وتنفيذها .

3. تتعهد الأطراف المتعاقدة بالتعاون في توفير المساعدة التقنية وغيرها من المساعدة الممكنة في الميادين المتعلقة بالتلوث البحري مع إلاء الأولوية للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في منطقة البحر والمتوسط .

المادة 14

التشريع البيئي

1. تعتمد الأطراف المتعاقدة تشريعات لتنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات

2. يجوز للأمانة بناء على طلب طرف متعاقد تقديم المساعدة لذلك الطرف في صياغة تشريع بيئي امتثالا للاتفاقية والبروتوكولات .

المادة 15

الإعلام الجماهيري والمشاركة

1. تضمن الأطراف المتعاقدة أن سلطاتها المختصة تتيح للجمهور الوصول المناسب إلى المعلومات عن حالة البيئة في ميدان تطبيق الاتفاقية والبروتوكولات وعن الأنشطة أو التدابير التي تؤثر أو يحتمل أن تؤثر عليها بطريقة ضارة وعن الأنشطة المنفذة أو التدابير المتخذة طبقا للاتفاقية والبروتوكولات .

2. تضمن الأطراف المتعاقدة إتاحة الفرصة للجمهور للمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات ذات الصلة بمجال تطبيق الاتفاقية والبروتوكولات كلما كان ذلك مناسبا .

3. لا يخل حكم الفقرة 1 من هذه المادة بحق الأطراف المتعاقدة .طبقا لنظمها القانونية والقواعد الدولية المطبقة ،في رفض الوصول إلى هذه المعلومات على أساس السرية أو الأمن العام أو إجراءات التحقيق مع إبداء أسباب هذا الرفض .

المادة 16

المسؤولية والتعويض

تتعهد الأطراف المتعاقدة بالتعاون في صياغة واعتماد قواعد وإجراءات مناسبة لتحديد المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن التلوث البيئة البحرية في منطقة البحر المتوسط .

المادة 17

الترتيبات المؤسسية

تعين الأطراف المتعاقدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاضطلاع بمسؤولية تنفيذ الوظائف التالية :

(1) الدعوة إلى عقد اجتماعات الأطراف المتعاقدة والمؤتمرات واعدادها المنصوص عليها في المواد 18 و21 و23.

(2) إحاطة الأطراف المتعاقدة بالإخطارات والتقارير وغيرها من المعلومات التي يتم استسلامها وفقا للمواد 3 و9 و26.

(3) تتلقى الاستفسارات والمعلومات من الأطراف المتعاقدة ودراستها والرد عليها

(4) تتلقى الاستفسارات والمعلومات من المنظمات غير الحكومية والجمهور ودراستها والرد عليها عندما تتعلق بموضوعات ذات مصلحة عامة أو أنشطة تنفذ على الصعيد الإقليمي وفي هذه الحالة يجرى إخطار الأطراف المتعاقدة المعنية .

(5) تؤدي الوظائف التي تتعهد إليها بمقتضى بروتوكولات هذه الاتفاقية.

(6) إخطار الأطراف المتعاقدة على نحو منتظم بتنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات .

(7) تؤدي أي وظائف أخرى تستند إليها الأطراف المتعاقدة .

(8) تضمن التنسيق الضروري مع الهيئات الدولية التي تعتبرها الأطراف المتعاقدة مختصة وبصورة خاصة القيام بوضع ترتيبات إدارية كلما دعت الحاجة إليها من أجل القيام بوظائف الأمانة على نحو فعال

المادة 21

اعتماد بروتوكولات اضافية

1. يجوز للأطراف المتعاقدة أن تعتمد في مؤتمر دبلوماسي بروتوكولات اضافية لهذه الاتفاقية طبقا للفقرة 5 من المادة الرابعة

2. تدعو المنظمة بناءا على طلب يتقدم به ثلثا الأطراف المتعاقدة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتمادها بروتوكولات اضافية .

المادة 22

تعديل الاتفاقية أو البروتوكولات

1. يجوز لأي طرف متعاقد في هذه الاتفاقية أن يقترح إدخال تعديلات على الاتفاقية ويعتمد التعديلات مؤتمر الدبلوماسي تدعو المنظمة إلى عقده بناءا على طلب ثلثي الأطراف المتعاقدة .

2. يجوز لأي طرف متعاقد في هذه الاتفاقية أن يقترح إدخال تعديلات على أي برتوكول ويعتمد التعديلات مؤتمر دبلوماسي تدعو المنظمة إلى عقده بناءا على طلب ثلثي الأطراف المتعاقدة في البروتوكول المعني.

3. تعتمد التعديلات على هذه الاتفاقية بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية الممثلة في المؤتمر الدبلوماسي وتقدم إلى المودع إليه للموافقة من جميع الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية وتعتمد التعديلات على أي بروتوكول بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الأطراف المتعاقدة في هذا البروتوكول الممثلة في المؤتمر الدبلوماسي وتقدم إلى المودع إليه للموافقة على جميع الأطراف المتعاقدة في هذا البروتوكول .

4. يتم إخطار المودع لديه الكتابة بالموافقة على التعديلات ويبدأ نفاذ التعديلات المعتمدة طبقا للفقرة (4) من هذه المادة بين الأطراف المتعاقدة التي قبلت تلك التعديلات في اليوم الثلاثين الذي يلي استلام المودع لديه الإخطار بالقبول من ثلاثة أرباع الأطراف المتعاقدة على الأقل في هذه الإتفاقية أو في البروتوكول المعني حسب الحالة .

5. بعد بدأ نفاذ أي تعديل على هذه الاتفاقية أو أي بروتوكول ، يصبح أي طرف متعاقد جديد في هذه الاتفاقية أو مثل هذا البروتوكول طرفا متعاقدا في الصك كما عدل .

المادة 24

النظام الداخلي والقواعد المالية

1. تعتمد الأطراف المتعاقدة نظاما داخليا لاجتماعاتها ومؤتمراتها الواردة في المواد 18 و21 و22 أعلاه .

2. تعتمد الأطراف المتعاقدة قواعد مالية ، تعد بالتشاور مع المنظمة لتحدد بصورة خاصة مساهمتها المالية في الصندوق الاستئمائي .

المادة 26

التقارير

1. تقدم الأطراف المتعاقدة تقارير إلى المنظمة بشأن :

(أ) التدابير القانونية أو الإدارية أو تدابير أخرى تكون قد اتخذتها لتنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات والتوصيات التي تعتمدها اجتماعاتها .

(ب) فعالية التدابير المشار إليها في الفقرة الفرعية **(أ)** والمشاكل التي يتم مواجهتها في تنفيذ الصكوك كما ورد أعلاه .

2. تقدم التقارير بالشكل والفترات التي تحددها اجتماعات الأطراف المتعاقدة .

المادة 27

رقابة الامتثال للاتفاقية

تقيم اجتماعات الأطراف المتعاقدة ، بناءا على التقارير الدورية المشار إليها في المادة 26 وأي تقارير تقدمها الأطراف المتعاقدة ، الامتثال للاتفاقية والبروتوكولات وكذلك التدابير والتوصيات ، وتوصي كلما كان ملائما باتخاذ الخطوات اللازمة للامتثال الكامل للاتفاقية والبروتوكولات وتشجيع تنفيذ المقررات والتوصيات .

المادة 29

العلاقة بين الاتفاقية والبروتوكولات

1.لا يجوز لأحد أن يصبح طرفا متعاقدا في هذه الاتفاقية ما لم يصبح في الوقت ذاته طرفا متعاقدا في بروتوكول واحد على الأقل . ولا يجوز لأحد أن يصبح طرفا متعاقدا في بروتوكول ما لم يكن أو أصبح في الوقت ذاته طرفا متعاقدا في هذه الاتفاقية .

المادة 30

التوقيع

تفتح هذه الاتفاقية وبروتوكول منع تلوث البحر المتوسط بواسطة الإلقاء من السفن والطائرات والبروتوكول المعني بالتعاون في مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط بواسطة النفط والمواد الضارة الأخرى في حالات الطوارئ للتوقيع في برشلونة في 16 شباط /فبراير 1976 وفي مدريد من 18 شباط /فبراير 1976 إلى 17 شباط /فبراير 1988 من قبل أي دولة دعيت للاشتراك في مؤتمر المفوضين للدول الساحلية لمنطقة البحر المتوسط بشأن حماية البحر المتوسط الذي عقد في برشلونة في الفترة من 2-16 شباط /فبراير 1976 ومن قبل أي دولة لها حق التوقيع على أي بروتوكول طبقا لأحكام ذلك البروتوكول وتفتح كذلك حتى نفس التاريخ للتوقيع من قبل الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومن قبل أي تجمع إقتصادي إقليمي مماثل يكون عضو واحد فيه على الأقل من الدول الساحلية لمنطقة البحر المتوسط ويمارس اختصاصا في ميادين تشملها هذه الاتفاقية وكذلك أي بروتوكول يؤثر عليها .

المادة 31

التصديق أو القبول أو الموافقة

تخضع هذه الاتفاقية وأب برتوكول مرفق بها للتصديق أو القبول أو الموافقة وتودع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة لدى حكومة اسبانيا التي تضطلع بوظائف المودع لديه .

المادة 32

الإنظمام

1. اعتبارا من 17 شباط /فبراير 1977، تفتح الاتفاقية الحالية وبروتوكول منع تلوث البحر المتوسط بواسطة الإلقاء من السفن والطائرات والبروتوكول المعني بالتعاون في مكافحة تلوث البحر المتوسط بواسطة النفط والمواد الضارة الأخرى في حالات الطوارئ للانظمام من قبل الدول والجماعة الاقتصادية الأوروبية وأي تجمع آخر أشير إليه في المادة 30.

2. وبعد بدء نفاذ الاتفاقية وأي من البروتوكولات ، يجوز لأي دولة لم يشار إليها في المادة 30 أن تنضم إلى هذه الاتفاقية وإلى أي بروتوكول على أن تخضع للموافقة المسبقة لثلاثة أرباع الأطراف المتعاقدة في البروتوكول المعني .

3. تودع صكوك الإنظمام لدى المودع لديه .

المادة 33

بدء النفاذ

1. يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في نفس تاريخ بدأ نفاذ أول بروتوكول .

2. يبدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة للدول والجماعة الاقتصادية الأوروبية وأي تجمع اقتصادي إقليمي مشار إليه في المادة 30 إذ إذا امتثلت للمتطلبات الرسمية لتصبح أطرافا متعاقدة في أي بروتوكول آخر لم يبدأ نفاذه بعد

3. يبدأ نفاذ أي بروتوكول متعلق بهذه الاتفاقية ، ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا البروتوكول في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع ستة صكوك بالتصديق أو القبول أو الموافقة أو الإنظمام إلى هذا البروتوكول من قبل الأطراف المتعاقدة المشار إليها في المادة 30 .

4. ومن ثم بدأ نفاذ الاتفاقية وأي بروتوكول بالنسبة لأي دولة والجماعة الاقتصادية الأوروبية وأي تجمع اقتصادي إقليمي مشار إليه في المادة 30 في اليوم الثلاثين عقب تاريخ إيداع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الإنظمام .

المادة 34

الانسحاب

1. يجوز لأي طرف من الأطراف المتعاقدة في أي وقت من الأوقات بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ بدأ نفاذ هذه الاتفاقية ، أن ينسحب من الاتفاقية عن طريق تقديم إخطار كتابي بالانسحاب .

2. يجوز لأي طرف متعاقد ، ما لم ينص على خلاف ذلك في أي بروتوكول متصل بهذه الاتفاقية ، في أي وقت من الأوقات بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ بدأ نفاذ هذا البروتوكول عن طرق تقديم إخطار كتابي بالانسحاب .

3. يصبح الانسحاب نافذا بعد 90 يوما من تاريخ تلقي المودع لديه إخطار الانسحاب .

4. إذا انسحب طرف متعاقد من هذه الاتفاقية يعتبر كذلك منسحبا من أي بروتوكول كان طرفا فيه .

5. إذ أصبح أي طرف متعاقد ، عند انسحابه من أي بروتوكول ، غير طرف في أي من بروتوكولات الاتفاقية ، يعتبر منسحبا كذلك من هذه الاتفاقية .

و إشهادا على ذلك ، قام الموقعون أدناه ، المفوضون بذلك رسميا من حكوماتهم بالتوقيع على هذه الاتفاقية

حرر في برشلونة في 16 شباط / فبراير 1976 في نسخة واحدة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والاسبانية وتعتبر النصوص الأربعة متساوية في الحجية .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة..... أ- و

الفصل الأول : التأصيل المفاهيمي والنظري للأمن البيئي 8- 45

المبحث الأول : الأمن البيئي : ضبط مفاهيمي.....10- 29

المطلب الأول : تعريف الأمن.....10- 15

المطلب الثاني : تعريف التهديد البيئي 16- 18

المطلب الثالث : تعريف الأمن البيئي.....19- 24

المطلب الرابع : تطور الاهتمام الدولي بالقضايا البيئية 25- 29

المبحث الثاني : المقاربات المفسرة للأمن البيئي.....30- 45

المطلب الأول : الأمن البيئي من المنظور الليبرالي.....30- 34

المطلب الثاني : الأمن البيئي من المنظور الماركسي.....34- 38

المطلب الثالث : الأمن البيئي من المنظور النقدي.....38- 44

الفصل الثاني : واقع الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط في ظل التهديدات البيئية.....46- 75

المبحث الأول : البحر الأبيض المتوسط : دراسة جيو إستراتجية.....48- 59

المطلب الأول : جغرافية البحر الأبيض المتوسط..... 48- 53

المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط 54- 59

المبحث الثاني : المصادر المهددة للأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط 60- 74

المطلب الأول : المصادر الأرضية المهددة للأمن البيئي في البحر المتوسط 60- 65

المطلب الثاني: المصادر البحرية و الجوية المهددة للأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط 66- 71

المطلب الثالث : النتائج المترتبة عن تدهور الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط 72- 74

الفصل الثالث : الجهود الدولية و الإقليمية لحماية البحر الأبيض المتوسط 76- 111

المبحث الأول : مضمون إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية في البحر الأبيض المتوسط.....78- 88

المطلب الأول: نظام اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية في البحر الأبيض المتوسط 78- 83

فهرس المحتويات

المطلب الثاني : أهداف إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية في المتوسط 84ـ 85

المطلب الثالث : برامج حماية البيئة البحرية و المنطقة الساحلية للبحر المتوسط 86ـ 88

المبحث الثاني : إستراتيجيات تحقيق الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط .....89 ـ 102

المطلب الأول : العمل الإستراتيجي للتصدّي للتلوث من الأنشطة البرية 89ـ 93

المطلب الثاني : خطة العمل الإستراتيجية للمحافظة على التنوع البيولوجي والإيكولوجي البحري في المتوسط.....93- 100

المطلب الثالث : الإستراتيجية الإقليمية لمنع التلوّث البحري من السفن والتصدي له 100ـ 102

المبحث الثالث : تقييم الجهود المبذولة لحماية البحر الأبيض المتوسط 103ـ 110

المطلب الأول : جوانب قوة الجهود الدولية والإقليمية لحماية البحر الأبيض المتوسط..... 103ـ 105

المطلب الثاني : جوانب ضعف وتحديات الجهود الدولية والإقليمية لحماية البحر الأبيض المتوسط..... 105ـ 110

الخاتمة 112ـ 117

الملاحق.....118ـ 129

قائمة المصادر والمراجع.....130ـ 144

فهرس المحتويات.....146ـ 149

فهرس المحتويات

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور مراحل الأمن البيئي في حقل الدراسات الأمنية	26
02	التعداد السكاني لدول حوض المتوسط لسنة 2017	61
03	حوادث إنسكاب النفط في البحر الأبيض المتوسط(>7001طن) 1990-2005	67
04	عدد الأنشطة ومجموع الاستثمارات الضرورية في إستراتجية المحافظة على التنوع البيولوجي	96

قائمة الخرائط :

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	الموقع الجغرافي لدول البحر الأبيض المتوسط	50
02	خط سير ناقلات النفط في البحر الأبيض المتوسط .	54
03	حقول الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط	57
04	معالجة مياه الصرف الصحي في المدن الواقعة على ساحل المتوسط	62
05	مناطق انتشار الأنواع الغريبة في البحر الأبيض المتوسط	69

فهرس المحتويات

جدول الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	نطاق المخرجات التي تم تسليمها في إطار المكون الإقليمي في إطار (SAP-MED)	91

قائمة المختصرات

List of abbreviations

المصطلح	بالعربية
EEA	وكالة البيئة الأوروبية
UNEP/MAP	وحدة التنسيق لخطة عمل البحر المتوسط الأمانة العامة لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها
FAO	منظمة الأغذية والزراعة العالمية للأمم المتحدة
UNEP	برنامج الأمم المتحدة
HCMR	المركز الهيليني للبحوث البحرية
WCMC	مركز مراقبة حفظ الطبيعة
MEDPOL	برنامج لتقييم ومراقبة التلوث البحري والساحلي في منطقة البحر الأبيض المتوسط
MAP	خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
SAP	برنامج العمل الاستراتيجي لمعالجة التلوث من الأنشطة البرية
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
LBS	البروتوكول المتعلق بالتلوث من المصادر والأنشطة البرية
MedPartnership	الشراكة الإستراتيجية للنظام الإيكولوجي البحري الكبير للبحر الأبيض المتوسط
SAP BIO	حماية التنوع البيولوجي والموارد الحية و موائلها
EcAP	منهج النظام الإيكولوجي
ECAp-MED I	مشروع نهج النظام الإيكولوجي الأول
EcAp-MED II	مشروع نهج النظام الإيكولوجي الثاني

ملخص الدراســــــــــة :

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مصادر التهديدات البيئية ومدى تأثيراتها الوخيمة بالاستناد على دراسة حالة البحر الأبيض المتوسط البيئية ، وعليه تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف منها ما يتعلق بالتأصيل المفاهيمي لكل من الأمن، التهديد البيئي والأمن البيئي، حيث تم كهدف أول إبراز مدى أهمية البعد البيئي ضمن الدراسات الأمنية، الأكاديمية والمواثيق الدولية .

أما في الجانب التطبيقي للدراسة وكهدف ثاني فقد تم عرض بطاقة فنية تعريفية حول البحر الأبيض المتوسط وتقديم حوصلة حول أهميته الإقتصادية بالعودة إلى العديد من القطاعات ومن ثم رصد مصادر التهديدات البيئية الرئيسة التي يعاني جراءها البحر الأبيض المتوسط من مصادر بحرية ، جوية وبرية ، ومحاولة الإحاطة بالانعكسات السلبية من آثار صحية ، إقتصادية بيولوجية و إيكولوجية ، وبالناحية الجمالية أيضا .

أما الهدف الأخير فهو متعلق بتتبع الآليات والجهود الدولية و الاقليمية التي من شأنها حماية البحر الأبيض المتوسط والمتمثلة في مجمل الاستراتجيات التي جاءت ضمن اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للمتوسط بشقيها القانوني والعملي ومن ثم رصد نقاط ضعف وقوة هذه الجهود قصد اقتراح بعض التوصيات التي تصبو من خلالها الدراسة إلى تصويب السياسات البيئوية المنتهجة من أجل ضمـــــان حمـــــاية بيئية فعـــــالة للبـــــحر الأبيـــــض المتوســـــــط .

Abstract of the study :

This study aims to shed the light on the resources of environmental threats and the extent of their dangereus effects by focusing on the environmental situation of the Mediterranean Sea, so it is working to achieve a set of goals Including conceptualization of security, the environmental threats and environmental security, Where the first objective was to show the importance of the environmental dimension within the security studies, academic and international conventions.

On the practical side of the study, and as a second goal, an identification card was presented about the the Mediterranean Sea And provide a blandder about its economic importance return to many sectors then monitoring the sources of major environmental threats which suffers from the Mediterranean Sea from sea, air and land sources, and trying to surround the negative consequences of health,economic ,biology and echology effects, even on the beaty side also.

Regarding the third goal, It is related to the follow the regional and international mechanisms and efforts that will protect the Mediterranean Sea, which are the overall strategies of the environmental marine protection convention and coastal area of the Mediterranean Sea both legally and practically sides and found the strength and weaknesses points of these efforts in order to give some recommendations through this study which aims to correct environmental policies in the raison of ensure an effective environmental protection for the Mediterranean Sea.